



دكتورة نجاة محسن

الاتجاه السياسي عند ابن حزم الأندلسي



الاتجاه السياسي عند ابن حزم الأندلسي

تأليف

دكتورة نجاح محسن

كلية الآداب - جامعة حلوان

الطبعة الأولى

١٩٩٩



عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المستشارون

د . أحمد إبراهيم الهسوارى
د . شوقي عبد القوى حبيب
د . على السيد على
د . قاسم عبده قاسم
مدير النشر: محمد عبد الرحمن عفيفى

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

الناشر : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٦ - شارع يوسف فهمى - اسبانتس - الهرم - ج.م.ع - تليفون : ٢٨٥١٢٧٦

٥ - شارع ترعة المريوطية - الهرم - ج.م.ع - تليفون : ٢٨٧١٦٩٣

Publisher: EYN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

6, Youssef Fahmy St., Spates - Elharan - A.R.E. Tel : 3851276

5, Maryoutia st., Elharan - A.R.E. Tel : 3871693

المقدمة

كثُر الحديث خلال العقود الأخيرة بين المفكرين الإسلاميين ، عن موقف الإسلام من الدولة ومن المسألة السياسية في عمومها ، نتيجة تزايد نشاط الداعين إلى إصلاح الحياة العامة بجوانبها السياسية والاجتماعية ، من خلال تطبيق المبادئ الإسلامية في تلك الميادين ، والتوسل إلى ذلك بكل أساليب الحركة والتنظيم والعمل النشيط ، لتغيير الواقع والثورة عليه باسم الإسلام .

وكان طبيعياً أن يصاحب هذا الاهتمام تساؤل متجدد بين المتخصصين في الدراسات السياسية والدراسات الإسلامية على السواء ، حول العلاقة بين الإسلام والسياسة ، وهي قضية تثار الآن على هذا المستوى وعلى المستوى السياسى والفكرى العام ، على امتداد العالمين العربى والإسلامى .

ويحاول هذا الكتاب تحديد موقف ابن حزم من هذه القضية الأساسية ، وكذلك القضايا المتصلة بها أو المتفرعة عنها .

ويحتل الجانب السياسى عند ابن حزم أهمية كبيرة ، نظراً لأنه يعكس خبايا وتفصيل أهم وأخطر حقبة من تاريخ الأندلس ، فقد قدر لابن حزم أن يشهد غروب شمس الخلافة الأموية ، وأن يشهد مع غروبها ألواناً من الانهيار السياسى والخلقى ، ومن المظالم والجور مالا مثيل له .

وقد اخترت الجانب السياسى من فكر ابن حزم موضوعاً لهذا الكتاب ، إذ وجدت أن السياسة قد شغلت جانباً كبيراً من اهتمام ابن حزم على المستويين النظرى والعملى ، ورغم ذلك فإننا نجد كثيراً من الدارسين المتخصصين يركزون في تناولهم على الجوانب الأخرى من فكره ، ولا يولون هذا الجانب إلا قدرًا قليلاً من الاهتمام لا يتناسب مع مايشله في تصوورى من أهمية بالغة بالنظر إلى الجوانب الأخرى من فكره ، هذه الأهمية يمكن أن نبينها إذا ما تذكرنا أن ابن حزم قد خلف لنا تراثاً هاماً في مجال الفكر السياسى الإسلامى ، وهذا التراث يتمثل في أهم كتبه ومن بينها : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، المحلى ، الأحكام فى أصول الأحكام ، نقط العروس فى تواريخ الخلفاء ، بالإضافة إلى شذرات من كتابه المفقود "السياسة"

جمعها الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني ، وغير ذلك من الكتب التي وجدت بين ثناياها أفكاراً سياسية غاية في الأهمية .

وإذا كان هذا هو الحال على المستوى النظري ، فإننا نجد على المستوى العملي أيضاً أن السياسة قد استغرقت جانباً كبيراً من حياته ، يكفي لتوضيحه أن نشير إلى أن عمله بالسياسة قد أدى به إلى السجن والنفي والأسر ، لأنه كان يدافع عن وجود الدولة الأموية ، لكن ليس تشييعاً لها كما اتهمه معاصروه وأمرء الطوائف ، فقد كانت الأموية عنده اتجاهًا سياسيًا يعنى الاعتداد بالجماعة وذم الطائفية والفرقة .

وما ساعد ابن حزم على استيعاب القضايا السياسية ، أنه رائد في دراسة الملل والنحل ، والصلة وثيقة بين الملل والنحل وبين الفكر السياسي ، بل أن كثيراً من المذاهب قامت على أساس فكرة هي في حقيقتها سياسية ولأغراض سياسية كذلك .

ونستطيع القول من واقع التراث الذي خلفه لنا ابن حزم في مجال الفكر السياسي الإسلامي ، أن هذا الفكر ينطلق من كونه فقيهاً مسلماً له منهجه الظاهري في فهم النصوص ، ومفكراً عاش تجربة سياسية لها سلبياتها التي أوجت له ببعض عناصر الفكر السياسي الصالح ، وأرتته عن كتب الآثار السيئة للنظام السياسي الفاسد .

بالإضافة إلى ذلك فإن ابن حزم مؤرخ درس نظام الخلافة الإسلامية واطلع على حسناته وعيوبه ، وله في ذلك رسالة "نقط العروس" وهي تعد نصاً هاماً ضم الخطوط العامة للخلافة الإسلامية والخلفاء حتى عصره ، سواء ما اتصل بإقامة هذا النظام ، وانتقاله من عصر إلى عصر ومن خليفة إلى خليفة بعهد أو مغالبة ، أو ما أصاب هذا النظام من تدهور وفساد .

وقد استهدفت أن يكون هذا الكتاب تقديمًا لابن حزم باعتباره مفكراً سياسياً كبيراً ، فقد ظل الجانب السياسي في فكر ابن حزم مجهولاً لم يدرس دراسة علمية تضعه في مكانه الصحيح ، وتكشف عن إيجابياته وسلبياته ، وتبين ما يتصل به من قضايا ، وما يمكن أن يسهم به هذا التراث في المكتبة السياسية الإسلامية ، فقد وجدت أثناء قراءتي لتراث ابن حزم أنه كان من الظلم له أن يهمل هذا الجانب من فكره ، وأنه من الخطأ أن نتجه إلى المفكرين السياسيين المشهورين ونترك تلك الجهود المتفرقة في معظم كتب ابن حزم ، والتي كاد أن يودي بها النسيان دون أن نحاول جمع شتاتها .

فصل تمهيدى

من الضروري قبل عرض فكر ابن حزم السياسى ، أن نتناول فى إيجاز الحالة السياسية للأندلس عامة وقرطبة خاصة ، ومحاولة ابن حزم إحياء الدولة الأموية . وسنتعرض أيضاً لأحوال الفقه والفقهاء فى عصره ، وكيف استفل الفقه لصالح الحكام لتبرير تصرفاتهم الجائرة، وكذلك استبداد غير المسلمين بأمر الخلافة الإسلامية فى الأندلس . ذلك أن حضور ابن حزم القوى ومشاركته الفعالة هو وأسرتة فى الأحداث السياسية والتزامه السياسى مع الحزب الأموى ، جعل حياته وسيرته مرآة يتعكس عليها وبكل وضوح تاريخ الأندلس فى فترة من فترات الهامة، وهى فترة سقوط الخلافة الأموية وابتداء عصر الطوائف .

ولا يتسنى لنا فهم أفكار ابن حزم السياسية وتبريرها إلا فى ضوء معرفة الملابس التاريخية والسياسية التى عاشتها الأندلس ، لذا سنولى الفترة من عام ٣٠٠هـ حتى عام ٤٢٢هـ ، وهى فترة سقوط الخلافة الأموية فى الأندلس وبداية عصر الطوائف ، أهمية خاصة .

التأثيرات التى شكلت فكر ابن حزم السياسى :

أولاً : الأحوال السياسية للأندلس فى عصر ابن حزم .

ثانياً : فشل ابن حزم فى إحياء الخلافة الأموية .

ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمر الخلافة الإسلامية فى الأندلس .

رابعاً : استفلال الفقه لصالح الحكام .

أولاً : الأحوال السياسية للأندلس فى عصر ابن حزم

عاش ابن حزم بين سنتى ٣٨٤ - ٤٥٦ هـ (٩٩٤ - ١٠٦٤ م)^(١) ، وهى فترة تاريخية حرجة فى الأندلس عامة وقرطبة خاصة ، التى عاشت صراعاً سياسياً على السلطة ، أدى بها فى النهاية إلى تقسيمها إلى دويلات صغيرة عرفت بدول الطوائف ، وذلك على التفصيل الآتى :

ورث عبد الرحمن الناصر بلاداً ممزقة الأوصال مفتتة القوى ، وكانت البغضاء بين عناصر السكان من عرب وبربر ومولدين وبين المسلمين والنصارى ، قد هزت كيان الدولة وزعزعت حكم بنى أمية حتى أوشكل على الزوال .^(٢)

(١) هناك العديد من الدراسات التى تناولت بالتفصيل حياة ابن حزم ، ولذلك لا ترى حاجة لترجمته إذ هى مسورة فى عدد من المصادر القديمة والمراجع الحديثة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

أحمد المقرئ : نفع الطبيب من غصن الأندلس الرطيب - تحقيق : أحمد فريد الرفاعى - مؤسسة الحلبي - القاهرة - د.ت - ج ٦ - ص ٢٠٢-٢٢٢ ، ياقوت الرومى : معجم الأدياء - تحقيق : أحمد فريد الرفاعى - دار المأمون - القاهرة - د.ت - ج ١٢ - ص ٢٣٥-٢٥٧ ، أنجل جنشال بالنشيا : تاريخ الفكر الأندلسى - ترجمة : حسين مؤنس - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٥ - ص ٢١٣-٢٣٩ ، الشيخ محمد أبو زهرة : ابن حزم ، حياته وعصره - آراؤه وفقهه - دار الفكر العربى - ١٩٧٨ - ص ٢٣ وما بعدها ، سالم ينفوت : ابن حزم والفكر الفلسفى بالمغرب والأندلس - المركز الثقافى العربى - الدار البيضاء - المغرب - ١٩٨٦ - ص ٣٥ وما بعدها ، عبد الحليم عويس : ابن حزم الأندلسى وجهوده فى البحث التاريخى والحضارى - دار الاعتصام - القاهرة - د.ت - ص ٥١ وما بعدها ، زكريا إبراهيم : ابن حزم الأندلسى - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - سلسلة أعلام العرب - رقم ٥٦ - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ٢٩ وما بعدها ، عبد اللطيف شرارة : ابن حزم رائد الفكر العلمى - المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - د.ت - ص ٣٥ وما بعدها ، محمود على حماية : ابن حزم ومنهجه فى دراسة الأديان - دار المعارف - ١٩٨٣ - ص ٤١ وما بعدها ، وانظر أيضاً :

Encyclopedia of Islam - Leiden, New York - 1987 - Vol. 111 - p. 384 - 386.

(٢) أبو محمد على بن حزم : جمهرة أنساب العرب - تحقيق : عبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٢ - ص ١٠٠ .

وكانت هذه الأوضاع تتطلب قائداً حكيماً موصوفاً بالشجاعة والدهاء ، وقد توافرت تلك الصفات فى عبد الرحمن الناصر . وأدت سياسته التى تتسم بالاعتدال واللين حيناً ، وبالقوة والحسم حيناً آخر إلى امتزاج عناصر السكان تدريجياً ، ووجد ما يسمى بالشعب الأندلسى الذى أصبحت له خصائصه التى تميزه عن غيره من الشعوب الأخرى ، والذى قرئ قلبه حب بنى أمية ، وأصبحوا فى نظره هم الحكام الشرعيين ، وكل من حاول أن ينال منهم كان يضع هذه الحقيقة فى الحسبان .

وفى منتصف القرن الرابع الهجرى (٣٥٠هـ) توفى عبد الرحمن الناصر، بعد خمسين سنة من حكمه ثبت فيها دعائم الدولة الأموية . وتولى الحكم بعده ابنه "الحكم المستنصر" فنهج منهاج أبيه وسار على سياسته ، ولم يدم حكمه طويلاً كأبيه إذ عاش ست عشرة سنة ملكاً وخليفة ، وموت الحكم المستنصر سنة ٣٦٦هـ ، انتهى العهد الذهبى للأندلس وبدأ عصر الفوضى والاضطراب ، لعدم وجود الحاكم القوى الذى يشغل مكانه ، فقد خلفه على عرش الأندلس ابنه هشام الملقب بـ "المؤيد" ، ولم يكن قد بلغ العاشرة من عمره ، فكان طبيعياً أن يستبد بالأمر أحد الأوصياء على الخليفة الطفل ، فظهر المنصور بن أبى عامر الذى كان من وزرائه أحمد بن سعيد والد ابن حزم .

ونجح المنصور فى السيطرة على مقاليد الأمور ، ورسم لنفسه خطة للقضاء على الخصوم والمنافسين ، وأجبر الأندلسيين على الخضوع لحكومة عسكرية استبدادية اعتمد فى تكوينها على عناصر من المولدين والصقالبة والبربر .

وكان أهل الأندلس قد رأوا فيه الشخص القوى الذى دافع عن البلاد ووفر لها الأمن والسكينة ، فوافقوا على كفالاته لهشام المؤيد حتى يكبر ، لكن المنصور لم يكن مستعداً للتنازل عن سلطانه . ولذلك بنى قواته على نظام جديد يكفل له إحكام السيطرة عليها من جانب ، ويضمن له حسن استخدامها لإرهاب أعدائه فى الداخل ، وضرب أعداء البلاد فى شمال أسبانيا من جانب آخر .^(١)

وقد ساعدت الغزوات الكثيرة المظفرة التى قام بها المنصور بن أبى عامر ، على بقاء الحكم فى يده إلى أن توفى سنة ٣٩٢هـ ، بعد سبع وعشرين سنة كان خلالها هو الحاكم الحقيقى

(١) أبو محمد على بن حزم : نقط العروس فى تواريخ الخلفاء - تحقيق : شوقى ضيف - مطبعة جامعة فؤاد الأول - القاهرة - ١٩٥١ - ص ٧٧ .

للأندلس ، فخلفه ولده عبد الملك وتلقب بـ "المظفر" وسار في الحجابة سيرة أبيه بصفة عامة ، ولم يطل به الأجل إذ توفي سنة ٣٩٨ هـ .

ولما مات المظفر كانت وفاته فاتحة لفترة من أعجب فترات التاريخ الأندلسي وأشدها غموضاً واضطراباً ، وكانت نذيراً بانقلاب من أعنف ما عرفت الأندلس وأشدها تقويضاً لبنائها وسلامها ورخائها .^(١)

فقد خلف عبد الملك أخوه عبد الرحمن وتلقب بـ "شنجول" ، ولم يكن عبد الرحمن سياسياً بارعاً أو حكيماً حازماً كما كان أبوه ، بل كان طموحاً متسرعاً فحاول أن يزيد من سلطانه بأن ينتزع ولاية العهد من الخليفة الضعيف ، وأن يقضى بذلك نهائياً على تراث بنى أمية ، وينقل رسوم الخلافة جملة إلى أسرة بنى عامر فتخلف بنى أمية في ملك الأندلس . فحمل الخليفة الضعيف هشام المؤيد على العهد له بالخلافة بعده مما أثار ثائرة الأمويين والمضريين .^(٢)

وعم السخط البلاد وأدى ذلك إلى الإسراع بوقوع الفتنة بعد أربعة أشهر من تولية شنجول الحكم ، حتى قام محمد بن هشام بن عبد الجبار على هشام المؤيد وخلعه وسجنه بالقصر ، وعندئذ تخاذلت جيوش ابن أبي عامر عن نصرة عبد الرحمن شنجول وأسلمته الى هشام بن عبد الجبار الذي قتله وصلبه ، وبهذا المشهد انتهت الدولة العامرية . وتولى هشام بن عبد الجبار ولقب بـ "المهدى" .^(٣)

وبدأ المهدى يشدد الوطأة على البرابرة الذين كانوا يقومون بالفتن في قرطبة ، وسرعان ما هاجم البرابرة المدينة وخلعوا المهدى وبايعوا من بعده سليمان بن الحكم بن الناصر الذي تلقب بـ "المستعين" سنة ٤٠٠ هـ ، فكان النزاع عنيقاً بين المهدى والمستعين وراح كل منهما يستعين على الآخر بقوى العدو ، فلم تكن إلا ساعة حتى ذهب فيها من الخيار وأئمة المساجد والمؤذنين خلق عظيم .

(١) عبد الواحد المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب - تحقيق : محمد سعيد العربيان ، محمد العربي العلمي - مطبعة الاستقامة - القاهرة - ١٩٤٩ - ص ٤٠ وما بعدها ، ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب في أخبار ملوك الأندلس والمغرب - نشر : ليثي بروفنسال - باريس - ١٩٣٠ - ج ٣ - ص ٣ .

(٢) عبد الرحمن بن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر - مؤسسة الأعلمى - بيروت - ١٩٧١ - ج ٤ - ص ١٤٨-١٤٩ .

(٣) ابن عذارى : البيان المغرب - ج ٣ - ص ٥٩ وما بعدها .

ولكن المهدي لم يستكن بل استعان بملك قشتالة الأسباني ، وتمكن هذه المرة من إخراج المستعين من قرطبة ، وحارب البربر وقامت موقعة بين البربر ومعهم المستعين ، والمهدي ومعهم النصراني ، فانهمر المهدي وقتل ، وعاد الأمر إلى هشام المؤيد ثانية عام ٤٠٢ هـ .

وقام المستعين يناوئ هشاماً المؤيد وتمكن من العودة إلى قرطبة ومعهم البربر سنة ٤٠٣ هـ . وقتل هشام المؤيد سرّاً ، وخيل إلى المستعين أن مقاليد الأمور قد آلت إليه ، ولكن نهض خيران العامري حاكم "المريه" وراح يكاتب الأدارسة ويعرض الناس على خلع المستعين ، حتى جاء على بن حمود العلوي من الأدارسة وفتح قرطبة سنة ٤٠٧ هـ ، واستولى على الملك وقتل المستعين ، فانقرضت دولة الأمويين وبدأت دولة العلويين .^(١)

لم تستتب الأمور لابن حمود لصعوبة مراس القرطبيين الذين قاموا ضده ، كما أن حليفه في الماضي خيران العامري أدرك أنه كان دمية مسخرة في يد الحموديين لتحقيق مآربهم ، لذا حاول أن يكفر عما ارتكبه ، فسارع إلى مبايعة أحد الأمويين وهو عبد الرحمن الرابع الملقب بـ "المرتضى" سنة ٤٠٨ هـ .

وقد كان ابن حزم من المؤيدين للمرتضى فيما كان يسعى إليه من طلب الخلافة بمؤازرة نفر من أنصاره ، وقد سار ابن حزم مع جيش المرتضى لحرب بني حمود ، ولكن الجيش انهزم في موقعة غرناطة سنة ٤٠٩ هـ ، وقتل المرتضى وأسر ابن حزم ثم أطلق سبيله فلجأ إلى شاطبة.^(٢) واستمرت الخلافة للدولة العلوية ، ولكن مالم يأت أن دب النزاع بين بني حمود أنفسهم وأخذ كل واحد منهم يدعى أحقيقته بالخلافة ، وذلك عندما تولى الأمر القاسم بن حمود أخو علي ، إذ قام عليه أخوه يحيى بن علي يطلب الخلافة لنفسه ، ودارت بينهما معارك انهزم فيها القاسم وسجن .

هنا رأى أهل قرطبة رد الأمر إلى بني أمية ، واختاروا منهم ثلاثة هم عبد الرحمن بن هشام ابن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر المهدي ، وسليمان بن المرتضى ، ومحمد بن عبد الرحمن ابن هشام ، ثم استقر الأمر لعبد الرحمن بن هشام بن عبد الجبار ، فبويع بالخلافة سنة ٤١٤ هـ وتلقب بالمستظهر .^(٣)

(١) ابن عثاري : البيان المغرب - ج٣ - ص ١١٣ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق : ص ١٢١ وما بعدها .

(٣) أبو عبد الله الحميدى : جولة للفتى في ذكر ولاية الأندلس - تحقيق : محمد بن تاويت الطنجي - مكتبة نشر الثقافة الإسلامية - القاهرة - ١٩٥٢ - ص ٢٤ .

وتجمع كتب التاريخ القديمة على أن المستظهر رغم ما كان يمتاز به من شجاعة ، فإنه كان ناقص التجربة السياسية ، ذلك أنه أساء إلى أهل بيته من أعقاب عبد الرحمن الناصر ، فسجن منافسيه السابقين في الخلافة الذين رشحوا أنفسهم معه ، كما خلق مناصب ومراتب ووظائف اعتبرها ابن بسام "زخرفاً من التسطير وضع على غير حاصل ومراتب نصبت بغير طائل" (١) مما اضطره إلى خلق موارد مالية جديدة للإئفاق عليها ، فكان سن الضرائب مما جعل أهالي قرطبة يضيقون ذرعاً ، فيثيرون عليه ويقتلونه في السنة نفسها التي تولى فيها الحكم وهي سنة ٤١٤هـ ، فلم تدم خلافته سوى سبعة أسابيع ، ليبايعوا ابن عمه محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الناصر الملقب "بالمستكفي" الذي كان على خلاف المستظهر ، فكان سيء الخلق لم يستطع الصمود أمام أطماع البربر ويحيى بن علي بن حمود ، لذا فر سنة ٤١٦هـ قتلته بعض أعوانه .

وبعد ذلك دخل يحيى الحمودي قرطبة وعين عليها وزيرين له ، ثم عاد إلى مالقة ، لكن حبوس بن ماكس الصنهاجي صاحب غرناطة ، انتهاز فرصة غياب يحيى عن قرطبة فحرض مجاهد خيران العامري على دخول قرطبة ، وقد دخلها دون عنت لأن أهلها كانوا يكرهون البربر لذا رحبوا بجيش قادم من شرق الأندلس ، وقد وقعت مذبحة كبرى في صفوف البربر قام بها الأهالي عند قدوم خيران سنة ٤١٧هـ .

غير أن النزاع مالبث أن دب بين خيران ومجاهد ، فبادر كل منهما إلى الانسحاب من قرطبة ، التي بقيت سنة كاملة تعيش تحت نظام حكم جماعي مؤقت ريثما تتم العودة إلى نظام الخلافة الأموية ، وقد تم الاتفاق سنة ٤١٨هـ على مبايعة أحد بقايا المرwanيين وهو هشام بن محمد بن عبد الملك بن الناصر الملقب بـ "المعتد بالله" إلا أن خلافته لم تطل "فقضى ثلاثة أعوام غير شهرين في الثغور وأتفق على أن يصير إلى قرطبة فدخلها سنة عشرين وأربعمئة ولم يبق بها إلا يسيراً حتى قامت عليه فرقة من الجند وخلعته سنة اثنتين وعشرين وأربعمئة ، وبه انقطعت الدعوة الأموية" (٢) .

ويعجز سقوط الخلافة الأموية ، لجأ زعماء البربر إلى الانفراد بدويلات مستقلة ، وبدأ عصر الطوائف . ويتمثل مجتمع الطوائف في تلك الدويلات والإمارات التي بلغ عددها ستاً وعشرين ، وكان لكل مدينة أو منطقة أميرها المستقل متخذاً لقب الملك أو الأمير أو الوالي أو القاضي أو الحاجب ، تبعاً لحجم المدينة أو المنطقة التي يحكمها .

(١) ابن بسام الشنتريني : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٣٩ - ج ١ - ق ١ - ص ٣٧ .

(٢) المقري : نفح الطيب - ج ٤ - ص ٥٠ - ٥١ .

وسرعان ما أعلن أصحاب هذه الممالك عن حقهم فى الحكم ، وانتحلوا الألقاب السلطانية ، واتخذوا الحُجُب والوزراء وصاروا ملوكاً^(١) . وقد ساعدهم على ذلك خُطآن ارتكبهما بنو أمية أثناء الفتنة البربرية . أولهما : استعانتهم بملوك أسبانيا النصرانية فى الصراع على عرش الخلافة^(٢) ، مما قضى على هبة الخلافة ودل على ضعف الحماس الدينى والعزة القومية لدى هؤلاء الخلفاء الضعاف ، فاستهان بهم الناس وأصبحوا لا ينظرون إليهم كما كانوا ينظرون من قبل إلى الناصر أو المستنصر . وما زاد من هوانهم فى نظر الناس ، ما اتصف به معظم خلفاء بنى أمية الأواخر من استهتار بالفضائل والقيم الدينية والخلقية ، ومن سوء سياسة وتخبط فى شئون الحكم وإدارة البلاد .

أما الخطأ الثانى الذى ارتكبه بنو أمية فى فترة الفتنة ، فهو أنهم تركوا أقاليم الدولة وولاياتها فى أيدي عناصر الصقالبة والبربر ، بل إن بعضهم قام بتوزيعها عليهم كما فعل سليمان المستعين ، ولم يلبث حكام الولايات هؤلاء أن استقلوا بها عقب مقتل سليمان المستعين على يد بنى حمود فى أوائل عام ٤٠٧ هـ .

وكان من نتيجة هذا الإصرار على التمسك بالحكم والسلطان ، أن انقسمت الدولة الإسلامية فى الأندلس إلى دويلات عديدة بلغت فى مجموعها ستاً وعشرين دولة كما ذكرنا من قبل ، فضاعت جهود قرن كامل فى توحيد تلك البلاد وعادت إلى ماكانت عليه قبل الناصر ، لكنها فى هذه المرة لم تجد من يجمع شتاتها وينقلها من حالة الضياع الذى تعرضت له عقب سقوط الخلافة الأموية .

وقد اتسم عصر الطوائف بعدم وجود أساس شرعى معين لحكم هؤلاء الملوك والأمراء المتصارعين ، فلم يكونوا من بيت إمارة أو خلافة ، وإنما هم متغلبون ذهب كل منهم إلى ناحية عقب انهيار بنى عامر وبنى أمية واستولى عليها وأقام ملكه فيها ، أو كان حاكماً لتلك المنطقة قبل الفتنة فاستقل بها ، وكل منهم يدعى أنه حافظ لما تحت يده إلى أن يظهر الحاكم الشرعى ، فيتنازل له عنه طواعية ، وهم فى ذلك كاذبون فقد كان يقول قائلهم "أحق بالملك من استقل به ، ولو نازعنى فيه كبار الصحابة والخلفاء الراشدون لضربت عنقهم"^(٣) .

(١) ابن عذارى : البيان المغرب - ج٣ - ص ١٥٢ ، ابن خلدون : العبر - ج٤ - ص ١٥٥-١٥٦ .

(٢) ابن عذارى : البيان المغرب - ج٣ - ص ٨٣ ، ٩٤ .

(٣) لسان الدين بن الخطيب : أعمال الأعلام فىمن بويغ قبل الاحتلام من ملوك الإسلام - تحقيق : لبنى برونسال - دار المكشوف - بيروت - ١٩٥٦ - ج٢ - ١٤٤ ومابعدها .

وقد خاض ملوك الطوائف حروباً مستمرة بعضهم ضد البعض بمساعدة الجند المرتزقة من نصارى الشمال أو من اليرير ، كما كان هناك صراع داخلى فى كل مملكة على كرسى الحكم ولذلك لم يكن هناك استقرار سياسى يمكنهم من العمل بخير شعريهم .

وفى غمرة هذا الصراع الدامى على الحكم داخل كل أسرة من الأسر الملكية التى توزعت الأندلس فيما بينها ، ازداد فساد الحكام والأمراء والملوك وقاسى الشعب الأندلسى فى ظل حكمهم كثيراً من ضروب الاضطهاد والظلم ، فقد كان هؤلاء الحكام يعتبرون ممالكهم ضياعاً خاصة يستغلونها كما يشاؤون ، ويجعلون من شعريهم عبيداً ليس عليهم إلا الكد والكبح ودفع ما يطلب منهم من الضرائب الباهظة والغرامات الثقيلة ، حتى ساءت أحوال الرعية. (١)

وقد كانوا طغاة قساة على رعيته يسومونهم الخسف ويقتلون كواهلهم بالقروض والمغارم للء خزائنهم وتحقيق ترفهم وبلخهم ، ولم يكن يردعهم فى ذلك رادع من الدين أو من الأخلاق. (٢)

وقد بدأ ابن حزم نظراته نحو مجتمع الطوائف فى عصر مبكر ، وبدأها بتوجيه بعض الملاحظات الساخرة نحو بعض الأحداث كما ورد فى كتابه "تقط العروس" ومن ذلك تعليقه على ماحدث من قيام أربع خلاقات فى الأندلس فى وقت واحد ، ثلاث منها يدعيها أمراء بنى حمود وهم : محمد بن القاسم بن حمود بالجزيرة ، ومحمد بن إدريس بن على بن حمود بالقة ، وإدريس بن يحيى بن حمود ببشتر ، والرابعة يسفها القاضى بن عباد صاحب اشبيلية على شخص زعم أنه هشام المؤيد بالله بعد موته باثنين وعشرين عام . (٣)

ومن خلال عرضنا السابق للظروف السياسية فى عصر ابن حزم نجد أنه كان هناك الكثير من السلبات التى وقع فيها الأمويون والعامريون من بعدهم ، تفاعل معها ابن حزم وانفعل بها مما كان له أثره البالغ فى أفكار ابن حزم السياسية ، ومن هذه السلبات :

(١) ابن الخطيب : أعمال الأعلام - ج ٢ - ص ١٤٤ وما بعدها ، أبو محمد على بن حزم : رسالة التلخيص لوجه التلخيص - ضمن رسالة الرد على ابن النفريلة ورسائل أخرى - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة دار العروة - القاهرة - ١٩٦٠ - ص ١٧٣ وما بعدها .

(٢) محمد عبد الله عنان : ابن حزم الفيلسوف الذى أرخ لمجتمع الطوائف - كتاب العربى "أندلسيات" - الكتاب العشرين - الكويت - ١٩٨٨ - ص ٥١ .

(٣) ابن حزم : تقط العروس - ص ٨٣-٨٤ ، وقد أورد ابن الخطيب نفس رأى لابن حزم فى كتابه : أعمال الأعلام - ج ٢ - ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(أ) تولية الحكم المستنصر ابنه الطفل هشام المؤيد ولاية عهده وهو فى سن العاشرة ، مع أنه كان فى بنى أمية الكثير من الشخصيات البارزة القادرة على قيادة البلاد فى حزم وكفاية ، لكن الحكم المستنصر نظراً إلى مصلحته الشخصية ارتكب هذا الخطأ السياسى مع أنه كان يعيبه على العباسيين فى المشرق .^(١)

ورغم ملاحظته تلك السياسة من استقرار أداة الحكم ، إلا أنه كان لها أيضاً آثارها فى زرع الضغينة والخقد فى نفوس باقى أفراد البيت الأموى ، وقد تعرض الكثير من أمراء وخلفاء بنى أمية إلى مؤامرات قام بها إخوانهم أو بنوعومتهم بسبب الجلوس على العرش ، وربما كان أخطرها ثورة بنى إسحاق الأمويين الذين انضموا إلى ملك ليون وساعدوه على هزيمة الناصر فى موقعة الخندق عام ٣٢٧هـ ، كما أعطت هذه السياسة الفرصة لرجل مثل المنصور بن أبى عامر - رغم كفاءته - أن يستبد بالدولة ويحجر على الخليفة الطفل ، ويعمل فى الأمويين سيف التشريد والقتل .^(٢)

(ب) إعطاء الفرصة لنصارى أسبانيا للتدخل فى الشئون الداخلية لمسلمى الأندلس ، وذلك أثناء الفتنة البربرية فى مطلع القرن الخامس الهجرى ، فقد انتهزوا فرصة الصراع بين أمراء بنى أمية الأواخر على تولي منصب الخلافة ، وساعدوا فريقاً ضد الآخر . واستعانوا ملوك بنى أمية الأواخر بملوك أسبانيا النصرانية ، لا يدل إلا على مدى ماوصلوا إليه من ضعف وهوان وفقدان للحماية الدينية والعزة القومية . وكان تدخل ملوك أسبانيا النصرانية على هذا النحو فى شئون الأندلس الداخلية ، ما أضعف الجبهة الداخلية وجعل مسلمى الأندلس يضرب بعضهم بعضاً ، وأدى إلى تعميق الانفصال والأحقاد بينهم حتى أصبحوا لقمة سهلة يستطيع نصارى الشمال التهامها فى أى وقت يريدون .^(٣)

(ج) إن الناصر قد اتبع سياسة أسلافه من أمراء بنى أمية فى تنحية العنصر العربى عن ميدان الزعامة والقيادة ، وجعل البارزين منهم مجرد عمال أو ولاة لأطراف الدولة وثغورها

(١) ابن حزم : نقط العروس - ص ٦٢ ، ابن بسام : الخيرة فى محاسن أهل الجزيرة - ج ٤ - ق ١ - ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) ابن بسام : الخيرة فى محاسن أهل الجزيرة - ق ١ - ج ١ - ص ١٠٤ .

(٣) ابن عذارى : البيان المغرب - ج ٣ - ص ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، ابن بسام : الخيرة - ق ١ -

ج ١ - ص ٢٥ ، ٣٠ - ٣١ .

مثل بنى تميم الذين ولاهم على الثغر الأعلى ، فاستعان بالعناصر الأجنبية فى الجيش والإدارة لسهولة السيطرة عليها وعدم قردھا ، فأدى ذلك إلى حرمان الدولة من ذوى الكفائات من العرب ، وإلى زرع الحقد والضغينة بينهم وبين الصقالبة الذين أصبحوا قوة يخشى بأسھا . وقد ظهر خطر الاستعانة بهذه العناصر الأجنبية أثناء فترات الاضطراب ، وبرز هذا واضحا أثناء الفتنة البربرية ، فقد أخذ الصقالبة والبربر يتحكمون فى تولية الخلفاء وعزلهم ، وقاموا بالاعتداء عليهم وقتلهم وتشريدھم واستبدوا دونهم بالحكم والسلطان ، وتحالفوا مع ملوك أسبانيا النصرانية لتحقيق أهدافهم وساعدوا بذلك على قيام عصر محالك الطوائف والقضاء على الخلافة الأموية .^(١)

هذه هى السلبات التى وقع فيها الأمويون والعاصريون ، والتى كان من نتيجتها سقوط الخلافة الأموية .

ونستطيع القول أن ابن حزم قد عاصر مرحلتين متباينتين كل التباين فى تاريخ الأندلس ، فهى منذ منتصف القرن الرابع الهجرى حتى نهايته ، تبلغ قمة العظمة والقوة والتماسك فى ظل رجال عظام ، ثم هى منذ أوائل القرن الخامس الهجرى تنحدر فجأة الى هوة مروعة من الفتن والحروب الأهلية تفجر فيها أشلاء ممزقة متفرقة ، فى كل إقليم منها حكومة محلية هزيلة من حكومات الطوائف تنسب فيها أسبانيا الإسلامية مصلحتها الأساسية وصراعها ضد أسبانيا النصرانية .

ثانياً : فشل ابن حزم فى إحياء الخلافة الأموية

تدل الوقائع التاريخية على أن ابن حزم ظل يعمل لاتباع الدولة الأموية خلال عصر الفتنة . وتتجلى جدية ابن حزم فى هذا حين ترك مكانه الهادئ عند خير أهل وجيران بحصن القصر فى مقاطعة أشبيلية ، ورحل إلى بلنسية عندما علم بظهور أمير المؤمنين المرتضى "عبد الرحمن بن محمد" بها ، فلم يتوان ابن حزم فى الانضمام إلى المرتضى باعتبار أن مباعته

(١) ابن عذارى : البيان المغرب - ٣ - ص ٩٠ ، وانظر أيضاً : رجب محمد عبد الحليم : العلاقات بين الأندلس الإسلامية وأسبانيا النصرانية فى عصر بنى أمية وملوك الطوائف - دار الكتاب المصرى اللبنانى - القاهرة وبيروت - د.ت - ص ١٧٨ وما بعدها .

تجسد ما يراه ضرورياً من خلاقه أموية توحد الأندلس ، ولم يتوان أيضاً في الرحيل ليلتحق بينا الخليفة الجديد وليجد نفسه في خندق واحد مع خيزان العامري الذي كان قد نكبه قبل ذلك للسعيه إلى قيام الدولة الأموية .

كانت بلنسية في حكم اثنين من الصقالبة العامرين هما مظفر ومبارك . وكانت مدينة عامرة زاهرة تجتمع فيها الجنسيات المختلفة ، فكانت من أغنى المدن الأندلسية وأكثرها الاستقرار ، ورغم أن حاكميها من أمراء الفتنة واستولوا عليها بطريقة غير شرعية ^(١) ، إلا أنهما كانا من أهل السداد والحكمة ^(٢) ، لذا لم يعاديا المرتضى مرشح الحزب الأموي ولم يرفضا اتخاذه لإمارتهما منطلقاً لدعوته ، وسار ابن حزم مع المرتضى على رأس جيوش تريد قرطبة .

ونشبت الحرب وشارك فيها ابن حزم ، وانهزم فيها الحزب الأموي نتيجة غدر خيزان بالمرتضى ، عندما تخلى عنه في أوج المعركة ، مما أدى إلى اعتقال ابن حزم وفرار المرتضى الذي قتله خيزان فيما بعد . وبذلك تبخرت آمال ابن حزم وخابت أحلامه السياسية ، ولكن من حسن حظه أن الاعتقال لم يطل فقد أطلق الفرناطيون سراحه بعد قليل .

وفي هذه الأثناء قرر ابن حزم العودة إلى قرطبة ، فبعد مقتل علي بن حمود تولى أمر قرطبة من بعده أخوه القاسم ، الذي عدل في سياسته عن الشدة واتجه إلى سياسة اللين ، كما سلك نهجاً إصلاحياً خفف من وطأة آثار الفتنة على سكان المدينة ، ورغب الكثيرين في الرجوع إليها ، فعاد ابن حزم إليها عام ٤٠٩ هـ بعد غياب طال خمس سنوات ^(٣) وهو في الخامسة والعشرين .

لم يتخل ابن حزم عن آماله السياسية ، إذ ظل منذ عودته إلى قرطبة على اتصال بجماعة الأمويين على أمل قيام حكم أموي ، يرجع الأمور إلى نصابها ويقضى على المحودين الشيعة

(١) ابن عذاري : البيان المغرب - ج٣ - ص ١٦٠ وما بعدها .

(٢) أبو محمد علي بن حزم : الأخلاق والسير في مداواة النفوس - تحقيق : الطاهر أحمد مكي - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨١ - ص ١٤٩ .

(٣) أبو محمد علي بن حزم : طوق الحمامة في الألفة والألاف - تحقيق : صلاح الدين القاسمي - دار الشئون الثقافية العامة - بغداد ، دار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٦ - ص ٢١٩ .

والبربر الدخلاء على الأندلس ، وفى هذه الفترة بدأ أمر القاسم بن حمود يضعف بسبب ثورة البربر عليه ، لأنه لم يعجبهم اعتماده على السودان ليضربهم بهم ، مما اضطره إلى الفرار عام ٤١٢هـ قاصداً أشبيلية . وقد حاول ابن أخيه يحيى من بعده إدارة دفة البلاد فلم يفلح ، ففر هو الآخر . لكن البربر أعادوا عمه القاسم الذى ثار عليه القرطبيون سنة ٤١٤هـ ، ونصبوا مكانه الخليفة الأموى عبد الرحمن بن هشام الملقب بالمستظهر ، الذى استوزر ابن حزم ، ولكن ما لبثت آمال ابن حزم أن انهارت بانتهيار ولاية المستظهر وظهور المستكفى فقد "ثار على المستظهر ابن عمه المستكفى فى طائفة من أرذل العوام ، فقتل المستظهر لثلاث بقين من ذى القعدة من السنة نفسها"^(١) وبذلك لم تدم وزارة ابن حزم تلك أكثر من سبعة وأربعين يوماً ، فقد زج المستكفى بابن حزم فى السجن هو وابن عمه المغيرة . وهكذا امتحن ابن حزم بالاعتقال مرة أخرى وكانت محنة أليمة من سلسلة المحن التى تعرض لها ابن حزم ، وانتهت بانتهاء أيام المستكفى الذى ثار عليه أهل قرطبة من جديد سنة ٤١٦هـ .

والمرجح أن هذه السنة كانت آخر عهد لابن حزم بالسياسة ، فقد ودع السياسة بعد المستظهر الوداع الأخير والتمس العزاء فى الدرس والهدوء والعبادة .

ولانتفى وما يذهب إليه الكثير من المترجمين القدامى نقلاً عن صاعد ، فى أن ابن حزم كان وزيراً لهشام المعتد بالله ، فرغم أن صاعد الأندلسى قد عاصر ابن حزم ، ورغم أنه درس عليه ، فإن معرفته به ومؤلفاته وأفكاره ونسبه تعاني الكثير من النقص والخلل ، ويكفى للتأكد من ذلك الرجوع إلى الترجمة التى عقدها لابن حزم فى كتاب "طبقات الأمم" .

ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمور الخلافة الإسلامية فى الأندلس

سنعرض خلال الصفحات القادمة - فى إيجاز - مدى ما وصل إليه اليهود والنصارى على عهد ابن حزم ، من استبداد بأمور الأندلس والتطاول على الدين الإسلامى ومساعدة أعداء البلاد على القبض على الأمور من جديد ، مما أدى إلى سقوط الأندلس ، وهذا مادفع ابن حزم إلى التشدد بعض الشيء تجاه الطوائف غير الإسلامية ، ومحاولة الوقوف على أحكام التعامل مع غير المسلمين وإخراجها من القرآن والسنة وأيضاً أعمال الصحابة ، وسوف نعرض لتلك الأحكام فى الباب الثانى من هذا الكتاب .

(١) أبو عبد الله القضاعى المعروف بابن الآبار : الحلة السرياء - تحقيق : حسين مؤنس - الشركة العربية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٣ - ج٢ - ص ١٢ .

فى عصر ملوك الطوائف قام اليهود بنصيب كبير فى إشعال نار الفرقة بين أمراء الطوائف، واستطاعوا بدهائهم أن يشغلوا كثيراً من المناصب الهامة فى الدولة ، تذكر منهم : إسحاق بن يعقوب الذى كان صاحب الشرطة فى غرناطة ، و"ابن النفريلة" الذى وصل إلى درجة الوزارة رسمياً ، وكان مستولاً أمام "باديس بن حبوس" أمير غرناطة عن شئون الإمارة الداخلية ، وبعد سنوات ولاء إمرة الجيش فقاد ابن النفريلة الحملات الحربية ضد أعداء "باديس" .

وهذا السلطان الواسع الذى أحرز "إسماعيل ابن النفريلة" مكن لليهود كثيراً فى الشئون الإدارية والمالية ، لأنه كان يختار الموظفين منهم ، فاكتمسبوا الجاه فى أيامه واستطالوا على المسلمين .^(١) ثم إن هذا الجاه الدنيوى هو الذى ساعد الجماعة اليهودية يومئذ على تثبيت اللغة اليهودية وبعث الثقافة اليهودية والظهور بذلك .

وقد تناول ابن النفريلة على الإسلام وشرائعه ، واستهزأ بالمسلمين ، وجاهر بأنه قادر على أن ينظم القرآن فى أشعار وموشحات ليتغنى به فى المجالس والأسواق ، ومن شعره بالعربية عن القرآن :

نقشت فى الحـد سطرًا من كتاب الله موزون
لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون^(٢)

ويبلغ تناول ابن النفريلة على الإسلام أن ألف كتاباً "قصد فيه - يزعمه - إلى إبادة تناقض كلام الله عز وجل فى القرآن اغتراراً بالله تعالى أولاً ، ثم بملك ضعفة ثانياً ، واستخفافاً بأهل الدين بدءاً ، ثم بأهل الرئاسة فى مجانة عوداً ، فلما اتصل بى أمر هذا اللعين لم أزل باحثاً عن ذلك الكتاب الخسيس لأقوم فيه بما قدرنى الله عز وجل عليه من نصرة دينه بلسانى وفهمى ، والذب عن ملته ببيانى وعلمى ، إذ قد عدمها المشكى إلى الله عز وجل ووجود الأعوان والأنصار على توفية هذا الخسيس الزنديق المستيطان فى مذهب الدهرية فى باطنه ، المتكفن بتأبوت اليهودية فى ظاهره ، حقه الواجب عليه من سفك الدماء واستيفاء ماله وسبى

(١) لسان الدين بن الخطيب : الإحاطة فى أخبار غرناطة - تحقيق : محمد عبد الله عنان - دار المعارف - القاهرة - د.ت - ١٤ - ص ٤٤٦ .

(٢) ابن سعيد المرقى : المغرب فى حلى المغرب - تحقيق : شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥٣ - ج ٢ - ص ١١٤ . لاحظ أن البيت الثانى نظم للآية الثانية والتسعين من سورة آل عمران .

نسائه وولده ، لتقدمه طوره وخلعه الصغار عن عنقه وبراءته من الذمة الحاقنة دمه ، المانعة من ماله وأهله". (١)

وقد هاجم ابن حزم أمير غرناطة "باديس بن حبوس" هجوماً شديداً ، ذلك لأنه اتخذ وزيره الأول ومستشاره من اليهود وهو ابن النفريلة الذى مكن لأبناء قومه من رقاب المسلمين فسيطروا يعون منه على الاقتصاد والإدارة وتناولوا على الإسلام .

يقول ابن حزم ناقداً ومهدداً ومستنهضاً أمير غرناطة : "إن أملى لقوى وإن رجائى مستحكم فى أن يكون الله تعالى يسلط على من قرب اليهود وأدناهم ، وجعلهم بطانة وخاصة ، ما سلط على اليهود ، وهو يسمع كلام الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم متكم فإنه منهم ، إن الله لا يهدي القوم الظالمين) (٢) وإن من فعل ذلك لجرى أن يشاركهم فيما أوعده الله تعالى فى توراتهم ، فى السفر الخامس إذ يقول لهم تعالى : (ستأتىكم ، وستأتى عليكم هذه اللعنة التى أصف لكم فتكونون ملعونين فى مدائنكم وقادىنكم وتلعن أجدادكم وبقياءكم ، ويكون نسلكم ملعوناً ، وتكون اللعنة على الداخل منكم والخارج " (٣)

وقد ظل ابن حزم يقاوم نفوذ اليهود وسيطرتهم على الاقتصاد والسياسة ، على نحو ما فعل مواطنه أبو اسحاق الألبيرى الذى كان شاعراً وقيقها ، ودفع بقصيدته الرائعة مسلمى موطنه غرناطة إلى الثورة على مظالم يهودها ، فانتقموا منهم ، وأتوا على نفوذهم فى يوم عاصف صريع . (٤)

(١) ابن حزم : الرد على ابن النفريلة - ص ٤٦-٤٧ . وقد كثرت المناظرات وتمددت بين ابن حزم وبعض المجادلين من اليهود فى شئون العقائد حتى قال ابن حيان : "ولهذا الشيخ أبى محمد مع يهود لعنهم الله ومع غيرهم من أولى المذاهب المرفوضة من أهل الإسلام مجالس محفوظة وأخبار مكتوبة "انظر ابن بسام الششتري : الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة - ج ١ - ق ١ - ص ١٤٣ .

(٢) سورة المائدة - آية ٥١ .

(٣) ابن حزم : رسالة الرد على ابن النفريلة اليهودى - ص ٧٨-٧٩ .

(٤) الطاهر مكي : دراسات أندلسية فى الأدب والتاريخ والفلسفة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٠ -

ص ٨٠ وما بعدها .

يقول أبو اسحاق الألبيري فى قصيدته :^(١)

وإنى احتللت بفترناطة فكنت أراهم بها عابثين
وقد تسمروا وأعمالها فمنهم بكل مكان لعين
وهم يقبضون جباياتها وهم يخضمون وهم يقبضون
وهم يلهبسون رفيع الكما وأنتم لأوضاعها لا بسون
وهم أمناكم على سركرم وكيف يكون خئون أمين

ولعل فى هذا القدر ما يشير إلى تلك المعركة الفكرية التى كانت أثرًا من آثار سيطرة اليهود على مقدرات الأمور ، والتى كانت بين الإسلام واليهودية فى عصر ابن حزم ، وتولى كبرها "ابن النفريلة" الذى ألف كتابًا يطعن فيه الإسلام وكتابه الكريم ، فرد عليه ابن حزم بكتاب أسماه "الرد على ابن النفريلة اليهودى" ، واستنكر المسلمون هذه الوقاحة ، واحتجوا على "حبوس" لاستوزاره ، وعلى أهل غرناطة لاتصياحهم لحكم هذا اليهودى .

أما النصرارى وخاصة نصارى أسبانيا ، فقد أعطاهم ملوك الطوائف الفرصة للتدخل فى الشؤون الداخلية لمسلمى الأندلس ، وذلك أثناء الفتنة البربرية فى مطلع القرن الخامس الهجرى ، فقد انتهزوا فرصة الصراع بين أمراء بنى أمية الأواخر على تولى منصب الخلافة ، وساعدوا فريقًا ضد الآخر . واستعانة ملوك بنى أمية الأواخر بملوك أسبانيا النصرانية ، لا بدل إلا على مدى ما وصلوا إليه من ضعف وهوان وفقدان للحماية الدينية والعزة القومية ، وكان تدخل ملوك أسبانيا النصرانية على هذا النحو فى شؤون الأندلس الداخلية ما أضعف الجبهة الداخلية ، وجعل مسلمى الأندلس يضرب بعضهم بعضًا وأدى إلى تعميق الانفصال والأحقاد بينهم ، حتى أصبحوا لقمة سهلة يستطيع نصارى الشمال التهامها فى أى وقت يريدون .^(٢)

وكان من الطبعى ألا ينظر ابن حزم نظرة إكبار، إلى الأمراء الذين كانوا يستعينون بالنصارى أو يمدون أيديهم بالولاء يستجدونه ، أو بالإتاوة يدفعونها ، فقد كان لامحالة ينظر

(١) المرجع السابق : ص ٨١ .

(٢) ابن عذارى : البيان المغرب - ج ٢ - ص ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ابن بسم : اللخيرة - ق ١ -

ج ١ - ص ٢٥ ، ٣٠ - ٣١ .

إليهم بازدرء لأنهم آثروا الدنيا على الآخرة ، وآثروا الذلة على العزة ، وآثروا الدنيا على الدين ، ولذا كان بينه وبينهم عداوة كان من مظاهرها إحراق كتبه ، وكان من مظاهرها أن جفوه حتى آوى إلى ضيعته التي ورثها ، فأقام فيها يدرس ويصنف ، يكتب الرسائل ويكتب العلماء ويراسلهم ، حتى أدى مهمته .

يقول ابن حزم عن ملوك دول الطوائف واستعانتهم بالنصارى : " والله لو علموا أن فى عبادة الصليبان تمشية أمورهم ، لبادروا إليها ، فنحن نراهم يستمدون النصارى فيمكنونهم من حرم المسلمين وأبنائهم ورجالهم ، يحملونهم أسارى إلى بلادهم ، وربما يحمونهم عن حريم الأرض وحسبهم معهم آمنين ، وربما أعطوهم المدن والقلاع طوعاً ، فأخلوها من الإسلام وعمروها بالنواقيس ، لمن الله جميعهم وسلط عليهم سيفاً من سيوفه " (١١) .

رابعاً : استغلال الفقه لصالح الحكام

كان مذهب مالك هو المذهب المسيطر فى الأندلس ، وهو أساس الفكر التشريعى فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وكان الخروج عليه يبدو كأنه خروج عن الإسلام نفسه . ومع أن سيطرة مذهب مالك بهذه الصورة الحادة أضفت لوناً من الثبات الفكرى فى الأندلس (١٢) ، إلا أنه كبل حركة العقل الأندلسى ، وأعطى فقهاء المالكية لوناً من الامتياز الطبقي والقدرة على التنكيل بكل مخالف فى مجال يسمح للإسلام فيه بالاختلاف .

وقد قرأ ابن حزم المذهب المالكي (١٣) وغيره من المذاهب ، فقد أتبع له أن يدرس الفقه فى مذاهبه المختلفة وأن يقرأ الكثير من كتبه . ويبدو ذلك واضحاً فى رسالته عن فضل علماء الأندلس .

وقد أجمع ابن حزم فى الأحكام التشريعية المختلفة التى جاءت بها المذاهب الأربعة المختلفة ودونها كتب فقهاؤها ، متتبعاً مصادرها وأسباب الاختلاف بين كل مذهب والآخر ،

(١١) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجه التخليص - ص ١٧٧ .

(١٢) حسين مؤنس : شيوخ العصر فى الأندلس - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة - ١٩٦٥ - ص ٤١ ، لبني برونسسال : الحضارة العربية فى أسبانيا - ترجمة : الطاهر أحمد مكي - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٥ - ص ١٤٩ وما بعدها .

(١٣) هناك مناظرة مشهورة حدثت بين ابن حزم والبايجى المالكي ، حول هذه المناظرة انظر :

A. M. Turrki : Polemiques entre Ibn Hazm et Baji sur les Principes de la loi musulmane-Essai sur La litteralisme Zahirite et la finalité Malikite - Alger - 1976 - p. 16-20 et 50-56.

فلفت نظره هذا الاختلاف وتساءل عن سببه ، فإذا كانت أحكامهم تصدر عن أصول لم يختلف عليها المسلمون وهى كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة ، فلم هذا الاختلاف ؟ فرأى أن الفقهاء يحكمون القياس والرأى فى هذه النصوص وهما فى نظره شئ ، ليس له ميزاناً ثابتاً عادلاً ، فهم إما يصدرون هذه الأحكام التشريعية عن الهوى الذى يسمونه قياساً ورأياً ، ومن ذلك كان اختلاف الأحكام بعضها عن بعض باختلاف المذاهب . يقول ابن حزم : " وجميع أهل القياس مختلفون فى قياساتهم لاتكاد توجد مسألة إلا وكل طائفة منهم تأتى بقياس تدعى صحته ، تعارض فيه قياس الأخرى ، وهم كلهم مقرون مجمعون على أنه ليس كل قياس صحيحاً ، ولا كل رأى حقاً" (١)

والحق أنه لم يكن حال أهل القياس بالباعث على الرضى فيطمئن الناس إلى أصولهم ، بل كانوا فيما بينهم أشد اختلافًا ، إذ ليس فى أيديهم ما يجمعون على تقديره كالذى فى أيدي أهل الآثار ، ولم يزددهم مرور الزمن وعقد جلسات المناظرة وإعمال المقاييس إلا اختلافًا وانقسامًا ، بل كانوا كما لاحظ ذلك ابن قتيبة "فى طول تناظرهم والزام بعضهم بعضاً الحجة فى كل مجلس مرات ، لايزولون عنها ولا ينتقلون" (٢) .

وتفاقم ذلك كله حتى شاع القياس بالرأى وأدى إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام ، كما نقل ابن حزم فى رسالة إبطال القياس (٣) ، بل وأجاز بعض فقهاء أهل الرأى نسبة الحكم الذى دل عليه القياس إلى رسول الله ، ولهذا نرى كتبهم مشحونة بأحداث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ولأنهم لا يقيمون لها سنداً ، فانتسعت الشقة بين هذا الفريق والفريق المعتدل الذى لا يلجأ إلى القياس إلا حين لا يكون هناك نص ولا إجماع .

وهذا يوضح أن القياس والاستحسان أسوأ استخدامهما فى القرنين الرابع والخامس الهجريين ، من هنا أصّر ابن حزم ، على رفض القياس لصرف الناس عن فتاوى مصممة خصوصاً لتبرير تصرفات خاطئة جائرة .

(١) أبو محمد على بن حزم : المحلى - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار التراث - القاهرة - د.ت - ١٤ - ص ٥٨ .

(٢) أبو محمد عبد الله بن قتيبة : تأويل مختلف الحديث - تحقيق : محمد زهرى النجار - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٦٦ - ص ٦٢ وما بعدها .

(٣) أبو محمد على بن حزم : مختصر إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل - تحقيق : سعيد الأفغانى - مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٩٦٠ - ص ٦٩ ، ٧٠ .

ولاشك أن الفساد الذى تعرضت له الحياة الاجتماعية فى الأندلس عامة وفى قرطبة خاصة فى عصر ابن حزم ، كان له أثره الكبير فى البيئات الفقهية والقضائية ، فقد استطاع أغلب فقهاء الأندلس فى القرنين الرابع والخامس الهجريين أن يوائموا بين أحكامهم وفتاواهم ، وبين مقتضيات الحياة الفاسدة التى كانت تعيشها الأندلس آنذاك .

إن هؤلاء الفقهاء استفادوا من ظروف القرن الخامس الهجرى ، وتحولوا إلى مفسرين لتصرفات الحكام ومبررين لطغيانهم ، سعيًا وراء مناصبهم وعطاياهم وخوفًا من بطشهم ، وساعد على ذلك ملوك الطوائف بما فى نظامهم من منافسات ونزاعات بينهم على الحكم .

وقد كان الفقهاء فى هذا العصر الذى ساد فيه الانحلال والفساد الأخلاقية والاجتماعية ، أكبر عضد لأمراء الطوائف فى تبرير طغيانهم وظلمهم ^(١) . ومن أمثلة ذلك أنهم كانوا قد أفتوا بجواز ولاية عبد الرحمن شنجول العهد وحضروا البيعة وأيدوها ، وأذاعوا حديثًا نسبوه ظلمًا إلى الرسول "ﷺ" قالوا فيه لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاة" وكان عبد الرحمن شنجول قحطانيًا . وعندما رأى هؤلاء الفقهاء انهيار حكم بنى عامر سرعان ما انتهزوا الفرصة وأعلنوا تأييد النظام الجديد ^(٢) .

وقد أخبرنا ابن حزم بما حدث من تمكن يحيى بن يحيى عند السلطان - الحكم بن هشام - وجعله القضاء والإفتاء فى الأندلس قاصرًا على المالكيين ، مما دفع الناس إلى التفقه على مذهب مالك رغبة فيما عند السلطان من وظائف ، وحرصًا على طلب الدنيا والمنصب والجاء ، "وجرى العامة فى ذلك فى أثر الخاصة والناس سراع إلى الدنيا والرياسة" ^(٣) .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، مما دعا ابن حزم إلى القول عن فقهاء عصره : " فتواهم معدة وأقلامهم مشروعة ، يدعمون بها الطغاة خوفًا ، ويبررون لهم المظالم طمعًا ، ويسبونون بحمد الحاكم ملقبًا ، ويشغلون بدعوة الناس عن الجاد من أمور الدنيا بغير العاجل من شئون الآخرة " ،

(١) عنان : ابن حزم الفيلسوف الذى أרך لمجتمع الطوائف - كتاب المربى - ص ٥٥ .

(٢) ابن الأبار : الحلة السيرة - ج ١ - ص ٢٧ - ٢٧١ ، ابن عذارى : البيان المغرب - ج ٣ -

ص ٦١-٦٢ .

(٣) الحميدى : جلوة المتنبي - ص ٣٦٠-٣٦١ .

كما يقول : "فلا تغالطوا أنفسكم ، ولا يفرنكم الفساق المنتسبون إلى الفقه ، اللابسون جلود الضأن على قلوب السباع ، المزينون لأهل الشر شرهم ، الناصرون لهم على فسقهم" (١)

وهذه الحالة التي وصل إليها الفقه والفقهاء ، أدت إلى اتجاه ابن حزم إلى الفقه الظاهري الذي يلتزم بظاهر النصوص لا يتجاوزها ، ويلتزم بالدلالة الحرفية للنص (٢)، فقد كان للأحداث والنكيات المتكررة التي عرفتھا الأندلس ، دور في طبيعة الاتجاه الذي سار فيه ابن حزم ، أي اتجاه التشدد في فهم النصوص والتعامل معها ، والتمسك بظاهر الألفاظ .

ونستطيع القول أن هذا الوقوف عند ظاهر النص ، جاء بديلاً لسلسلة التجاوزات التي عرفها المجتمع الأندلسي : ويربط ابن حزم بين العمل بالقياس ، والذي يفضى في رأيه حتماً إلى تعدد الآراء باعتبار أن القياس حكم بالهوى ، وبين الاختلاف والتشتت ، كما يربط بصورة موازية بين التمسك بالنص وبين الوحدة . وفي ربطه هذا ما يجعلنا نقول أن لإبطال القياس لديه بعداً ومدلولاً سياسيين ، فهو ثورة ذات مظهر فقهي على فساد استشرى في الحياة الاجتماعية بالأندلس عامة وقرطبة خاصة ، وانعكس على الفقه والقضاء اللذين أصبحا مطية سهلة الركوب لكل من يريد إضفاء الشرعية على وضع غير شرعي وفاسد من الأساس (٣) .

لقد سهر ابن حزم غور المجتمع الأندلسي بكل طبقاته وشهد من المهازل التي تجري على مسرح السياسة باسم الشريعة ، ما جعله يتأكد أن هذه المواقف والمفاسد والانحرافات وقعت في غيبة الشريعة الإسلامية ، وفي تجاوز دلالاتها الصريحة ، وتأويلها باسم القياس والاستحسان والتعليل (٤) . من هنا دخل إلى باب الفقه ليصلح به الراعي والرعية ، واختار المذهب الظاهري لأنه المذهب الذي يوجب الاجتهاد ويمنع التلاعب بالنصوص .

(١) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجه التخليص - ص ١٧٤ .

(٢) انظر تفاصيل المذهب الظاهري في : نجاح محسن : معاور الفكر الإسلامي لابن حزم - مجلة الدراسات الإسلامية - مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد - باكستان ١٩٩١ - العددان الأول والثاني - المجلد السادس والعشرون - ص ١٦٧ وما بعدها .

وانظر أيضاً :

Goldziher : The Zahiris, their doctrine and their history a Contribution to the history of Islamic theology - Translated by : W. Behn - Leiden - 1971 .

(٣) سالم يغوت : ابن حزم - ص ٥٥-٥٦ .

(٤) عبد اللطيف شراوة : ابن حزم رائد الفكر العلمي - ص ٦٦ .

الباب الأول

قضية الإمامة عند ابن حزم

- الفصل الأول : الإمام ، ضرورة وجوده والأساس فى اختياره .
- الفصل الثانى : إمامة المفضول وطرق عقد الإمامة .
- الفصل الثالث : واجبات الإمام وحقوقه وعزله .

تقديم

إشكالية الإمامة ، هي أول إشكالية اختلف المسلمون في شأنها بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة، ذلك لأن النبي لم يقرر نظاماً معيناً لمن يكون إماماً أو خليفة من بعده . قال الشهرستاني في ذلك : "وأعظم خلاف بين الأمة ، خلاف الإمامة ، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية ، مثل ما سل على الإمامة في كل زمان" (١).

وهذا القول من أحد مؤرخي الفرق الإسلامية الذين شهد لهم بالدقة والإحاطة ، يدل على ما لهذه المسألة من أهمية كبيرة ، وما ترتب عليها من نتائج ذات خطورة بالغة ، إذ أدى الخلاف حولها فيما بعد إلى نشوء الفرق الإسلامية الأولى ، كالشيعة والخوارج والمرجئة ، فهي من الناحية التاريخية أول إشكالية ترتب عليها انقسام المسلمين إلى فرق تتصارع فيما بينها صراعاً سياسياً ، سرعان ما تطور بعد ذلك فأصبح صراعاً عقائدياً .

وما جعل تلك الخلافات السياسية بين المسلمين مرتبطة عندهم بالعقائد ، أن الخلاف السياسي بين المسلمين ما كان ليبتعد عن الدين ، لأن كل فريق من الفرق المتنازعة كان يلجأ إلى نصوص الدين داتماً ليؤيد موقفه ، وهذا يدعو إلى الاجتهاد في فهم النصوص أو تأويلها تأويلاً خاصاً ، عندئذ صار كل حزب سياسى فرقة دينية لها معتقداتها ، كالشيعة والخوارج والمعتزلة والأمويين والمرجئة . ثم عمد أصحاب كل فرقة إلى اصطناع الأحاديث ليدعموا بها معتقداتهم فصار الأمر متعلقاً بالدين ومسائله الاعتقادية تعلقاً كبيراً (٢).

وقد كان وراء هذا الخلاف حول الإمامة بحث فلسفى ، حول السلطة التى كان يمارسها الرسول نفسه فى حياته ، فلم يكن الرسول ﷺ صاحب سلطة روحية فقط ، بل كان حاكماً ،

(١) عبد الكريم الشهرستاني : الملل والنحل - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل - دار الفكر - بيروت - د.ت - ص ٧٢ .

(٢) دخلت قضية الإمامة مبحث العقائد ، حتى عند أهل السنة ، لأن الشيعة لما اعتبروها منذ البداية من أصول العقائد الإسلامية ، لم يرافقهم على ذلك أهل السنة ، ولكن احتاج أهل السنة فيما بعد إلى الرد على الشيعة ، فكانت قضية الإمامة من أهم العوامل التى عجلت بظهور علم العقائد أو علم الكلام ، انظر : ضياء الدين الرئيس : النظريات السياسية الإسلامية - دار التراث - القاهرة - ط ٧ - ١٩٧٦ - ص ٩٥-٩٦ .

أى أنه كان يجمع بين السلطتين الزمنية والروحية ، ولهذا كان من الطبيعي أن يتساءل المسلمون حول طبيعة السلطة التى يجب أن يزاولها خليفة ، هل يشترط فى الخليفة أو الإمام أن يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية ، أم يكون صاحب سلطة زمنية فقط ، باعتبار أن السلطة الروحية انتهت بوفاة الرسول ؟

الذين قالوا بأن الخليفة صاحب سلطة زمنية فقط ، هم الذين قالوا بأن الخلافة أو الإمامة تكون بالاتفاق والاختيار ، أى بالبيعة والاستفتاء والشورى ، وهؤلاء هم أنصار أبى بكر ، وقد عرف هؤلاء وأنصارهم وأتباعهم بأهل السنة والجماعة . أما الذين قالوا بأن الخليفة لابد وأن يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية ، فهم الذين تشيعوا لعلى بن أبى طالب وقالوا أن الخلافة تكون بالنص والتعيين ، وهم رأوا أن السلطة الروحية لم تنته بوفاة الرسول ، بل امتدت فى على بن أبى طالب وأيضاً فى الأئمة من بعده ، وهم أهل العترة ، ولهذا نسبوا العصمة إلى على والأئمة من ذريته ، إلى جانب قولهم بعصمة النبى ، وذلك من أجل أن يؤكدوا امتداد السلطة الروحية فى الأئمة وعدم انقطاعها بوفاة الرسول ﷺ .

وقد ظهر ابن حزم وأدلى بدلوه فى هذا الموضوع الخطير وحدد الإجابات على الأسئلة المطروحة فى عصره - وما زالت - وخاصة بقضية الإمامة ، وأهمها :

- هل يجب على المسلمين أن ينصبوا لهم إماماً أو خليفة أو حاكماً ؟

- ما الفرض من وجود مثل هذا الإمام ، وهل تتعلق أغراض الحكم بشئون الدنيا وحدها ، أم تتجاوزها إلى شئون الدين ؟

- هل يجوز أن يوجد إمامان فى وقت واحد كما اقترح الأنصار على المهاجرين بقولهم ، منا أمير ومنكم أمير ؟

- ثم ما الطريقة التى يتم بها نصب الإمام ، هل يكون ذلك بالنص عليه من الله أو الرسول نصاً خفياً أو ظاهراً ، أم يكون تعيينه بالاختيار والعقد ، ومن الذى ورد به النص إذا ذهبنا مع القائلين به ، وما الصفات والشروط التى يجب أن يكون عليها المرشح للإمامة عند القائلين بالعقد والاختيار ؟

- وأخيراً هل يصح عزل الإمام وخلعه عن الحكم ، وما الأسباب التى تدعو إلى إقصائه ؟

إن هذه التساؤلات كانت مجالاً لخلافات فكرية وعملية جابهها المسلمون فى مجال الفكر السياسى وجابهوها فى التجارب السياسية المختلفة التى اقترحوها للتخلص من الأزمات العنيفة التى مرت عليهم . وقد ناقش ابن حزم كل هذه الأمور التى تخص قضية الإمامة وهذا هو موضوع هذا الباب .

الفصل الأول

الإمام ، ضرورة وجوده والأساس فى اختياره

أولاً : وجوب الإمامة . ثانياً : وحدة الإمام . ثالثاً : شروط الإمام .

اختلفت الفرق الإسلامية حول قضية نصب الإمام ، هل يجب أو لا يجب ، ويمكن فى هذا الصدد تمييز اتجاهين بارزين هما :

أولاً : وجوب الإمامة :

الأول : يرى وجوب نصب الإمام مطلقاً ، أى سواء أكان ذلك فى حال الأمن والاستقرار ، أم فى حال ظهور الفتن والاضطرابات ، وهؤلاء هم جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة .^(١)

الثانى : يرى عدم وجوب نصب الإمام ، وهم النجداث من الخوارج الذين يرون أن السلطة غير ضرورية "لأن الواجب أن يتناصف الناس فيما بينهم على تعاطى الحق فإن رأوا أن ذلك لا يتحقق إلا بتنصيب إمام يحملهم عليه ، جاز لهم أن يقيموا عليهم إماماً ، أما إذا لم تدع إليه الضرورة بأن تعادلوا وتناصفوا ، فلا يجب عليهم إقامته".^(٢)

كما أن هناك قلة من المعتزلة ذهبت إلى عدم وجوب إقامة الإمام ويختلف أصحاب هذا الاتجاه فى التفاصيل حيث تختلف الدواعى التى تؤدى إلى عدم وجوب السلطة ، فيرى

(١) عمرو بن بحر الجاحظ : رسائل الجاحظ - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٩٦٤ - ج٤ - رسالة الجوابات واستحقاق الإمامة - ص ٣٠٢ ، ج١ - رسالة كتمان السر وحفظ اللسان - ص ١٦١ ، عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة - دار القلم - بيروت - ١٩٧٦ - ص ١٩٠ ، أبو حامد الغزالي : الاقتصاد فى الاعتقاد - تحقيق : إبراهيم أكاء جويوچى ، حسين أكاي - أنقرة - ١٩٦٢ - ص ٢٣٦ ، أبو محمد على بن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل - مطبعة التمدن - القاهرة - ١٣٢١هـ - ج٤ - ص ٨٧ .

(٢) عضد الدين الإيجى : المواقف بشرح الشريف الجرجاني - تحقيق : بدر الدين الحلبي - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٩٠٧ - ج٨ - ص ٣٤٥ ، ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ٨٧ ، ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٢ ، الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١٢٤ . وانظر أيضاً مبررات هذا الفريق فى قوله بعدم وجوب السلطة ورد الجمهور عليه فى : د. فؤاد محمد النادى : موسوعة الفقه السياسى ونظام الحكم فى الإسلام - دار الكتاب الجامعى - ط١ - ١٩٨٠ - ج١ - ص ٢٢٩ ومابعدها .

الفوطى من المعتزلة أن الإمامة غير واجبة في حال الفتنة^(١). أما إذا اجتمعت الأمة على الحق فإن الأمة في هذه الحالة تكون في حاجة إلى إمام. أما الأصم فقد تضاربت النقول حول موقفه من قضية وجوب الإمامة، ففي حين يذكر الشهرستاني أنه يرى أن الإمامة لاتنعقد في أيام الفتنة، أى لاتنعقد إلا في حالة الاتفاق وإجماع الأمة عن بكرة أبيها مثل رأى الفوطى^(٢)، نجد أن فريقاً آخر يقرر رأياً آخر للأصم على عكس ذلك، أى أن الإمامة تجب عند الفتنة دون الأمن^(٣). وثمة رأى ثالث ينسب إلى الأصم القول بعدم وجوب الإمامة مطلقاً، يقول الفزالي: "لم يذهب أحد إلى جواز الاستغناء عن الإمام إلا رجل يعرف بعبد الرحمن بن كيسان"^(٤).

هذه ثلاثة آراء متعارضة للأصم يفصل بينها ما ذكره القاضى عبد الجبار وابن أبى الحديد من تفسير لرأى الأصم، فإنهما معتزليان ينقلان عن معتزلى وهو الأصم، والأفراد المنتسبون إلى الفرقة الواحدة هم أولى الناس بيقول نقل بعضهم عن البعض، يقول القاضى عبد الجبار تعليقاً على رأى الأصم: "إنما قال لو أنصف الناس بعضهم بعضاً، وزال الظالم وما يوجب إقامة الحد، لاستغنى الناس عن إمام، والمعلوم من حال الناس خلاف ذلك، أى استحالة إنصاف الناس بعضهم بعض، إذن يفهم من قوله أن إقامة الإمام واجبة"^(٥).

(١) عبد القاهر البغدادي: أصول الدين - تحقيق: لجنة إحياء التراث العربى - دار الأناق الجديدة - بيروت - ١٩٨١ - ص ٢٧٢، الإيجى والجرجاني: المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٤٥.

(٢) الشهرستاني: الملل والنحل - ص ٧٢-٧٣.

(٣) الإيجى والجرجاني: المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٤٥، فخر الدين الرازى: الأربعين فى أصول الدين - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٨٦ - ج ٢ - ص ٢٥٦.

(٤) أبو حامد الفزالي: فضائح الباطنية - تحقيق: د. عبد الرحمن بدوى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٤ - ص ١٧٠، ابن خلدون: المقدمة - ص ١٩٢.

(٥) القاضى عبد الجبار: المغنى فى أبواب التوحيد والعدل - ج ٢ - تحقيق: د. عبد الحليم محمود، سليمان دنيا - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - د. ت. ١ - ص ٤٨، ابن أبى الحديد: شرح نهج البلاغة - تحقيق: محمد أبو الفضل - مؤسسة الحلبي - القاهرة - ١٩٥٩-١٩٦٤ - ج ٢ - ص ٣٠٨. وقد حكى نفس الرأى أبو الحسن الأشعرى: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - تحقيق: هـ. ريتز - مطبعة الدولة - استانبول - ١٩٢٩ - ج ٢ - ص ٤٦٠، البغدادي: أصول الدين - ص ٢٧٢.

موقف ابن حزم من قضية وجوب الإمامة

قضية وجوب الإمامة هي أول قضية يعنى ابن حزم ببحثها ، ويسوق الحجج والأدلة من القرآن والسنة ومن البرهان العقلى ليبرهن على هذا الوجوب . وقد انطلق ابن حزم إلى هذه الفكرة من مقولة أن الإنسان مدنى أو اجتماعى بطبعه ، وأن صلاح الفرد متوقف على صلاح المجتمع وكذلك العكس ، فمن المستحيل أن يبقى الإنسان فى هذا العالم دون معاونة لنوعه على مصلحته ، فالحارث يعرث والطحان يطحن والنساج ينسج والخياط يخطط ، وكل إنسان لابد أن يتولى القيام بعمل فيه مصلحة للمجموع وله ضرورة بالنسبة له .^(١)

كما أن الله تعالى قد حث عباده على التعاون على البر والتقوى ، فأى عمل لإنسان فيه مصلحة لدينه أو لدنياءه ، فهو بر وتقوى إذا استعان فيه بأمر الله .^(٢)

يتضح من هذا أن ابن حزم يؤكد على ضرورة التعاون بين أفراد المجتمع . وإذا كان الاجتماع ضرورياً وحتمياً ، فإن التناقضات وتعارض المصالح أمور واردة بل وحتمية ، وبهذا يكون من الضروري وجود سلطة عليا لإقامة التوازن بين المصالح المتعارضة . يقول ابن حزم فى هذا : " لا كانت الخلافة من الله على منهاج رسوله وإقامة شعائره دينه ، احتاج الناس إلى من يقوم فيهم مقام نبيهم ﷺ ، لتألف برهته الأهواء المختلفة ، وتجتمع بهيبته القلوب المتفرقة ، وتتكف بسطوته الأبدى المتغالبية ، وتنقمع من خوفه النفوس المعاندة ، لأن فى طباع البشر من حب المغالبة والقهر مالا ينفكون عنه إلا بمنع قوى وراذع كفى"^(٣)

أدلة ابن حزم على وجوب الإمامة

استدل ابن حزم على رأيه بضرورة تنصيب الإمام ، بأدلة شرعية من القرآن والسنة والإجماع ، وكذلك الأدلة العقلية .

(١) أبو محمد على بن حزم : رسائل ابن حزم الأندلسى - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة الخافجي - القاهرة - د - رسالة مراتب العلوم - ص ٨٣ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) أبو محمد على بن حزم : شذرات من كتاب السياسة - جمع : محمد إبراهيم الكنائى - مجلة تطوان المغربية - العدد ٥ - ١٩٦٠ - ص ٩٦ ، وإلى نفس المعنى يذهب الجاحظ فى الرسائل - ج ١ - رسالة كتمان السر وحفظ اللسان - ص ١٦١ ، ج ٢ - رسالة الجوابات واستحقاق الإمامة - ص ٣٠٢ ، ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٠ ، الفزائى : الاقتصاد فى الاعتقاد - ص ٢٣٦ .

(أ) الأدلة الشرعية :

١- القرآن : مثل قول الله تعالى : "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم" . (١)

٢- السنة النبوية : هناك أحاديث كثيرة صحاح فى طاعة الأئمة وإيجاب الإمام . (٢) ومن أمثلة هذه الأحاديث (٣) :

- قول الرسول ﷺ : لا يحل لمسلم أن يبيت ليلىتين ليس فى عنقه لإمام بيعة" . (٤)

- قول الرسول ﷺ : " من خلع يداً من طاعة لى الله يوم القيامة لاجحة له ، ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية" . (٥)

- يتأكد وجوب الإمامة بعمل الرسول ، فالرسول ﷺ لم يترك المدينة فى غزوة من غزواته أر فى حج ، دون أن يستخلف من يحل محله فى المدينة ، فدل ذلك على أن رسول الله لا يترك جماعة المسلمين فوضى بلا شخص يتولى أمورهم (٦) .

٣- الإجماع :

يرى ابن حزم أن وجوب تنصيب الإمام قد ثبت عند جميع المسلمين وأجمعوا عليه ، ودليل ذلك مبادرة الصحابة إلى تعيين إمام ، فأقاموا أبها بكر مقام الرسول ﷺ ،

(١) سورة النساء - آية ٥٩ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ٨٧ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج٦ - ص ٣٥٩ .

(٤) صحيح مسلم - كتاب الإمامة .

(٥) صحيح مسلم - كتاب الإمامة - باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين .

(٦) انظر فى ذلك ، أبو محمد على بن حزم : جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى - تحقيق : د. إحسان

عباس ، ناصر الدين الأسد - دار المعارف - القاهرة - د.ت - ص ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٥٢ ،

١٥٧ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٢٦٦ . وفيها يظهر أن الرسول قد استخلف

عند تركه المدينة من يتولى أمور المسلمين .

ثم عمر ثم عثمان ثم عليًا - مع خلاف عليه - ومازال هذا الفعل جاريًا حتى الآن من المسلمين^(١).

ويرى ابن حزم أنه لا يطقن في حجية الإجماع الذي انعقد في صدر الإسلام الأول ، ما أثاره المنكرون لوجوب الإمامة ، فليس من شأن هذه الآراء أن تطعن في ضرورة إقامة الإمام ، وقد أبطل ابن حزم رأيهم بقوله بأن كل الفرق قد أجمعت على وجوب إقامة الإمام ويطلان رأيهم ، وأيضاً القرآن والسنة قد ورد فيهما إيجاب الإمام^(٢).

(ب) الأدلة العقلية :

إلى جانب الأدلة الشرعية من القرآن والسنة وكذلك الإجماع ، يضيف ابن حزم دليلاً عقلياً على وجوب الإمامة وهو :

تطبيق الأحكام الشرعية لا يتم إلا بإمام : يرى ابن حزم - استناداً للعقل كما يزعم - أن الله تعالى قد أوجب علينا واجبات شرعية كثيرة ، كتطبيق الأحكام في الأموال والجنابات والدماء والنكاح والطلاق وسائر الأحكام ، ومنع الظالم وإنصاف المظلوم وأخذ القصاص وغير

(١) ابن حزم : شذرات من كتاب السياسة - ص ٩٧ ، الفصل - ج ٤ - ص ٨٧ . وإلى دليل الإجماع كدليل على وجوب الإمامة ذهب القاضي عبد الجبار في المغنى - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٤٧ ، شرح الأصول الخمسة - تحقيق : عبد الكريم عثمان - مكتبة وهبة - القاهرة - ١٩٦٥ - ص ٧٥١ ، ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩١ ، عبد الكريم الشهرستاني : نهاية الإقدام في علم الكلام - نشر : ألفريد جيمز - أكسفورد - ١٩٣٤ - ص ٤٧٨ - ٤٧٩ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٤٦ وما بعدها ، محمد بن محمد البزدوى : أصول الدين - تحقيق : هانز بيتر لنس - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - ١٩٦٣ - ص ١٨٦ ، أحمد بن عبد الله التلقشندى : مآثر الإتافة في معالم الخلافة - تحقيق : عبد الستار أحمد قراج - سلسلة التراث العربى - وزارة الإرشاد والأثباء - الكويت - ١٩٧٤ - ج ١ - ص ٢٩ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٧٢ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٧ . ويشاركه ابن حزم في عدم اعتبار رأى المنكرين لوجوب الإمامة ، القاضي عبد الجبار : المغنى - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٤٨ ، الكستلى : حاشية الكستلى على العقائد النسفية لنجم الدين النسفى - نشر : قرعى يوسف ضيا - دار سعادات - ١٣٣٦ هـ - ص ١٨١ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٢ .

ذلك من الأمور ، ولما كانت هذه كلها لا تتم إلا بإمارة ، فمن هنا وجب إقامتها ، ومن غير الممكن عمل كل هذا بدون إستاناد الأمر إلى إمام ، فالبلاد التي لا رئيس لها لا تقام فيها الأحكام ولا الحدود حتى ذهب الدين في أكثرها ، فلا يصح إقام الدين إلا بوجود إمام .^(١)

ويؤكد ابن حزم هذا الرأي في موضع آخر ، فيذهب إلى أنه "لا يمكن أن يؤخذ صدقة دون الإمام أو يقام حد دونه أو يحكم بين اثنين دونه ، فلا يحل ذلك ، ومن أباح هذا فقد خرق الإجماع وأبطل الأمانة التي افترضها الله تعالى ، وأوجب أنه لا حاجة بالناس إلى إمام ، وهذا خلاف الإجماع والنص" .^(٢)

ويلحق الشيخ محمد بخيت المطيعي على رأي ابن حزم السابق تعليقا مرفقا "بأن القياس الذي ادعى ابن حزم أنه من أقيسة المنطق وأحكام العقل ، مبني على قوله تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها)^(٣) ، إذن هو مأخوذ من الكتاب لا من أحكام العقل ، وقياس شرعي لامنطقي ، وشتان ما بين القياسين الشرعي والمنطقي ، كما يعلم ذلك لمن غمس ولو أغلغله من أصبعه في علم الأصول"^(٤) .

هذه هي الأدلة التي استدل بها ابن حزم على وجوب إقامة الإمام . ويتضح من اهتمامه بصياغة هذه الأدلة أنه - بجانب بيان الحكم الشرعي - يصوغ الرغبة الملحة للأندلس قبيلا سقوط الخلافة ، في وجود سلطة مركزية أو خليفة قوى يقيم أحكام الدين وتكاليفه ، ويقضى على الفوضى السياسية .

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ٨٧ . وقد أشار إلى هذا الرأي غير ابن حزم ، القاضي عبد الجبار في كتابه المغنى - ج ٢ - ق ١ - ص ٤٣ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٤٦ - ٣٤٧ ، الرازي : الأورعين في أصول الدين - ج ٢ - ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ١١١ . ونفس المعنى نجده في شذرات من كتاب السياسة لابن حزم - ص ٩٦ - ٩٧ .

(٣) سورة البقرة - آية ٢٨٦ .

(٤) الشيخ محمد بخيت المطيعي : حقيقة الإسلام وأصول الحكم - المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٤٤هـ - ص ٣٥ .

ثانياً : وحدة الإمامة :

اتفق أكثر فقهاء المسلمين على أنه لا يجوز أن يكون للأمة أكثر من خليفة أو إمام لأن ذلك يؤدي إلى التنازع والفرقة والشقاق .^(١)

الحالات المسموح فيها بتعدد الأئمة :

لم تتحقق وحدة الإمامة إلا في القرون الأولى للدولة الإسلامية ، أما بعد أن امتدت الفتوحات وتغيرت الظروف ، فقد تعددت الإمامات والخلافتات ، لهذا فإن فقهاء المسلمين لم يستطيعوا إغفال هذه الحقيقة وأجازوا التعدد لكن بشروط . يصدق هذا آراء الجويني والإيجي والجرجاني ، فقد رأوا جواز تعدد الأئمة متى وجدت أصقاع واسعة شاسعة .^(٢) وينسب القلقشندي هذا الرأي إلى عدد من فقهاء الشافعية كابن إسحاق الأسفراييني ، لأن الحاجة قد تدعو إليه^(٣) . كما يجيز البغدادي التعدد متى كانت البحار المحيطة تفصل بين أجزاء دار الإسلام .^(٤)

الواضح من آراء هؤلاء الفقهاء أن وحدة الإمامة هي الأصل ، وأن التعدد إذا أبيح ، فإنما على سبيل الاستثناء ولضرورات تجيزه .

(١) ابن حزم - الفصل - ج٤ - ص ٨٨ ، المحلي : ج١ - ص ٤٥ ، أهر الحسن الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ت - ص ٩ ، أبو يعلى الفراء : الأحكام السلطانية - تحقيق : محمد حامد الفقي - مؤسسة الحلبي - ١٩٨٧ - ص ٢٧ ، القلقشندي : مآثر الإثافة - ج١ - ص ٤٥ ، ج٢ - ص ٢٥٥ ، البزدهي : أصول الدين - ص ١٨٩ ، الكمال بن الهمام والكمال بن أبي شريف : المسامرة في شرح المسامرة - ص ١٨٩ ، الكمال بن الهمام والكمال بن أبي شريف : المسامرة في شرح المسامرة - المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٣١٧هـ - ص ٢٨٠ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٤ ، سعد الدين التفتازاني : شرح المعقائد النسفية - تحقيق : أحمد حجازي السقا - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٨٨ - ص ١٠٠ .

(٢) أبو المعالي الجويني : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - تحقيق : محمد يوسف موسى ، على عبد المنعم عبد الحميد - مكتبة الخالجي - القاهرة - ١٩٥٠ - ص ٤٢٥ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرعها - ج ٨ - ص ٣٥٣ .

(٣) القلقشندي : مآثر الإثافة - ج١ - ص ٤٦ .

(٤) البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٤ .

خروج البعض عن إجماع العلماء على وحدة الإمامة :

شذت بعض الفرق عن إجماع الأمة على وحدة الإمامة ، وهم : الجارودية^(١) ، والبترية^(٢) وهما من الزيدية . كما شذت الحمزية من الخوارج^(٣) وذكر ابن حزم أن محمد بن كرام السجستاني^(٤) وأبا الصباح السمرقندي^(٥) قالوا بجواز التعدد .^(٦)

أما الإمامية ، فقد أبدوا رأياً غريباً لم يقل به أحد غيرهم ، إذ قالوا : "لا يجوز أن يكون في الوقت الواحد إمامان ناطقان ، ويصح أن يكون في الوقت إمامان أحدهما ناطق والآخر صامت ، وزعموا أن الحسين بن علي كان صامتاً في وقت الحسن ، ثم نطق بعد موته"^(٧)

أدلة أنصار التعدد :

أورد ابن حزم أدلة أنصار التعدد وهي :^(٨)

١- قول الأنصار يوم السقيفة للمهاجرين "منا أمير ومنكم أمير" .

٢- إن معاوية بن أبي سفيان كان إماماً إلى جانب علي بن أبي طالب ، ثم إلى جانب ابنه الحسن بعد استشهاده .

(١) الإيجي والمجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٣ .

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٣٠ .

(٤) هو من المتكلمين وشيخ الكرامية ، وقد ابتدع في المعبود أنه جسم لا كالأجسام ، وسجن ليدعته ثمانية أعمام بنسابةور ، ثم أفرج عنه فخرجه إلى الشام ، وعندما عاد مرة أخرى إلى نيسابور حبسه محمد بن عبد الله بن طاهر - وتوفي سنة ٢٥٥هـ .

انظر : ابن حجر العسقلاني : لسان الميزان - مطبعة دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد - الدكن - ج ٥ - ص ٣٥٣ .

(٥) لم أعثر على ترجمة له .

(٦) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٨ .

(٧) البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٤ .

(٨) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٨ .

نقد ابن حزم لحجج القائلين بتعدد الأئمة :

وجه ابن حزم النقد لآراء القائلين بتعدد الأئمة على النحو الآتي :

١- بالنسبة لقول الأئصار ، فقد رده ابن حزم بالعديد من الحجج وهى :

(أ) لم يكن قول الأئصار صواباً بل كان خطأ منهم فى الاجتهاد^(١).

(ب) إن الأئصار لم يقصدوا بقولهم هذا التعدد ، بل يقصدون أن يلى وال منهم ، فإن مات ولى من المهاجرين آخر ، وهكذا ، ولا يقصدون أن يلى إمامان فى وقت واحد ، وهذا هو الأظهر من كلامهم^(٢) .

(ج) إن المهاجرين قد خالفوا الأئصار فى هذا القول ولم يوافقهم عليه .^(٣)

٢- أما الاستدلال بإمامة معاوية إلى جانب إمامة على فقير شديد فى رأى ابن حزم ، إذ أن الإمام الحق هو على رضى الله عنه ، ولم يكن معاوية فى منازعته لعلى يصدر عن ادعاء أنه إمام ، ولكن منازعته كانت من أجل الأخذ بثأر عثمان ، وقد أخطأ فى اجتهاده ولا حجة فى خطأ المخطئ^(٤) .

ومن ناحية أخرى فإن علياً ومعاوية لم يسلم أحدهما للآخر أبداً ، بل كان كل واحد منهما يزعم أنه المحق ، وكذلك كان الحسن رضى الله عنه إلى أن أسلم الأمر إلى معاوية ، وبهذا تبطل حجة أن معاوية وعلياً توليا الحكم فى وقت واحد ، فإن لم يتول أكثر من إمام أمور المسلمين فى وقت واحد ، فقد صح الإجماع على بطلان قول ابن أبى كرام وأبى الصباح^(٥) .

مذهب ابن حزم فى وحدة الإمامة

بعد أن انتقد ابن حزم حجج القائلين بتعدد الأئمة ، بين لنا مذهب فى الوحدة الذى يستند فيه إلى القرآن والسنة كما هو دأبه عند التنازع والاختلاف على رأى ، بالإضافة إلى استناده إلى عدة أدلة عقلية ، وذلك على النحو الآتى :

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٣) المصدر السابق : ص ٨٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٨ - ٨٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٨٩ .

(أ) الأدلة الشرعية :

استند ابن حزم فى قوله بضرورة وحدة الإمامة ، على أدلة شرعية من الكتاب والسنة ، وهذه الأدلة هى :

- قول الله تعالى : "ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا" (١) .
- قول الله تعالى : "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم" (٢) .
- قول رسول الله ﷺ "إذا بويع لإمامين فاقتلوا الآخر منهما" (٣) .
- قول رسول الله ﷺ "من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع ، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر" (٤) .
- قول رسول الله ﷺ "من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه" (٥) .
- قول رسول الله ﷺ "إنه لا يبنى بعدى وستكون خلفاء فتكثر ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : "نوا ببيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم فإن الله سأنزلهم عما استرعاهم" (٦) .

(ب) الأدلة العقلية :

دلل ابن حزم على وحدة الإمام بعدة أدلة عقلية وهى :

- ١- لو جاز أن يكون فى العالم إمامان لجاز أن يكون فيه ثلاثة أو أربعة وأكثر ، فإن منع من ذلك مانع كان متحكماً بلا برهان ومدعياً بلا دليل (٧) .

(١) سورة آل عمران - آية ١٠٥ .

(٢) سورة الأنفال - آية ٤٦ .

(٣) رواه مسلم فى باب الإمامة رقم ٦١ ، الأدلة من ١-٣ ذكرها ابن حزم فى كتاب الفصل - ج ٤ - ص ٨٨ .

(٤) رواه مسلم بشرح النووي - ج ١٢ - ص ٢٣٣ ، ج ٤ - ص ٥١١ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي - ج ١٢ - ص ٢٤٢ .

(٦) رواه مسلم عن أبى هريرة - كتاب الإمامة - باب الأمر بالوفاء ببيعة الخليفة الأول ، الأدلة من ٣-٦ ذكرها ابن حزم فى كتاب المحلى - ج ٩ - ص ٣٦٠ .

(٧) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٨ .

٢- لو جاز أن يوجد أكثر من إمام للدولة الإسلامية ، زاد الأمر حتى يكون فى كل عمل إمام أو فى كل مدينة إمام أو فى كل قرية إمام ، ويكون كل واحد إماماً وخليفة فى منزله ، وهذا هو الفساد المحض وهلاك الدين والدنيا .^(١)

٣- لابد أن يكون إمام واحد فى العالم " لأن خطأ الواحد فى تدبير الأمور خير من صواب الجماعة التى لا يجمعها واحد . فخطأ الواحد فى ذلك يستدرك وصواب الجماعة يضرى^(٢) على استدامة الإهمال وفى ذلك الهلاك"^(٣) وأيضاً الظلم والإهمال مع الواحد أقل منه مع الاثنين فصاعداً .^(٤)

نلاحظ من خلال أدلة ابن حزم أنه يتمسك بوحدة الإمام رغم علمه بما أصبح عليه واقع الدولة الإسلامية من اتساع وتعقيد وانقسام ، ولكن ربما نجد مبرراً لموقفه هذا نتيجة لما أصبح عليه حال الأندلس فى عهده من تفرق وانقسام ، ووجود أدعياء كثيرين للمخلقة ، وأيضاً بسبب طبيعة البلاد وتباين الأجناس والعناصر التى تقطنها ، وبسبب ملاصقتها لعدو لا يمل من التطلع إلى استرداد أرضه من مسلمى الأندلس مرة أخرى ، وكل هذا يحتاج إلى إمام واحد وإلى تركيز السلطة فى أسرة واحدة ، فقد كان لتركيز السلطة فى بيت الحاكم فقط وانتقال الحكم إلى ابنه دون بقية أفراد الأسرة الأموية أثر كبير فى استقرار الأمور وفى قوة قرطبة وقدرتها على مقارعة الخطوب سواء فى الداخل أو فى الخارج ، فأقام الأمويون دولة موحدة وسلطة مركزية وقضوا على الفوضى السياسية . يقول ابن حزم : "حرم الله عز وجل التفرق والتنازع ، وإذا كان إمامان فقد حصل التفرق المحرم فوجد التنازع ، ووقعت المعصية لله تعالى وقلنا مالا يحل لنا"^(٥) .

ولكن لا يفهم من تأييده لنظام الحكم الأموى أنه يؤيد نظام الوراثة والملك ، فهو كما سنرى فى الصفحات القادمة حدد شروطاً معينة للحاكم إذا لم تتوفر فيه فلا يتولى أمور الحكم ، وهذا يعنى أنه لا يؤيد النظام الملكى الوراثى .

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة ، ويمير البغدادى عن نفس الفكرة بالقول : "لو جاز إمامان وأكثر لجاز أن ينفرد كل ذى صلاح بالإمامة . فيقوم كل واحد منهم بولاية محلته وعشيرته ، وهذا يؤدي إلى سقوط فرض الإمامة من أصلها" . انظر : أصول الدين - ص ٢٧٥ .

(٢) يضرى : يجعلها تولع به وتعتاده .

(٣) ابن حزم : الأخلاق والسير فى مداواة النفوس - ص ١٢٩ .

(٤) ابن حزم : الفصل - ٦ - ص ٨٧ .

(٥) المصدر السابق : ص ٨٨ .

ثالثاً : شروط الإمام :

الإمامة عند ابن حزم لا تورث "فلا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في أنه لا يجوز التوارث فيها حاشا الروافض" (١) فابن حزم يرى أن المرتبة لا تورث لأنه لم يجرى أبداً في الديانات ذلك ، ولو جاز أن تورث المراتب لكان من ولاء رسول الله ﷺ مكاناً ما إذا مات وجب أن يرث تلك الولاية ورثته ، وهذا لا يصح لأن هناك إجماعاً - ماعدا الروافض - على أن رسول الله ﷺ قال : "لا تورث ماتركناه صدقة" (٢).

من هذا يتضح أن الخلافة عند ابن حزم خلافة نبوية تجوز في كل من استوفى شروطها وأثبت أنه أهل لها دون تمييز ، فلا بد من وجود صفات معينة فيمن يرشح لتولي هذا المنصب . وقد حدد ابن حزم ما يجب أن يتوفر من الشروط فيمن يتولى منصب الإمام وسوف نبين هذه الشروط التي حددها ابن حزم وأدلتها الشرعية في كل منها . وأول هذه الشروط هي :

١- القرشية :

اختلف العلماء المسلمون والفرق الإسلامية حول قضية البيت الذي ينتمي له الإمام . وترجع أسباب الخلاف والتعارض بين الفرق الإسلامية المختلفة ، إلى أن هناك نصراً وأخباراً تؤكد على وجوب أن يكون الإمام من قريش ، وهناك نصوص وأخبار أخرى تؤكد على المساواة بين المسلمين وعلى وجوب الخلافة على كل قائم بالقرآن والسنة مادام قائماً بالعدل ، وسنعرض لرأي الفريقين على النحو الآتي :

(أ) القائلون بوجوب شرط القرشية في الإمام :

وهؤلاء هم أهل السنة ومتأخرو المعتزلة والشيعة والراوندية . وقد تمسك أهل السنة ومتأخرو المعتزلة بعموم القرشية دون تخصيص . أما الشيعة فقد حصروه في فرع معين من الشجرة

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٧ .

(٢) المصدر السابق : ص ٩١ ، والحديث رواه البخاري في فضائل النبي ﷺ وفي الفرائض ٣ ، ورواه

القرشية فاشتروا أن يكون هاشمياً علوياً ، واشترط الراوندية أن يكون عباسياً من نسل العباس بن عبد المطلب عم الرسول .^(١)

(ب) القائلون بعدم وجوب شرط القرشية في الإمام :

أنكرت بعض الفرق الإسلامية شرط القرشية ، وأشهر هذه الفرق : الخوارج الذين رأوا أن الإمامة حق لكل مسلم متى تكاملت فيه الشروط الأخرى من العلم والعدالة والشجاعة ، من غير اعتبار لنسبه وقبيلته وجنسه^(٢) . وقد أنكرت شرط القرشية أيضاً "الغيلانية" التي تزعمها غيلان بن مسلم الدمشقي ، فقد قال في الإمامة " أنها تصلح في غير قريش وكل من كان قائماً بالكتاب والسنة كان مستحقاً لها"^(٣) و"الضرارية" أصحاب ضرار بن عمرو ، وقد كان معتزلياً ثم انشق على أصحابه وقال بالجير . وينسب إلى ضرار أنه قال : إذا اجتمع قرشي وأعجمي وتساويا في الفضل فالأعجمي أولى لأنه أقلهما عشيرة^(٤) . ولجحد أيضاً أن قدماء المعتزلة لم يضعوا النسب القرشي شرطاً من شروط الإمام ، كما ذكر ذلك ابن أبي الحديد .^(٥) كما ذهب أبو بكر الباقلاني وهو من كبار الأشاعرة وزعماء مذهب أهل السنة إلى نفي شرط القرشية .^(٦)

ولكن رغم كل من قال بعدم وجوب قرشية الإمام ، إلا أن الخوارج هي التي تزعمت هذا الاتجاه ، فهو يعد إحدى الصفات البارزة المميزة لعقيدتهم ، بل إحدى الدعامات الكبرى التي يقوم عليها مذهبهم .

(١) الإيجي والجرجاني : الموافف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٠ ، القاضي عبد الجبار : المغني - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٢٣٤ وما بعدها ، سيف الدين الأملد : غاية المرام في علم الكلام - تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٧١ - ص ٣٨٣ - ٣٨٤ ، الفزالي : فضائح الباطنية - ص ١٨٠ ، التفشندي : مآثر الإمامة - ج ١ - ص ٣٧ - ٣٩ ، البزودي : أصول الدين - ص ١٨٧ ، الكسالي : المسامرة في شرح المسامرة - ص ٢٧٥ ، الماوردي : الأحكام السلطانية - ص ٦ - ٧ ، ابن خلدون : المقدمة : ص ١٩٤ .

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١١٦ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٥ .

(٣) الشهرستاني : الملل والنحل - ص ١٤٣ .

(٤) الأشعري : مقالات الإسلاميين - ج ٢ - ص ٤٦٢ ، البغدادي : أصول الدين - ص ٢٧٥ ، الشهرستاني : الملل والنحل - ص ٩١ .

(٥) ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة - ج ٩ - ص ٨٧ .

(٦) ابن خلدون : المقدمة - ص ١٣٦ - ١٣٧ .

قرشية الإمام عند ابن حزم

يتفق ابن حزم في هذا الشرط مع كل المفكرين السنيين الذين اعتبروا كون الخليفة من قریش شرطاً ضرورياً ، وذلك لورود النص فيه . ليس هذا فقط ، بل أن ابن حزم يعتبر أن الغرض من علم النسب أن " يعلم المرء أن الخلافة لا تجوز إلا في ولد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة ^(١) ، ولا لأمكن ادعاء الخلافة لمن لا تحل له ، وهذا لا يجوز أصلاً " ^(٢)

ولا تجوز الخلافة عند ابن حزم فيمن كان أبوه من غير بني فهر بن مالك حتى وإن كانت أمه من قریش ، ولا تجوز للحليف ولا للمولى ^(٣) . ويعمل ابن حزم ذلك بأن " من كان حليفاً أو مولى أو أبوه من غير قریش فإنه ليس من قریش بيقين الحس وإنما نسب إليهم لاستضافته إليهم ، فلا حق له في الأمر " ^(٤) .

ويرد ابن حزم على من قال أن حديث الرسول " الأئمة من قریش " ^(٥) يدخل في ذلك الحليف والمولى وابن الأخت لقول الرسول " مولى القوم منهم ومن أنفسهم وابن أخت القوم منهم " ^(٦) يرد عليهم ابن حزم بأن " هناك إجماعاً على أن حكم الحليف والمولى وابن الأخت كحكم من ليس له حليف ولا مولى ولا ابن أخت ، فمن أجاز الإمامة في هؤلاء جوزها في هؤلاء ومن منعها من غير قریش منعها من الحليف والمولى وابن الأخت ، فحكم حليف قریش ومولاهم وابن أختهم كحكم من ليس قرشياً " ^(٧) .

(١) فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن عدنان جد جاهلي من يتصل بهم النسب النبوي ، كنيته أبو غالب ، كان رئيس الناس بمكة ، وكان قائد كنانة ومن انضم إليه من مضر في قتالهم لحسان بن عبد كلال الحميري حين أغار على الحجاز بجيش من اليمن يريد نقل حجر الكعبة إلى اليمن لتحويل الحج إلى بلاده فظهر فهر وهزمت حمير ، راجع : أبو جعفر الطبري : تاريخ الرسل والملوك - تحقيق : محمد أبو الفضل - دار المعارف - القاهرة - د. د - ج ٢ - ص ١٨٦ .

(٢) ابن حزم : جمهرة أنساب العرب - ص ٧ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٩ ، المحلى : ج ٩ - ص ٣٥٩ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٦٠ .

(٥) رواد أحمد بن حنبل في مسنده - ج ٢ - ص ١٢٩ ، ص ١٨٣ ، ج ٤ - ص ٤٢١ .

(٦) رواد البخاري في المشاقب ١٤ ، والقرائض ٢٤ ، ورواه أبو داود في الزكاة ٢٩ ، والترمذي في الزكاة ٢٥ ، النسائي ٩٧ ، والدارمي في السير ٨٢ ، وأحمد بن حنبل - ج ٢ - ص ٤٤٨ .

(٧) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٩ - ٩٠ .

ونستطيع القول أن هذا التضييق والتزول بالشرط من دائرة القبيلة إلى دائرة الأسرة هو من آثار التناحرات الأسرية على الخلافة فى تاريخنا الإسلامى بين الأمويين والعباسيين والعلويين.. إلخ .

أدلة ابن حزم على قرشية الإمام

فمسك ابن حزم بشرط القرشية ، واستدل على هذا الشرط - ومعه معظم علماء الفقه الإسلامى - بمصدرين رئيسيين من مصادر الشريعة ، وهما : السنة والإجماع .^(١)

١- السنة النبوية : من الأحاديث النبوية التى استدل بها ابن حزم على قرشية الإمام :

- قول ﷺ : "الأئمة من قريش"^(٢) .

- قول ﷺ : "لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى من الناس اثنان"^(٣)

- قول ﷺ : "إن هذا الأمر فى قريش لا يعاديهما أحد إلا أكبه الله على وجهه ما أقاموا الدين"^(٤) .

وقد وردت هذه النصوص التى تقول بالقرشية بفرازة فى كتب الحديث والسير حتى أصبح حكمها حكم التواتر عند المسلمين . يقول ابن حزم : "هذه رواية جاءت مجيء التواتر ورواها أنس بن مالك وعبد الله بن عمر بن الخطاب ومعاوية ، وروى جابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وعبادة بن الصامت معناها"^(٥) .

(١) الإيجى والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥ الأمدى : غاية المرام فى علم الكلام - ص ٣٨٣ - ٣٨٤ ، الفزالي : فضائح الباطنية - ص ١٨٠ ، القلقشندي : مآثر الإنافة - ج ١ - ص ٣٧ - ٣٩ ، البزدرى : أصول الدين - ص ١٨٧ ، الكماليين : المسامرة فى شرح المسامرة - ص ٢٧٥ ، الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ٩٦ - ٧ ، ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٤ ، القاضى عبد الجبار - المغنى - ج ٢٠ - ٢١ - ص ٢٣٤ - ٢٤٢ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٩ . والحديث رواه أحمد بن حنبل فى مسنده - ج ٣ - ص ١٢٩ ، ١٨٣ ، ج ٤ - ص ٤٢١ . وقد أورد سعد الدين التفتازانى فى شرحه للعقائد التصفيه مائنه : "قوله عليه السلام" الأئمة من قريش" وإن كان خبر واحد ، لكن لما رواه أبو بكر رضى الله تعالى عنه ، محتجاً به على الأئصار ، لم ينكره أحد ، فصار مجمعاً عليه لم يخالف فيه إلا الخوارج وبعض المعتزلة" انظر ص ٩٨ .

(٣) رواه البخارى - فتح البارى - ج ١٣ - ص ١١٤ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٥٩ . والحديث السنن الكبرى للبيهقى - ج ٨ - ص ١٤٢ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ٨٩ .

ويرى ابن حزم أن هذه الأحاديث هي أخبار عن النبي ، وهذه الأخبار إن كان معناها الأمر فحرام أن يتولى غير القرشي منصب الإمام ، وإن كانت مجرد أخبار فلاشك في أن غير القرشي لاحق له في الإمامة ، وعلى كل حال هذا خبر يوجب منع الأمر عن سواهم^(١) ، لأنه لو جاز أن يولى غير القرشي لكان تكذيباً لخبر النبي ﷺ ومن أجازه كان كافراً ، ومن نصب إماماً على المسلمين من غير قرشي فهو ليس خليفة ولا إماماً ، ومن ولاه فهو فاسق عاص لله تعالى ، وكل من ساعده أو رضى أمره فهو فاسق أيضاً لأنهم تعدوا حدود الله تعالى وأوامره التي بلغها لنا على لسان رسوله^(٢) .

٢- الإجماع : أجمع الصحابة على أن الأئمة من قرشي ، لأنه لما قال الأنصار في يوم السقيفة "منا أمير ومنكم أمير" منهم أبو بكر رضى الله عنه محتجاً بحديث الرسول "الأئمة من قرشي" وقال "منا الأمراء ومنكم الوزراء" ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان ذلك إجماعاً^(٣) .

هذه هي أدلة ابن حزم على قرشية الإمام ، واستناده إلى السنة والإجماع كان من أهم الأسباب التي جعلته يتمسك بشرط القرشية ويتوصل به إلى أبعد مدى ، ويرجع باحث معاصر سبب تمسك ابن حزم بشرط القرشية إلى أنه يريد من خلاله سحب الشرعية الدينية عن أدعياء الخلافة البربر أو الصقالية والظعن في أحقيتهم في الخلافة ومحاولتهم الانفراد بإمارات أو ممالك منفصلة عن قرطبة حاضرة الخلافة^(٤) .

ولنا أن نتساءل في هذا المقام عن سر موالاة ابن حزم المتكررة للعامريين مع أنهم ليسوا قرشيين ، وأيضاً عن سر معاداته لبنى حمود مع أنهم أدارسة أي قرشيون ومن آل البيت .

لا يمكننا أن نفسر ذلك إلا بأن أسرة ابن حزم كانت من صنائع العامريين والمناصرين لهم ، ولا نستطيع أن نفسر معاداته للبربر إلا بذلك العداء الذي كان يكنه أهل الأندلس لهذه الفئة

(١) ابن حزم : المحلى - ج١ - ص ٤٥ .

(٢) المصدر السابق : ج١ - ص ٣٠ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج١ - ص ٨٩ - ٩٠ .

(٤) سالم ينفوت : ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس - ص ٦٦ - وانظر أيضاً :

التي يعتبرونها متطفلة على الأندلس أو دخيلة عليها . أما معاداته لبني حمود ، فلاشك خصوم سياسيون بيدهم ورقة أكثر قوة من تلك التي كانت بيد الأمويين ^(١) .

٢- البلوغ : وهو أن يكون الإمام بالغاً مميزاً ، قرياسة من لم يبلغ لاتصح لعدة أسباب حددها ابن حزم وهي :

الأول : قول رسول الله ﷺ : " رفع القلم عن ثلاثة ، فذكر الصبي حتى يحتلم " ^(٢) .

الثاني : لأن من لم يبلغ فهو غير مخاطب وتصرفه لا يعتد به ، والإمام مخاطب بإقامة الدين ، أما الطفل فهو غير مأمور بإقامة الدين ^(٣) .

الثالث : أن الإمام إذا جعل ليقم الصلاة وقيم الحدود ويأخذ الصدقات وينفذ الأحكام ويجاهد العدو ، وهذه كلها أمور لا يخاطب بها من لم يبلغ ^(٤) .

الرابع : أن الصبي محتاج في تسيير أموره إلى ولي يلاحظه ويشرف عليه ، فكيف يجوز أن يشرف هو على أمور الأمة "ومن لا بد له من ولي فلا يجوز أن يكون ولياً للمسلمين" ^(٥) .

وقد أجمعت الأمة على هذا الشرط ^(٦) إلا الروافض فإنهم شذوا عن هذا الإجماع وأجازوا أن يكون الإمام طفلاً ، بل بالغوا في ذلك ، وأجازوا إمامة الحامل في بطن أمه ، وليس هذا عجيباً منهم ، فإن طريق انعقاد الإمامة عندهم هو النص ، أي نص كل إمام سابق على اللاحق بعده ابتداء من النبي ﷺ فإنه نص في زعمهم على علي بن أبي طالب ، وعلى نص على الحسن ، وهكذا إلى آخر السلسلة التي يؤمنون بحصر الإمامة فيها ^(٧) .

(١) انظر نفس المعنى في : سالم يفتوت : ابن حزم - ص ٦٦ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٦٠ ، الفصل - ج ٤ - ص ١٦٦ ، والحديث رواه البخاري في الحدود ٢٢ ، وأبو داود ١٧ ، والترمذي في الحدود ، والنسائي في الطلاق ٢١ ، وابن ماجه في الطلاق ١٥ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١١٠ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ١ - ص ٤٥-٤٦ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٦ .

(٦) انظر : أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ٢٢ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها ج ٨ - ص ٣٥ .

(٧) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١١٠ .

٣- الذكورة : أجمع العلماء المسلمون على ضرورة أن يكون الإمام رجلاً^(١) ، إلا الشيبية من الخوارج ، التي جوزت إمامة النساء إذا قمن بأمر الرعية^(٢) .

ويرى ابن حزم هذا الرأي أيضا ، ويستند في اشتراطه الذكورة ، ليس فقط على الإجماع ولكن على حديث الرسول : "لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة"^(٣) الذي يكرره في أكثر من موضع من كتبه^(٤) .

وابن حزم مع قوله بنبوة أم موسى وأم إسحق وأم عيسى ،^(٥) إلا أنه لا يجيز إمامة المرأة . ولكن علينا أن نبين أن امتناع الولاية في النساء عند ابن حزم لا يعنى نقص الفضل فيهن ، يقول : "ليس امتناع الولاية فيهن بموجب لهن نقص الفضل ، فقد علمنا أن ابن مسعود وبلال^(٦) وزيد بن حارثة رضى الله عنهم ، لم يكن لهم حظ في الخلافة ، وليس بموجب أن يكون الحسن وابن الزبير ومعاوية أفضل منهم ، والخلافة جائزة لهؤلاء غير جائزة لأولئك ، وبينهم في الفضل مالا يجهله مسلم"^(٧) .

٤- الإسلام : من الشروط اليدوية التي اتفق العلماء المسلمون على اشتراطها في الإمام ، أن يكون مسلماً ، فلا خلاف بين سائر الفقهاء والمتكلمين على هذا الشرط^(٨) .

وقد أكد ابن حزم على ضرورة أن يكون الإمام مسلماً استناداً لقول الله تعالى : " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً"^(٩) والخلافة أعظم السبل فليس هناك أعظم

(١) الجويني : الإرشاد - ص ٤٢٧ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٠ ، التفتازاني : شرح العقائد النسفية - ص ١٠٠ ، القلقشندي : مآثر الإنافة - ج ١ - ص ٣١ .

(٢) عبد القاهر البغدادي : الفرق بين الفرق - دار المرقفة - بيروت - د. ٥ - ص ١١٠ .

(٣) رواه البخاري في المغازي - ص ٨٢ ، الفتن - ص ١٨ ، الترمذي في الفت - ص ٧٥ ، والنسائي في القضاء - ص ٨ ، واحمد بن حنبل في المسند - ج ٥ - ص ٤٣ ، ٥١ .

(٤) انظر : المعلى - ج ١ - ص ٤٦ ، ج ٩ - ص ٣٦٠ ، الفصل - ج ٤ - ص ١٦٦ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١١ .

(٦) المصدر السابق : ص ١٣٢ .

(٧) الأمدى : غاية المرام في علم الكلام - ص ٣٨٣ ، القلقشندي : مآثر الإنافة في معالم الخلافة -

ج ١ - ص ٣٥-٣٦ ، التفتازاني : شرح العقائد النسفية - ص ١٠٠ ، القاضي عبد الجبار : المفتي - ج ٢ - ق ١ - ص ٢٠١ .

(٨) سورة النساء - آية ١٤١ .

من ولاية الإمام الأعظم ، وأيضاً لأن الله سبحانه وتعالى قد أمر بقتال غير المسلمين حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ، فكيف يمكن لغير المسلم أن يتزعم ويقود الحرب التي يشنها المسلمون على غير المسلمين ^(١) .

٥- العدل : من الشروط الهامة عند ابن حزم والتي اشترطها في الإمام قيامه بالعدل ، فإذا أقام الإمام حكمه على العدل كانت إمامته جائزة . ويستدل ابن حزم على رأيه بقول الله تعالى : "كونوا قوامين بالقسط"^(٢) فمن قام بالقسط فقد أدى ما أمر الله به . ^(٣) ويقول في موضع آخر : "إن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله"^(٤) .

والحاكم العادل عند ابن حزم "شريك لرعيته في كل عمل خير عملوه في ظل عدله ، وأن سلطانه بالحق لا بالعدوان ، وله مثل أجر كل من عمل سنة حسنة سنها ، فيأهلها مرتبة ما أسناها أن يكون ساهياً لاهياً ، وتكسب له الحسنات ، وأين هذه الصفة ؟ وأما الغاش لرعيته والمداهن في الحق فهو ضد ما ذكرنا ويؤيد هذا قوله عليه السلام : (إن المقيمين فيما ولوا على منابر من نور على يمين الرحمن) أو كلاماً هذا معناه"^(٥) .

وقد أجمع الجمهور على اشتراط العدالة في الإمام ^(٦) ، إلا الحنفية فإنهم ذهبوا إلى سقوط شرط العدالة في الإمام ابتداء وليس إذا طرأ منه فسق أثناء إمامته^(٧) . وأجازوا أن يلي

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٦ .

(٢) سورة النساء : آية ١٣٥ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٧ .

(٤) المصدر السابق : ص ٨٧ .

(٥) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجه التخليص - ضمن كتاب الرد على ابن النزيل - ص ١٥١ .

(٦) انظر : البغدادي : الفرق بين الفرق - ص ٣٤٩ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ٢٢ ، القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة - ص ٧٥٢ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٠ ، ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٣ ، الماوردي : الأحكام السلطانية - ص ٦ .

(٧) انظر : الكمال بن أبي شريف والكمال بن الهمام : المسامرة في شرح المسامرة - ص ٢٧٧ ، زين الدين ابن إبراهيم بن نجيم : الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ٣٨٦ . ولكن من الأحناف من يخالف ذلك ، أي يشترط العدالة كآبي بكر الجصاص انظر له : أحكام القرآن - تحقيق : محمد الصادق قمحاري - دار المصنف - القاهرة - دت - ج ١ - ص ٦٩ - ٧٠ ، وكذلك الماوردي وهو من الأحناف . انظر : الأحكام السلطانية - ص ٦ .

الفاسق أمر الأمة لكنهم يكرهون ذلك^(١) ، وهم ينتظرون إلى أنه قد ثبت أن الصحابة صلوا خلف أئمة الجور من بنى أمية ورضوا بتقلدهم رياسة الدولة .

هذه خمسة شروط فسرهما ابن حزم ، ثم أجمل أربعة شروط أخرى يجب أن تتوفر في الإمام فقال : "أن يكون متقدماً لأمره ، عالماً بما يلزمه من فرائض الدين ، متقياً لله تعالى بالجملته ، غير معتل بالفساد في الأرض"^(٢) .

واستند ابن حزم في اشتراطه لهذه الشروط الأربعة على قول الله تعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"^(٣) لأن من قدم من لا يتقى الله عز وجل ، أو أعلن الفساد في الأرض ، أو من لا ينفذ أمراً من أوامر الله ، أو من لا يعرف شيئاً من دينه ، فقد أعان على الإثم والعدوان ولم يمن على البر والتقوى^(٤) .

هذه هي الشروط التي حددها ابن حزم فيمن يتولى الإمامة العظمى ، ويرى أن من لم يستكملها فإمامته باطلة ولا تنعقد له أصلاً^(٥) .

وبعد أن ذكر ابن حزم تلك الشروط واستدل لكل واحد منها ، حدد شروطاً أخرى يستحب أن توجد في الإمام ، ويكره أن يتولى الأمر من لا توجد فيه ، فإن ولى الأمر فولايته صحيحة ولكنها مكروهة في نظر ابن حزم ، وطاعته فيما أطاع الله فيه واجبة ومنعه عما لم يطع الله فيه واجب^(٦) ، أي أن هذه الشروط يمكن أن ينظر إليها على أنها مكملات ترجع من وجدت فيه على من عداه . وهذه الشروط هي :^(٧)

(١) أن يكون عالماً بما يخصه من أمور الدين من العبادات والسياسة والأحكام .

(٢) أن يكون مؤدباً للفرائض كلها لا يغفل بشيء منها .

(٣) أن يكون مجتنباً لجميع الكبائر سرّاً وجهراً .

(١) الكمال بن أبي شريف والكمال بن الهمام : المسامرة في شرح المسامرة - ص ٢٧٧ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٦ .

(٣) سورة المائدة - آية ٢ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٦) المصدر السابق : ص ١٦٦-١٦٧ .

(٧) المصدر السابق - ص ١٦٦ .

(٤) أن يكون مستتراً بالصغائر إن كانت فيه .

ويبدو أن ابن حزم صعوبة أدرك اجتماع هذه الشروط في شخص واحد لذا يقول : "والغاية المأمولة فيه (أي في الإمام) أن يكون رفيقاً بالناس غير ضعيف ، شديداً في إنكار المنكر من غير عنف ولا تجاوز للواجب ، متيقظاً غير غافل ، شجاع النفس ، غير مانع للمال في حقه ، ولا مبذراً له في غير حقه" (١) .

ويجمع ابن حزم كل الشروط السابقة في عبارة واحدة وهي " أن يكون الإمام قائماً بأحكام القرآن وسنن رسول الله ﷺ فهذا يجمع كل فضيلة" (٢) .

ولم يشترط ابن حزم سلامة الحواس والأعضاء كغيره من العلماء في شخص الإمام "فلا يضر الإمام أن يكون في خلقه عيب كالأعمى والأصم والأجعد والأحرج والأحْدَب والذي لا يدان له ولا رجلا (. . .) ومن يعرض له الصرع ثم يفيق" (٣) .

وابن حزم بهذا يكون قد شذ عن إجماع العلماء (٤) الذين اشتروا سلامة الحواس في الإمام حتى يكون مؤهلاً للقيام بواجباته التي تولي من أجلها أمر الأمة ، فإذا نقصت أو فقدت هذه الحواس والأعضاء ، فكيف يسوغ له العمل على أداء واجباته والوفاء ببيعته ؟ وما أن مسروليّاته جسيمة وكثيرة فإنها تحتاج إلى أدوات للتفاهم ، وهذه الأدوات هي الحواس والأعضاء ، فنقص الحواس وفقدان الأعضاء يؤثر قطعاً في الرأي والعمل (٥) .

ولم يشترط ابن حزم أيضاً سناً معيناً للإمام فمن بلغ الهرم يمكن أن يتولى الحكم مادام يعقل ولو أنه ابن مائة عام ، وأيضاً إذا كان صغيراً ، فمن يبيع بعد بلوغه الحلم وهو مستوف لشروط الإمامة فإمامته جائزة "فكل هؤلاء إمامتهم جائزة إذ لم يمنع منها نص قرآن أو سنة أو إجماع ولا نظر ولا دليل أصلاً" (٦) .

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٧ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٣ ، الماوردي : الأحكام السلطانية - ص ٦ - أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ٢٣ .

(٥) ابن خلدون : المقدمة - ص ١٩٣ .

(٦) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٧ .

ويعلل ابن حزم عدم اشتراطه لسلامة الحواس والأعضاء ، وعدم اشتراطه لسن معين بأن المهم فى الإمام هو القيام بالعدل ، فإذا أقام الإمام حكمه على العدل كانت إمامته جائزة^(١) .

هذه هى الشروط التى حددها ابن حزم والتى اشتراطها فى الإمام ، ومتى توافرت هذه الشروط على وجهها الأكمل كنا بصدد خلافة راشدة ، وإذا توافرت دون أن تبلغ منتهاها الذى حدده ابن حزم ، كنا بصدد خلافة مشوبة بشائبة الملك ، وإن كنا فى الحالتين بصدد ولاية شرعية ونظام إسلامى وخلافة واجبة الطاعة^(٢) .

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) انظر فى معنى مقارب : رسالة أسماء الخلفاء والولاة - مطبوعة مع جوامع السيرة لابن حزم - ص ٣٥٣ - ٣٨٠ . وهو يفرق بين الخلفاء والولاة كما هو ظاهر فى ص ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٤ ، فلم يعتبر بمن تولى الخلافة حتى عصره من الخلفاء سوى الخلفاء الراشدين الأربعة ، ومن خلفاء بنى أمية : عمر بن عبد العزيز ويزيد بن الوليد بن عبد الملك : ومن خلفاء بنى العباس : المهتدى . وانظر أيضا فى التمييز بين الخلفاء والملوك : قول أبى الحسن الأشعرى للشار إليه فى أصول الدين للبغدادى "وإذا عقدوا للمفضول كان المعتود له من الملوك دون الأئمة" - ص ٢٩٣ . وانظر فى التمييز بين الخلافة الكاملة وغير الكاملة وأن حصر الخلافة بنص الحديث فى ثلاثين سنة لا يقتضى أن يكون بعدها ملك وإمارة : التفتازانى : شرح العقائد النسفية - ص ٩٦ . وانظر أيضا فى نظرية الخلافة الناقصة : عبد الرزاق السنهورى : فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية - ترجمة : نادية عبد الرزاق السنهورى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٩ - ص ٢٥٥ وما بعدها .

الفصل الثانى إمامة المفضول وطرق عقد الإمامة

أولاً : إمامة المفضول . ثانياً : طرق عقد الإمامة .

أولاً : إمامة المفضول :

بعد استعراض الشروط الواجب توافرها فى الإمام عند ابن حزم ، نسأل : هل يجب على الأمة أن تتحرى عن حاز الدرجة الذروة فى تلك الشروط ؟ كان هذا ما أجاب عنه ابن حزم حينما تحدث عن إمامة المفضول مع وجود الأفضل .

وإمامة المفضول هى أحد الموضوعات التى خاض فيها المتكلمون ، وذلك عند الحديث عن نظرية التفضيل بين الأئمة المستحقين للإمامة ، وهى القضية التى أثارها الشيعة على وجه الخصوص .

وقد اتخذ البحث فى إمامة المفضول عند ابن حزم صورتين ستعرض لهما هنا : المفاضلة بين الخلفاء الراشدين ، ثم انتقل البحث من ذلك إلى بحث المفاضلة بين من يستحقون منصب الإمامة . ولقد صاحب الانتقال تغير فى مدلول اللفظ الخاص بالتفضيل حيث أن "الأفضل" بالنسبة للخلفاء الراشدين كان يعنى إما الأكثر ثواباً أو الأكثر علماً أو الأكثر صدقة أو الأكثر قراءة للقرآن أو الأكثر زهداً أو الأكثر جهاداً أو الأكثر تقوى . ومن ثم رأى ابن حزم أن الخلفاء الراشدين كلهم أفاضل ، وبذلك رتبهم بحسب توليهم للخلافة .

وفى المرحلة التى أصبحت فيها النظرية تعنى بالبحث فى التفضيل بين الأئمة المستحقين للإمامة ، نجد أن دلالة التفضيل أصبحت تعنى أن الأفضل أو المستحق للإمامة هو المستوفى للشروط التى حددها ابن حزم فى المبحث السابق .

(١) المفاضلة بين الصحابة

هذه القضية التى أفاض ابن حزم فى بحثها ، قضية هامة جداً ، فهى المسألة التى ثار فيها الخلاف الشديد بين الشيعة وأهل السنة ، وهى القضية التى خلفت المذاهب السياسية فى صلب الإسلام وكانت السبب فى نشأة الفرق التى تفضل صحابياً على صحابى آخر ، مثل فرقة البكرية التى تفضل أباً بكر على غيره من الصحابة ، والعثمانية التى تفضل عثمان بن عفان على غيره ، والشيعة التى تفضل على بن أبى طالب على غيره ، والراوندية أو العباسية التى تفضل العباس عم الرسول على غيره .

وقد استعرض ابن حزم أقوال الفرق المختلفة والعلماء فيمن هو أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ كما استعرض مختلف الأحاديث التي يعتمد عليها المعتزلة والمرجئة والشيعة في تفضيل أحد الصحابة على الآخرين لكي ينتقدها ، منبهاً أن البحث في وجوه التفاضل يقتضى البحث عن معايير برهانية يقينية لا تخمينية ، لهذا "فالأفضل لا يعرف إلا بالنص" (١) ، ولا يعرف إلا ببرهان مسموع من الله تعالى في القرآن ، ومن كلام رسوله ﷺ (٢) "إذا استبان معنى الفضل ، وعلى ماذا تقع هذه اللفظة فبالضرورة تعلم حينئذ أن من وجدت فيه هذه الصفات أكثر فهو أفضل بلا شك" (٣) .

معايير المفاضلة بين الصحابة عند ابن حزم

ماهى وجوه التفاضل ؟ إنها كما ذكرها ابن حزم قسمان : فضل اختصاص من الله بالأعمال ، وفضل مجازاة من الله بعمل .

فضل الاختصاص بدون عمل تشترك فيه جميع المخلوقات ، ذلك أن هناك تراتباً بينها كفضل الملائكة على سائر المخلوقات ، وفضل الأنبياء على سائر الجن والإنس ، وفضل إبراهيم ابن النبی على سائر الأطفال ، وفضل مكة على سائر البلاد ، وفضل ناقة صالح على سائر النوق ، وفضل المساجد على سائر البقاع ، فهذا هو فضل الاختصاص بدون عمل (٤) .

وأما فضل المجازاة بالعمل فلا يكون إلا للأحياء كالملائكة والإنس والجن فقط ، وهذه النقطة هى التى يدور حولها الخلاف والنزاع ، ولكن يفصل فيها وضع معايير سبعة تستند إلى المقولات المنطقية ، إذ التفاضل حسبه يكون بالمأهبة والعرض والكم والكيف والزمان والمكان ثم الإضافة (٥) .

فالتفاضل بالمأهبة - وهى عين العمل وذاته - هو أن يؤدي إنسان فروضه كلها ويضيع الآخر بعض فروضه وله نوافل . أو يتساوى اثنان فى عمل الفروض وفى عمل نوافل زائدة إلا

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٢٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٢٩ .

(٣) المصدر السابق : ص ١١٢ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) انظر هذه المعايير فى المصدر السابق : ص ١١٣ - ١١٦ .

أن نوافل أحدهما أفضل من نوافل الآخر ، كأن يكون أحدهما يكثر الذكر في الصلاة والآخر يكثر الذكر في حال جلوسه . وكائنين قاتل أحدهما في المعركة والموضع المخوف وقاتل الآخر في الردء ، أو جاهد أحدهما واشتغل الآخر بصيام أو صلاة تطوع ، أو يجتهدان فيصاف أحدهما الصواب ويحرم الآخر ، فيفضل أحدهما الآخر في هذه الوجوه بنفس عمله أو بأن ذات عمله أفضل من ذات عمل الآخر ، فهذا هو التفاضل في الماهية من العمل .

أما بالكمية - وهي العرض في العمل - فهو أن يعمل شخصان ، لكن أحدهما يقصد بذلك وجه الله ويكون الآخر يساويه في جميع عمله ولكن يمزج بذلك شيئاً من حب البر في الدنيا ، وأن يستدفع بذلك الأذى عن نفسه ، وربما مزجه بشيء من الرياء ، ففضله الأول بعرضه في عمله .

وأما بالكيفية فإن يكون أحدهما يوفى عمله وينجزه على أكمل وجه ويكون الآخر منتقصاً بعض حقوق هذا العمل وسننه ، أو يكون أحدهما يصفى عمله من الكبائر ، ويأتى الآخر ببعض الكبائر ففضله الآخر بكيفية عمله .

وأما الكم فإن يستويا في أداء الفرض ، ولكن يكون أحدهما أكثر نوافل من الآخر ففضله هذا بكثرة عدد نوافله .

وأما التفاضل بالزمان فيرتكز ابن حزم إلى التمييز بين الزمن الأمثوزج وزمن الانحدار ، ذلك أن "من عمل في صدر الإسلام أو في عام المجاعة أو في وقت نازلة بالمسلمين ، وعمل غيره بعد قوة الإسلام وفي زمن رخاء وأمن ، فإن الكلمة في أول الإسلام والتمرة والصبر حينئذ وركعة في ذلك الوقت تعدل اجتهاد الأزمان الطوال وجهادها وبذل الأموال الجسام بعد ذلك.." (١١)

"ولذلك قال رسول الله ﷺ (دعوا إلى أصحابي ، فلو كان لأحدكم مثل أحد ذهباً فأنفقه ، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) (١٢) فكان نصف مد شعير أو تمر في ذلك الوقت أفضل من جبل أحد ذهباً ننفقه نحن في سبيل الله تعالى بعد ذلك ، قال الله تعالى :

(١١) المصدر السابق : ص ١١٤ .

(١٢) رواه البخاري في فضائل الصحابة ، ومسلم في فضائل الصحابة ، والترمذي في المناقب وأبو داود في السنة باب انتهى عن سب أصحاب رسول الله .

لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى^(١) وهذا فى الصحابة فيما بينهم ، فكيف بمن بعدهم؟ .

"وكذلك القليل من الجهاد والصدقة فى زمان الشدائد أفضل من كثيرهما فى وقت القوة والسعة ، وكذلك صدقة المرء بدمهم فى زمان فقره وصحته يجرى الحياة ويخاف الفقر أفضل من الكثير يتصدق به فى عرض غناه وفى وصيته بعد موته"^(٢).

وانطلاقاً من هذا التمييز القاطع بين عصر النبوة والعصور التى تلتها ، ينتقد ابن حزم المعتزلة والأشاعرة وذلك أن الجبائى المعتزلى كان يرى أن من الجائز إن طال عمر امرئ "أن يعمل ما يوازي عمل نبي من الأنبياء" والباقلاتى رأى أنه من الجائز "أن يكون فى الناس من هو أفضل من رسول الله ﷺ من حين بعث بالنبوة الى أن مات"^(٣) .

إلا أنه يكتفى فى نقده لهم بإظهار التناقض الصريح بين ادعائهم هذا وما جاء على لسان النبى الذى أخبر باستحالة ذلك ، كما ينتقد الشيعة والخوارج إنطلاقاً من الاعتبار نفسه ، فهو ينعى الشيعة بأنهم "شر خلق الله تعالى" يفضلون أنفسهم على أبى بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وجميع الصحابة . أما الخوارج فينعتهم بأنهم "شر خلق الله وكلاب النار" يفضلون أنفسهم على عثمان ومن ذكر من الصحابة^(٤).

أما فيما يتعلق بالمكان ، فهناك تفاضل بين الصلاة فى أى مسجد والصلاة فى مسجد المدينة ، وتفاضل بين الصيام فى بلد العدو والصيام فى بلد آمن ، ففضل من عمل فى المكان الفاضل غير من عمل فى غير ذلك المكان وإن تساوى العملان .

"وأما بالإضافة فركعة من نبي أو ركعة مع نبي ، أو صدقة من نبي أو صدقة معه ، أو ذكر منه أو ذكر معه ، وسائر أعمال البر منه أو معه فقليل ذلك أفضل من كثير من الأعمال بعده . وبين ذلك ما قد ذكرنا أنفاً من قول الله عز وجل لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل^(٥) وإخياره عليه السلام إن أحدنا لو أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ نصف مد من أحد من الصحابة رضى الله عنهم"^(٦) .

(١) سورة الحديد - آية ١٠ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ح ١ - ص ١١٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ١١٤ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) سورة الحديد - آية ١٠ .

(٦) المصدر السابق : ص ١١٥ .

"وبهذا قطعنا على أن كل عمل عملوه بأنفسهم بعد موت النبي ﷺ لا يوازي شيئاً من البر عمله ذلك صاحب بنفسه مع النبي ﷺ ولا ما عمله غير ذلك صاحب بعد النبي" (١١).

والنتيجة التي ينتهي إليها ابن حزم من هذا تؤكد على وجود تفاضل مطلق بين عصر النبوة والأزمان التي تلتها إلى حد أنه يقطع "أن من كان من الصحابة حين موت الرسول أفضل من آخر منهم ، فإن ذلك المفضل لا يلحق درجة الفاضل له حينئذ أبداً ، وإن طال عمر المفضل وتعجل موت الفاضل" (١٢) وينطلق ابن حزم من هذا المبدأ ويرتب أفضلية صحابة الرسول مقدماً أزواجه .

٢- المفاضلة بين المستحقين لمنصب الإمامة

اختلاف العلماء المسلمين ومتكلموهم حول إمامة المفضل :

اختلف فقهاء المسلمين ومتكلموهم حول إمامة المفضل ، فقد ذهب معظم أهل السنة إلى "أنه يتعين للإمامة أفضل أهل العصر ، إلا أن يكون في نصبه هرج وهيجان فتن ، فيجوز إذا ذاك نصب المفضل إذا كان مستحقاً للإمامة" (١٣) وقد عزا ابن حزم هذا الرأي إلى جميع أهل السنة ، وذكر أنه قول طائفة من الخوارج وطائفة من المرجئة وجميع الزيدية (١٤) .

وذهب آخرون إلى ضرورة أن يكون الإمام أفضل الأمة ، وعدم جواز إمامة من يوجد في الناس أفضل منه ، وهذا هو رأي طائفة من الخوارج وطائفة من المرجئة ، منهم محمد بن الطيب الباقلاني ومن اتبعه وجميع الرافضة من الشيعة (١٥) . كما ذهب إلى هذا الرأي أيضاً أبو الحسن الأشعري الذي قال : "إن عقدها قوم للمفضل كان المعقود له من الملوك دون الأئمة" (١٦) .

أما المعتزلة فخرى أن الأفضل إذا كان مع تقدمه في الفضل يشارك المفضل في سائر الخصال أنه أولى بالتقديم (١٧) ولكن هناك حالات تجعل تقديم المفضل على الفاضل

(١) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ١١٥-١١٦ .

(٣) الجويني : الإرشاد - ص ٤٣ .

(٤) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٣ .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٦) اليفندي : أسرار الدين - ص ٢٩٣ .

(٧) القاضي عبد الجبار : المغني - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٢٢٦ .

أولى^(١)، لأن العبرة عندهم المصلحة وما تقتضيه الأمور المفوضة إلى الإمام^(٢). أما الجاحظ من المعتزلة فقد خرج عن رأى المعتزلة وقال بضرورة العقد للأفضل^(٣). وقد ذكر البغدادي أن النظام ممن قالوا بضرورة تولية أفضل الأمة^(٤).

نقد ابن حزم وآراء القائلين بإمامة أفضل الأمة :

رفض ابن حزم آراء القائلين بإمامة أفضل الأمة لأن ليس لهم حجة "لا من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من صحة عقل ولا من قياس ولا قول صاحب"^(٥).

وقد رد ابن حزم على رأيهم بالعديد من الحجج التي تدل على إجماع الصحابة والمسلمين على جواز إمامة المفضل^(٦)، ولهذا الإجماع عدة شواهد^(٧) :

أ- قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه يوم السقيفة : قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين يعنى أبا عبيدة وعمر ، وأبو بكر أفضل منهما بلاشك ، فما قال أحد من المسلمين أنه قال من ذلك بما لا يحل فى الدين .

ب- دعوة الأنصار إلى بيعة سعد بن عبادة وفى المسلمين عدد كثير كلهم أفضل منه بلاشك ، فصح بهذا إجماع جميع الصحابة رضى الله عنهم على جواز إمامة المفضل .

(١) انظر أمثلة تلك الحالات فى : المصدر السابق - ص ٢٢٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٢٧ وما بعدها .

(٣) الجاحظ : الرسائل - ج ٤ - رسالة الجوابات واستحقاق الإمامة - ص ٣٠٦ .

(٤) البغدادي : أصول الدين - ص ٢٩٣ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٣ .

(٦) لابد من الإشارة إلى أن أهل السنة إذا كانوا قد جوزوا إمامة المفضل مع وجود الأفضل كمبدأ فهذا يعنى آخر غير الذى نعهد عند الشيعة ، فبينما ترى أهل السنة أن الخلفاء الراشدين الأربعة مترتبين فى الفضل ترتيبهم فى الإمامة كما يقول ابن حزم : "إن الأمة كلها أجمعت على تولية أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على ثم الحسن ثم معاوية رضى الله عنهم" ، انظر : الفرة فيما يجب اعتقاده - تحقيق : أحمد بن ناصر بن محمد الحريرى ، سعيد بن عبد الرحمن بن موسى القرزقى - مكتبة التراث - مكة المكرمة - ١٩٨٨ - ص ٣٧-٣٧١ ، الفتاوانى : شرح العقائد النسفية - ص ٩٤-٩٥ ، ترى الشيعة أن الأفضل هو على بن أبى طالب ، والمفضل كل من ولى الخلافة دونه كأبى بكر وعمر ، انظر : الشهرستانى : الملل والنحل - ص ١٥٥ .

(٧) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٦٣-١٦٤ .

ج- عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى ستة رجال ، ولابد أن لبعضهم على بعض فضلاً . وقد أجمع أهل الإسلام حينئذ على أنه إن برع أحدهم فهو الإمام الواجبة طاعته ، وفى هذا تأييد من المسلمين على جواز إمامة المفضول .

د- عندما مات على رضى الله عنه وبوع الحسن ، ثم سلم الأمر إلى معاوية ، كان فى بقايا الصحابة من هو أفضل منهما بلا شك عن أنفق قبل الفتح وقاتل ، وكلهم أولهم عن آخرهم بايع معاوية ورأى إمامته ، وهذا إجماع من جميع المسلمين .

مذهب ابن حزم فى إمامة المفضول :

يضع ابن حزم قاعدة للتفضيل ، فعند التنازع على الخلافة بين شخصين أحدهما أكثر فضلاً وأقل سياسة ، والثانى أسوس من الأول وأقل فضلاً ، يقدم الثانى إذا كان مؤدياً للفرائض والسنن ، مجتنباً للكبائر ، مستترراً بالصفائر عالماً بما يخصه ، حسن السياسة^(١) وهذا هو الحد الأدنى للفضل والذي يصبح المرشح للخلافة دونه غير مستحق لها^(٢) .

ويبرر ابن حزم تفضيله للأسوس بالقول : "إن الغرض من الإمامة حسن السياسة والقوة على القيام بالأمور ، فإن استويا فى الفضل والسياسة ، أقرع بينهما أو نظر فى غيرهما"^(٣) .
ويبرهن ابن حزم على صحة قوله بأن الإمامة جائزة لمن كان غيره أفضل منه بعدة أدلة عقلية^(٤) :

(١) ابن حزم : المحلى - ج ٩ ص ٣٦٢ .

(٢) وضع العلماء أيضاً حداً أدنى للفضل ، انظر من أمثلة ذلك قول البغدادى : "وأقل ما يكفيه منه أن يبلغ فيه مبلغ المجتهدين فى الحلال والحرام وسائر الأحكام" أصول الدين - ص ٢٧٧ ، ويقول ابن خلدون فى المقدمة : "ولا يكتفى من العلم إلا أن يكون مجتهداً" ، لأن التقليد نقص والإمامة تستدعى الكمال فى الأوصاف والأحوال" ص ١٩٣ . ويذكر الإيجى والبرجاني : "أنه يجب أن يكون متمكناً من إقامة الحجج وحل شبهة العقائد الدينية ، مستقلاً بالقول فى التنازل وأحكام الرقائع نصاً واستنباطاً ، لأن أهم مقاصد الإمامة حفظ العقائد وفصل الحكومات ورفع المخاصسات ، ولن يتم ذلك بدون هذا الشرط" انظر : شرح المواقيف - ج ٨ - ص ٣٤٩ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧١ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٦٥-١٦٦ .

أ- أنه لا سبيل إلى أن يعرف الأفضل إلا بنص أو إجماع أو معجزة تظهر ، فالمعجزة ممتنعة هنا وكذلك الإجماع وكذلك النص .

ب- من المحال معرفة أفضل الأمة ، لأن قريشاً التي لا بد أن يكون الإمام منها ، متفرون في البلاد الإسلامية فكيف نعرف أفضلهم ؟

ج- برهان آخر ، وهو أننا بالحس والمشاهدة نعرف أنه لا أحد يدرى فضل إنسان على غيره ممن جاء بعد الصحابة رضى الله عنهم إلا بالظن ، والحكم بالظن لا يحل ، قال الله تعالى ذاماً لقوم "إن نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين" (١) .

د- لا يمكن معرفة الأفضل ، لأن الناس يتباينون في الفضائل ، فيكون الواحد أزهده ويكون الآخر أروع ويكون الثالث أسوس ويكون الرابع أشجع ويكون الخامس أعلم ، وقد يكونون متقاربين في الفضائل ولا يمكن معرفة الفرق بينهم .

هـ- الفضائل كثيرة جداً ، منها الورع والزهد والعلم والشجاعة والسخاء والحلم والعفة والصبر والصراحة وغير ذلك ، ولا يوجد أحد يجمع بينها بل يكون عنده بعضها ومتأخراً في بعضها ، ففي أيها يراعى الفضل من لا يميز إمامة المفضل ؟ فإن اقتصر على بعضها كان مدعيّاً بلا دليل ، وإن طلب جميعها كلف مالا سبيل إلى وجوده أبداً في أحد بعد رسول الله ﷺ .

و- هناك دليل مستمد من أعمال الرسول ، وهو أن الرسول قد قلّد النواحي وصير فيها تنفيذ جميع الأحكام التي تنفذها الأئمة إلى قوم كان غيرهم بلا شك أفضل منهم ، فاستعمل على أعمال اليمن وعلى عمان ونجران ومكة والطائف والبحرين وجمالاً لاشك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبا عبيدة وابن مسعود وبلال وأبذر أفضل منهم .

ولهذا فمعرفة الأفضل تكليف مالا يطاق والإزام مالا يستطاع (٢) . وبذلك يصح القول في إمامة المفضل ويبطل قول من قال غير ذلك (٣) .

(١) سورة الجاثية - آية ٣٢ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٥ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٦٦ .

ثانياً : طرق عقد الإمامة عند ابن حزم :

تعددت أشكال تولي الخلفاء الراشدين وبعدهم معاوية بن أبي سفيان للحكم الإسلامي ، مما دعا العلماء المسلمين إلى الاختلاف النظري حول الطريق الأمثل لعقد الإمامة . وقد وجه ابن حزم النقد لبعض هذه الطرق ، وخاصة التي رأتها بعض المعتزلة والشيعة ، وذلك على النحو الآتي :

١- نقد ابن حزم لبعض آراء المعتزلة في طرق عقد الإمامة ^(١)

أ- نقده لرأى الأصم الذي اشترط إجماع الأمة في عقد الإمامة :

انتقد ابن حزم رأى الأصم الذي انفرد به من بين مفكرى المعتزلة ، بل من بين كل مفكرى علم الكلام ، بأن نصب الإمام هو فرض عامة الأمة وواجبها ^(٢) .
وقد أبطل ابن حزم هذا الرأى معتمداً على دليلين :

الدليل الاول :

مستمد من الواقع ، فقد اعتبر ابن حزم القول بتطلب إجماع الأمة في اختيار الخليفة تكليفاً بما لا يطاق وما ليس في الوسع وما هو أعظم الحرج ، مستنداً إلى الآية الكريمة "وما جعل عليكم في الدين من حرج" ^(٣) ، فلا حرج ولا تعجيز أكثر من معرفة فضلاء الأمة الإسلامية الممتدة ولايد من ضياع أمور المسلمين قبل أن يجمع جزءاً من مائة جزء من فضلاء أهل هذه البلاد ^(٤) .

نلاحظ من خلال رأى ابن حزم في هذه المسألة أنه استخلص حكمه فيها ليس فقط من الواقع ولكن وفقاً للأدلة الشرعية ، فالشرح في نظره لن يتضمن مثل هذا القول إذ لو تضمنه لكان تكليفاً بغير المستطاع ، وهو ما يتعارض مع ماورد بالقرآن من نفى الحرج وتكليف النفس في حدود الوسع .

(١) لم يوجد ابن حزم انتقاداته إلى المعتزلة مباشرة ، ولكن تبين لي أنه عندما لا يحدد أسماء من ينتقدهم ، فإنما يوجد نقده إلى بعض المعتزلة ، وهذا واضح في نقده لمجموعة من الآراء التي اختص بها بعض مفكرى المعتزلة .

(٢) الأشعرى : مقالات الإسلاميين - ج٢ - ص٤٦٠ ، الشهرستاني : الملل والنحل - ص ٧٧ .

(٣) سورة الحج - آية ٧٨ .

(٤) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص١٦٧ - ١٦٨ .

الدليل الثانى :

وهو دليل شرعى يقوم على عدم لزوم إجماع فضلاء الأمة على اختيار الخليفة ، فمن دعا إلى هذا فهم دعوة مردودة بلا برهان^(١) ، لعدم وجودها فى القرآن والسنة ، فإذا ثبت أن حكم الله جل وعلا هو عدم اشتراط الإجماع فى اختيار الخليفة ، كان هو الحكم ، ولا مجال لاشتراطه بعد ذلك بغير دليل من القرآن أو السنة .

ب- نقد ابن حزم لرأى المعتزلة فى تحميل المقيمين فى عاصمة الإمام السابق مسئولية اختيار الإمام الجديد :

ذهبت المعتزلة إلى تحميل أهل الاختيار المقيمين فى العاصمة التى يسكنها الإمام السابق ، والتى مات فيها ، مسئولية أكبر فى اختيار الإمام الجديد دون من عداهم من أهل الاختيار فى المدن الأخرى وباقى الأصقاع ، لأنهم هم الذين ييلفهم النبا أولاً . ولأن من يصلح للإمامة يوجد عادة فى العاصمة أكثر مما يوجد فى غيرها من البلاد والأصقاع^(٢) .

وقد رفض ابن حزم هذا الرأى استنادا إلى دليل تاريخى ، وهو أن "أهل الشام كانوا قد ادعوا ذلك لأنفسهم حتى حملهم ذلك على بيعه مروان وابنه عبد الملك واستحلوا بذلك دماء أهل الإسلام ، وأيضاً لا يوجد حجة للقاتلين به من قرآن أو سنة أو إجماع الأمة البقينية ، فيكون قولاً لا برهان له ولا يعتد به"^(٣) .

ج- نقد ابن حزم لرأى الجبائى أن عقد الإمامة لا يصح بأقل من خمسة رجال :

اتخذ ابن حزم رأى الجبائى بأن الحد الأدنى من أهل الحل والعقد أن يعقدها واحد برضى أربعة لسادس .^(٤) فرأى ابن حزم أن الجبائى فى قوله هذا قد استند إلى ما فعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الشورى عندما أحس بقرب موته ، إذ قلدها ستة رجال وأمرهم أن يختاروا واحداً منهم بعد وفاته ليكون خليفة للمسلمين فصار الاختيار منهم بخمسة فقط . ويرى ابن حزم أن الجبائى قد أخطأ فى الاستناد فى رأيه لفعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه وذلك لعدة أسباب :

(١) المصدر السابق : ص ١٦٨ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ٢ - ق ٢ - ص ٦٨ ، ق ١ - ص ٢٦٨ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ح ٤ - ص ١٦٨ .

(٤) القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ٢ - ق ١ - ص ٢٦٠ - ٢٦١ ، وقد رأى هذا الرأى أبو على الجبائى وابنه أبيه هاشم وكذلك القاضى عبد الجبار من المعتزلة .

١- إن عمر بن الخطاب لم يقل أن تقليد الاختيار أقل من خمسة لا يجوز ، بل جاء عنه أنه قال : إن مال ثلاثة منهم إلى واحد وثلاثة إلى واحد فاتبعوا الثلاثة الذين منهم عبد الرحمن بن عوف ، وبهذا يكون قد أجاز أن يعقد الخلافة ثلاثة فقط .

٢- إن فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه لا يلزم الأمة حتى يوافق نص قرآن أو سنة ، وعمر كسائر الصحابة رضى الله عنهم لا يجوز أن يخص بوجوب اتباعه دون غيره من الصحابة.

٣- إن أولئك الخمسة رضى الله عنهم قد تبرأوا من الاختيار ، وجعلوه إلى واحد منهم يختار لهم وللمسلمين ، من رآه أهلاً للإمامة وهو عبد الرحمن بن عوف ، وما أنكر ذلك أحد من الصحابة الحاضرين ولا الغائين عندما بلغهم ذلك ، فقد صح إجماعهم على أن الإمامة تنعقد بعقد واحد^(١).

يتضح من رد ابن حزم على الجبائي بخصوص عدد أهل الاختيار ، أنه يتمتع ببرونة في هذه القضية ، فهو لم يلتزم بعدد معين . وقد ظهر المفكرون المسلمون غير متفقين على الحد الأدنى من العدد الذى لا بد منه ، كى يبلغ أهل الاختيار مرتبة الصلاحية للعقد والبيعة للإمام بالإمامة . فالبعض قد اشترط أن ينهض بذلك جماعة توفرت فيهم شروط أهل الاختيار ، والبعض اكتفى بعقد واحد من أهل الاختيار ، والبعض قال أنها تنعقد باثنين قياساً على الشهادة . ودار نجد كثير ونقد أكثر بين أصحاب هذه الآراء^(٢) .

٢- نقد ابن حزم لنظرية النص عند الشيعة :

ادعى الروافض أن النبى قد نص على رضى الله عنه ليكون خليفة من بعده ، وأن الصحابة وجميع المسلمين اتفقوا على طى هذا العهد الذى عاهده رسول الله إليهم بتعيين على خليفة من بعده ، لأنه قد قتل أولاد المهاجرين من العرب ، كما قتل أقارب بعض الصحابة ، فكرهوا

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢) انظر : الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ٧ ، البقداوى : أصول الدين - ص ٢٨٠ - ٢٨١ ، أبو يعلى الفراء : كتاب الإمامة - ضمن كتاب نصوص الفكر السياسى الإسلامى ، الإمامة عند السنة ليوست أبيض - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٦ - ص ٢١٢-٢١٣ ، القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٢٦٠-٢٦١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

ولايته ، وتولد له بذلك حقد فى قلوب جماعة من الصحابة ، ولذلك انصرفوا عنه ولم يولوه أمر المسلمين ، كما ادعوا أن علياً قد أمسك عن ذكر النص خوفاً من الموت^(٣).

وقد رد ابن حزم ادعائهم بالعديد من الحجج وهى :

أ- إن الأحاديث التى اعتمد عليها الشيعة فى مذهبهم ، أحاديث موضوعة مكتوبة ، ولكن يوافق ابن حزم على صحة بعضها مثل قول الرسول لعلى "أنت متى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدى"^(١) ويرى ابن حزم أن هذا الحديث صحيح ، ولكن لا يوجب لعلى فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعد الرسول لسببين ، الأول : لأن هارون لم يلب أمر بنى إسرائيل بعد موسى ، كما أنه قد ولى الأمر بعد رسول الله أبو بكر الصديق ، والسبب الثانى : أن الرسول ﷺ قد قال لعلى هذا القول حينما استخلفه على المدينة فى غزوة تبوك ، كما استخلف رجالاً كثيرين غيره قبل تبوك وبعدها على المدينة فى أسفاره ، ولذا فإن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلى فضلاً على غيره ولا مبرراً لولاية الأمر بعد رسول الله ﷺ^(٢).

ب- من المحال أن يتفق جميع المسلمين على طى عهد عهده رسول الله ﷺ إليهم فلا توجد أية رواية عن أحد بهذا النص المزعوم إلا رواية واحدة ضعيفة^(٣) . ولا يوجد سبب يجعل الناس يكتفون النص منذ مات الرسول إلى قتل عثمان ، والدليل على هذا أنهم أعانوا على ابن أبى طالب عندما دعا إلى نفسه ، وبإيعاده حينما أصبحت الخلافة من حقه ، ولم يذكر أن أحد من الناس اعتذر إليه بما سلف من بيعته لأبى بكر وعمر وعثمان^(٤) .

(٣) استدلل الروافض على زعمهم بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة ، وقد فاضت كتبهم بذلك . ومن الكتب التى تناولت نظرية النص عندهم ، انظر مثلاً : جمال الدين أبو منصور بن مطهر الحلى : منهاج الكرامة فى معرفة الإمامة - تحقيق : د. محمد رشاد سالم - مكتبة دار العروة - القاهرة - ١٩٦٢ ، أبو جعفر الطوسى : تلخيص الشافعى - تحقيق : حسين بحر العلوم - طبعة النجف - ١٣٨٣هـ ، وله أيضاً تفسير التبيان - تحقيق : أحمد شوقى الأمين ، أحمد حبيب قصير - مكتبة الأمين - النجف الأشرف - د. ت. ، أبو حنيفة المقرئ : دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام من أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام - تحقيق : آصف بن على أصغر قيسى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥١ ، عيد الحسين شرف الدين الموسوى العاملى : المراجعات - مطبعة النجاح - القاهرة - ١٩٧٧ ، على بن الحسين الموسوى الشريف المرتضى : الثنائى فى الإمامة - تحقيق : السيد عبد الزهراء الحسنى الخطيب - مؤسسة الصادق للطباعة والنشر - طهران - إيران - ١٩٨٧ ، أبو جعفر الكلينى : الأصول من الكافى - تحقيق : على أكبر الغفارى - دار الكتب الإسلامية - طهران - ١٣٨٨هـ .

(١) رواه البخارى وابن ماجه - انظر للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث - ج٣ - ص ١٣٤ .

(٢) ابن حزم - الفصل - ج٤ - ص ٩٦ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٠ - ١٠١ .

ج- إذا كان الرسول قد نص على عليّ ، وكانت الخلافة من حقه ، فما الذي منعه من الكلام والمطالبة بحقه وإظهار النص الذي يدعيه الشيعة ، عندما مات عمر بن الخطاب وبقى الناس بلا إمام ثلاثة أيام ، ولم يكن في تلك الأيام الثلاثة سلطان يهاب ولا جند معد للتغلب ، فكيف سكت عن المطالبة بحقه ؟ وإذا لم يطالب هو بحقه ويرد الظلم ، ألا يوجد في بني هاشم أحد يتقى الله عز وجل ويقول إن الظلم قد زال وأن الخلافة من حق عليّ ؟ وحتى يوم السقيفة لم يشر أحد إلى عليّ^(١) .

د- إذا قالت الشيعة أن الصحابة قد نسوا ذلك العهد ، فإن هذا محال لأنه في هذه الحالة يمكن أن يدعى أي إنسان أنه منصوص عليه وأن الناس كلهم نسوه^(٢) .

هـ - إذا كان جميع أصحاب رسول الله ﷺ قد اتفقوا على جحد ذلك النص وكتمانته ، واتفقت طبائعهم على نسيانه ، فكيف وصل هذا النص إلى الروافض ومن بلغه إليهم^(٣) .

و- إذا كان عليّ قد بايع أبا بكر طائعاً رغم تأخره عن بيعته ستة أشهر ، فكيف حل لعلي أن يبايع رجلاً إما كافراً وإما فاسقاً ، جاحداً لنص رسول الله ، ويعينه على أمره ويجالسه في مجالسه ويواليه إلى أن مات ، ثم يبايع بعده عمر بن الخطاب مبادراً غير متردد ، طائعاً ، كما أعانه على أمره ، وأدخله عمر في الشورى أحد ستة رجال ، فكيف حل لعلي أن يشارك بنفسه في شورى ضالة وكفر واضح ؟^(٤) .

ز- بعد ولاية عليّ رضى الله عنه لم يغير حكماً من أحكام أبي بكر وعمر وعثمان ، ولا أبطل عهداً من عهودهم ، ولو كان ذلك عنده باطلاً لما كان في سعة من أن يرفض الباطل ، وقد ارتفعت التقية عنه^(٥) .

(١) المصدر السابق : ص ١٠١ .

(٢) المصدر السابق : ص ٩٨ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق : ص ٩٦ .

(٥) المصدر السابق : ص ٩٧ .

ل- كيف يسلك على عن ذكر النص وهو الشجاع الذى عرض نفسه للموت بين يدى رسول الله ﷺ عدة مرات ، ثم يوم الجمل وصفين . فما الذى جبنه بين هاتين الحالتين ؟ (١١) .

ى- استدلل الشيعة وعلى رأسهم هشام بن الحكم فى ادعائهم بكتمان الصحابة للنص ، بأنهم - أى الصحابة - قد اقتتلوا فيما بينهم وقتل بعضهم بعضاً ، فهل يحسن الظن بهم أن لا يكتتموا النص على على بن أبى طالب ؟ (١٢) .

ويرد عليهم ابن حزم بأن هذا أعظم حجة على الشيعة ، لأن على بن أبى طالب رضى الله عنه أول من قاتل حين افترق الناس ، فكل ما يقال عن المقتتلين يقال عن على ولا فرق بينه وبين سائر الصحابة فى ذلك . وكذلك فإن كل فريق منهم قد قاتل على ما رآه حقاً ، وطائفة منهم قعدت إذ لم تر الحق فى القتال ، فإذا كان عندهم نص على على أو عند واحد منهم لأظهره أو لأظهره كما أظهروا ما رأوا أن يبذلوا أنفسهم للقتال والموت دونه (١٣) .

هذه هى حجج ابن حزم التى فند بها ادعاءات الشيعة بالنص على على (١٤) . وهو يؤكد على رأيه بالقول : إن رسول الله ﷺ مات وجمهور الصحابة رضى الله عنهم حاشا من كان منهم فى التواحي يعلم الناس الدين ، فما منهم أحد أشار إلى على بكلمة يذكر فيها أن رسول الله ﷺ نص عليه ، ولا ادعى ذلك على رضى الله عنه قط لافى ذلك الوقت ولا بعده ، ولا ادعاء له أحد فى ذلك الوقت ولا بعده (١٥) .

(١١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(١٢) ابن حزم : الفصل - ج - ص ١٠١ .

(١٣) المصدر السابق : ص ١٠٢ .

(١٤) ومن الكتب التى تناولت إبطال نظرية النص عند الشيعة غير الفصل لابن حزم : القاضى عبد الجبار : المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ، (القاضى عبد الجبار : تثبيت دلائل النبوة - تحقيق : عبد الكريم عثمان - بيروت - ١٩٩٦) عمرو بن بحر الجاحظ : العثمانية - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الكتاب العربى - القاهرة ١٩٥٥ ، الإيجى والجرجانى : المواقف وشرحها ، الجوينى : الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد ، د. مصطفى حلمى : نظام الخلافة فى الفكر الإسلامى - دار الأنصار - ١٩٧٧ .

(١٥) ابن حزم : الفصل - ج - ص ٩٩ .

ولقد أثار موقف الشيعة الذين حصروا النص والوصية في أبناء علي بن أبي طالب ، ردود فعل مماثلة أو مقاربة ، فوجدنا من أهل السنة وأصحاب الحديث والظاهرية (الذين يمثلهم ابن حزم) من قال أن هناك نصاً وتعييناً من الرسول "ﷺ" ، بخلافة أبي بكر من بعده وهؤلاء سموا في مباحث نظرية الخلافة والإمامة بـ "البكرية" (١) .

ولكن ابن حزم يختلف مع البكرية ، في الاستدلال على النص الذي يقولون بوقوعه على أبي بكر . فهو يرفض أن يكون نصب أبي بكر خليفة ، قد تم بناء على قياسهم الخلافة على إمامة الصلاة التي قدمه الرسول فيها قبيل وفاته ، لأن الخلافة هي الأصل ، وإمامة الصلاة فرع عنها ، ولا يقاس الأصل على فرعه (٢) . ويرفض كذلك الاستدلال بأحاديث الآحاد التي استندت إليها "البكرية" في القول بالنص على أبي بكر ، مثل حديث "أقصدوا بالذين من بعدي ، أبي بكر وعمر" فيقول عنه أنه "لم يصح ، ويعيدنا الله من الاحتجاج بما لم يصح" (٣) .

وعنده أدلة ابن حزم في نص الرسول على أبي بكر ، هو تسميته أبي بكر خليفة رسول الله ، إذ الخليفة لابد أن يختاره السابق عليه حتى يصدق كونه خليفة لا خلفاً ، يقول ابن حزم في هذا : قالت طائفة : نص رسول الله على استخلاف أبي بكر بعده على أمور الناس نصاً جلياً ، وبهذا نقول ، لبراهين : أحدها : إطباق الناس كلهم .. فقد أصفى هؤلاء الذين شهد الله لهم بالصدق ، وجميع إخوانهم من الانتصار ، على أن سموه خليفة رسول الله .. ومعنى الخليفة في اللغة هو الذي يستخلفه لا الذي يخلفه دون أن يستخلفه هو ، لا يجوز غير هذا البه في اللغة بلا خلاف ، تقول : استخلف فلان فلاناً يستخلفه فهو خليفته ومستخلفه ، فإن قام مكانه دون أن يستخلفه هو ، لم يقل إلا خلف فلان فلاناً يخلفه فهو خالف" (٤) .

يمكننا القول أن ابن حزم قد جانبه الصواب لأنه إذا كان هناك نص ، فلم لم يذكره أبو بكر في السقيفة عند الاختلاف ؟ ولم وقع هذا الاختلاف ؟

وابن حزم يجيب إجابة غير مقنعة فيقول : "فإن قالوا : لو كانت خلافة أبي بكر منصوباً عليها من النبي ما اختلفوا فيها .. فيقال لهم : وهل اختلف الناس إلا في المنصوصات ؟

(١) أبو محمد علي بن حزم : الإحكام في أصول الأحكام - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ١٩٨٣ - ج ٧ - ص ١٨٦ - ١٨٨ ، الدرر فيما يجب اعتقاده - ص ٣٧٠ .

(٢) ابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام - ج ٧ - ص ١٢٥ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٠٨ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٧ .

وما اختلف اثنان قط فصاعداً فى شىء من الدين إلا فى منصوص بين فى القرآن والسنة .
فمن قائل : ليس عليه العمل ، ومن قائل : هذا تلقى بخلاف ظاهره ، ومن قائل : هذا
خصوص ، ومن قائل : هذا منسوخ ، ومن قائل : هذا تأويل^(١) .

إن هذه الإجابة غير مقنعة ، لأن ما استشهد به ابن حزم يختلف الحال فيه عن الحال فى
القول بالنص على أبى بكر . فإذا كان الناس لم يختلفوا إلا فى المنصوصات ، فإن الأمر فى
هذه الحالة يكون خلافاً حول نص قائم وموجود يختلفون فى دلالته والمأخوذ منه . أما فى قضية
النص على أبى بكر ، وبعد أن رفض ابن حزم الاستدلال بأحاديث الأحاد المروية التى استندت
إليها البكرية فى قولها بالنص على أبى بكر ، وسمى الاحتجاج بها "تدليسا"^(٢) ، فإنه ليس
هناك نص أصلاً ، حتى يميز الخلاف ، فضلاً عن أن نقول مطمئنين بالنص على أبى بكر
الصديق كما زعم ابن حزم والبكرية .

وهكذا ، فلا الأحاديث التى روتها "البكرية" والتى نقلها لنا ابن حزم تستحق أن يستدل
بها ، ولا هذا التخريج للغوى المستند إلى استنتاج كما فعل ابن حزم يصلح أن يكون دليلاً
تطمئن إليه النفس والعقل فى هذا الأمر الخطير .

وكما أثار موقف الشيعة رد فعل عند البكرية ، وابن حزم من الظاهرية فقد أثار رد فعل
أيضاً بين المناصرين للدولة بنى العباس ، فظهرت فرقة "الراوندية" التى قال أهلها أن هناك نصاً
على العباس بن عبد المطلب وولده ، كما تكون منهم الخلافة بعد الرسول^(٣) . ومنهم من قال
إنها منهم ولكن بالميراث ، ميراث العباس لابن أخيه الرسول ﷺ وليست بالنص^(٤) .

لكن القول بأن طريق تولى الخلافة هو النص والوصية ، ظل الطابع المميز لتيار الشيعة فى
الفكر الإسلامى ، بل ظل هذا الموقف نقطة الاقتراق الرئيسية التى قسمت أمة الإسلام أخطر
انقساماتها ، وظل القول بالنص على جبهة أهل السنة سواء عند "البكرية" أو "الراوندية"
موقفاً هامشياً لا يعدو أن يكون رد فعل خافت الصوت ضعيف الأثر ، يكاد ألا يكون ملحوظاً
فى الصراع الفكرى حول هذا الموضوع .

(١) ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام - ج٧ - ص ١٢٦ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ٨٠ .

(٣) البغدادى : أصول الدين - ٢٧٩ .

(٤) انظر : للقاظى عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة - ص ٧٥٤ .

طرق تولية الإمام عند ابن حزم

الطريقة الأولى "ولاية العهد"

يصف ابن حزم هذه الطريقة بأنها أول الطرق وأفضلها وأصحها ، وهي أن يعهد الإمام قبل موته إلى إنسان يختاره ليكون إماماً للمسلمين بعد موته ، ويفعل ذلك سواء في صحته أو في مرضه أو عند موته ، إذ لا يوجد نص ولا إجماع على منع هذه الطريقة ، ويستشهد ابن حزم على صحة هذه الطريقة بما فعله رسول الله ﷺ بتولية العهد إلى أبي بكر ، وما فعله أبو بكر بتولية العهد لعمر بن الخطاب ، وما فعله سليمان بن عبد الملك بتولية عمر بن عبد العزيز^(١).

وهذه الطريقة في عقد الإمامة هي التي يختارها ابن حزم ويكره غيرها على حد قوله^(٢). ويعلل ابن حزم اختياره لهذه الطريقة وتفضيلها على سائر الطرق الأخرى لعقد الإمامة ، لما فيها "من اتصال الإمامة ، وانتظام أمر الإسلام وأهله ، ورفع ما يتخوف من الاختلاف والشغب مما يتوقع في غيره ، من بقاء الأمة فوضى ومن انتشار الأمر وارتفاع النفوس وحدوث الأطماع"^(٣).

ولم يفت ابن حزم أن المسلمين كرهوا ولاية العهد لبعض من صاروا خلفاء في الدولة الأموية بهذا الطريق ، فأشار إلى ذلك ورد عليه بقوله : "إنما أنكر من أنكر من الصحابة رضى الله عنهم ومن التابعين بيعة يزيد بن معاوية والوليد وسليمان لأنهم كانوا غير مرضيين ، لا لأن الإمام عهد إليهم في حياته"^(٤).

وعلى عكس جميع العلماء الذين يعتبرون العهد طريقاً تالياً طريق اختيار أهل الحل والعقد ، فإننا نرى أن ابن حزم لا يفضل طريقة أخرى على طريقة العهد . فبجعلها في المرتبة الأولى بين سائر الطرائق ، وكمثال على هذا يقول الماوردي "الإمامة تتعقد من وجهين : أحدهما باختيار أهل الحل والعقد والثاني بعقد الإمام من قبل"^(٥).

(١) ابن حزم : الفصل - جء - ص ١٦٩ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) الماوردي : الأحكام السلطانية - ص ٧

ونستطيع القول أن كلام ابن حزم فى هذا الوجه من وجوه عقد الإمامة ، ينطوى على خطأ تاريخى وآخر تشريعى . الخطأ التاريخى اعتباره تولية أبى بكر لأمر المسلمين نصاً من النبى ، وذلك مالم تقل به فرقة من المسلمين عدا البكرية للرد على الشيعة .

أما الخطأ التشريعى الذى وقع فيه ابن حزم ، هو قوله بأنه لا يوجد نص ولا إجماع يمنع الأخذ بهذه الطريقة ، فنسأل هل يمكن أن يقام حكم شرعى واجب الطاعة على مجرد عدم المنع ؟ وإذا كانت الشريعة لاتمنعه ، فهل هنا يجعله أصح وأفضل الطرق الشرعية ؟ وفوق ذلك فإن طريقة ولاية العهد ليس لها أى أساس من الشرع ولامن عمل الصحابة الأولين ، إنما هى بدعة ابتدعها معاوية فى الإسلام .

ويمكننا القول أن هذا الطريق الذى فضله ابن حزم لعقد الإمامة هو أخطر الطرق على المجتمع الإسلامى ، حيث يؤدى العمل به إلى توارث هذا المنصب الخطير ، وجعله فى غير أهله ، فيصير الحكم استبدادياً وتذهب الشورى التى هى أساس الحكم الإسلامى ^(١) .

كما أننا نخالف ابن حزم فى اعتبار عقد الإمامة بالاختيار من الخليفة السابق ، بل إن العقد هو بالبيعة نفسها ، فالمتبع لأخبار الخلفاء الراشدين يجد أن البيعة هى أساس الاختيار فأبو بكر لم يكن إماماً إلا بعد أن تقدم عمر وقال لأبى بكر فى سقيفة بنى ساعدة "امد يدك أبابيعك" عندئذ وبعد تمام البيعة ، تولى أبو بكر إمرة المسلمين .

وأيضاً أبو بكر حينما عهد إلى عمر ، لم يتول الحكم حتى تمت البيعة من الصحابة ، وكذلك كان الأمر بالنسبة لعثمان ، فإن عمر قد عهد إلى الستة ليختاروا من بينهم واحداً ، ولذلك لما اختير عثمان لم يتم الأمر له إلا بعد أخذ البيعة ، وأيضاً على بن أبى طالب رضى الله عنه لم يتول أمر المسلمين إلا بعد أخذ البيعة من أهل المدينة ، الذين بايعوا من قبل أبابكر وعمر وعثمان ، فكانوا أهل الحل والعقد فى أمة الإسلام .

ولكن ربما نجد العذر لابن حزم فى تفضيله لهذه الطريقة ، وذلك لتأثره بالأوضاع السياسية المنحدرة فى أندلس الفتنة والطوائف ، وهو تأثر جعله يؤثر الوحدة مع التولى بعهد ، على الفوضى مع الشورى بمعناها الواسع الذى يخشى منه ابن حزم ، ولعلنا هنا نلمح أيضاً تأثر ابن حزم بأسلوب حكم الدولة الأموية وبخاصة فى الأندلس ، وهو الأسلوب الذى قام على ولاية العهد وأدى إلى استقرار وإزدهار الأمة .

(١) أبو زهرة : ابن حزم - ص ٢٧٦ .

الطريقة الثانية : الدعوة إلى النفس

بعد أن بين لنا ابن حزم الطريقة التي يرضاها ويكره غيرها ، وهى طريقة تولية العهد ، ذكر لنا الطريقة الثانية من طرق عقد الإمامة ، وهى طريقة الدعوة إلى النفس وهى : إن مات الإمام ولم يول أحداً بعده ، فيمكن أن يتقدم رجل يجد فى نفسه أنه يستحق الإمامة ، ويستطيع تولى أمر المسلمين ، فيدعو إلى نفسه ، وفى هذه الحالة لا يجب أن يناقسه أحد على هذا المنصب لأنه هو السابق له ، ويجب على المسلمين حينئذ اتباعه والالتقياد له ومبايعته ، كما يجب طاعته^(١) .

ويستشهد ابن حزم على هذه الطريقة فى اختيار الخليفة ، بما فعله بعض الصحابة ، كفعل على بن أبى طالب عند مقتل عثمان ، وكما فعل ابن الزبير ، وما فعله خالد بن الوليد ، عندما قتل أمراء جيش مؤتة الثلاثة : زيد بن حارثة وجعفر بن أبى طالب وعبد الله بن رواحة ، فأخذ خالد الراية وتولى قيادة الجيش ، ولما وصل خبر هذا الفعل لرسول الله صوبه ووافق عليه ، كما ساعد جميع المسلمين خالد بن الوليد فى هذا^(٢) .

وإذا كان هذا الذى يقوم ويدعو لنفسه عند موت الخليفة تنفذ إمامته ، فكذلك يجوز إمامة من يدعو لنفسه عند شيوع المنكر ، فتلزم معاونته على البر والتقوى ولا يجوز التأخر عنه ، لأن ذلك معاونته على الإثم والعدوان وقد قال الله تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"^(٣) . ويستشهد ابن حزم على طريق الدعوة للنفس عند شيوع المنكر بما فعله زيد بن الوليد ومحمد بن هارون المهدي^(٤) .

ويفرض ابن حزم فى هذا الطريق أن اثنين قاما يدعوان لأنفسهما فى وقت واحد ، وفى هذه الحالة لا يجعل ابن حزم الحكم لمن ينال عدداً أكثر ، وتأييداً من جمهور أكبر ، بل يجعل الأمر للزمن ، فمن سبق بدعوته ولو بطريقة عين قدم وكان الثانى باغياً ، ولو كان أفضل من الأول

(١) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) سورة المائدة - آية ٢ .

(٤) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧ .

أو مثله أو دونه ، فمن جاء ينازعه تضرب عنقه كائناً من كان ، استناداً لقول الرسول ﷺ :
 "فرا ببيعة الأول فالأول فمن جاء ينازعه فاضربوا عنقه كائناً من كان" (١) .

أما إذا كان الناس قد يشسوا من معرفة أيهما أسبق فى الدعوة لنفسه ، بايعوا أفضلهما
 وأسوسهما وأبعدوا الآخر ، استناداً لقول الله تعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
 على الإثم والعدوان" (٢) .

وإذا تساوى الاثنان فى الفضل ، قدم الأسوس وإن كان أقل فضلاً ، ولكن يشترط أن
 يكون مؤدياً للفرائض والسنن ، مجتنباً للكبائر، مستتراً بالصغائر (٣) . ويعلل ابن حزم تفضيله
 للأسوس ، بأن منصب الخليفة يتطلب حسن السياسة والقوة على القيام بالأمور . وعندما
 يتساوى الاثنان فى السياسة والفضل يتم الاختيار بينهما بالقرعة أو ينظر فى غيرهما .

ويبدو أن ابن حزم قد عجز عن التنظير فقال : "إن الله عز وجل لا يضييق على عباده هذا
 الضيق ولا يوقفهم على هذا الحرج لقوله تعالى : (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) (٤) وهذا
 أعظم الحرج" (٥) .

نلاحظ أن دليل ابن حزم فى شرعية هذا الطريق هو النص ، ويبدو ذلك فى أمرين :
 أولاً : فى إقرار رسول الله ﷺ لما فعله خالد بن الوليد عندما توفى أمراء جيش مؤتة
 الثلاثة فتولى خالد قيادة الجيش .

ثانياً : فى ذلك النص القرآنى الجامع "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم
 والعدوان" (٦) .

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة . والحديث رواه مسلم - كتاب الإمامة - باب الأمر بالوفاء ببيعة
 الخليفة الأول .

(٢) سورة المائدة - آية ٢ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) سورة الحج - آية ٧٨ .

(٥) المصدر السابق : ص ١٧١ .

(٦) سورة المائدة - آية ٢ .

وأول هذين النصين لا يدل على وجوب هذا الطريق ، إنما كل ما يدل عليه هو التأسى والافتداء برسول الله ﷺ ، بل إن هذا الفعل من رسول الله لا يبلغ مبلغ التكليف ، وإنما يدل فقط على إباحة الفعل . وأما الدليل الثانى فإنه نص عام جامع يصلح كدليل على صحة هذا الطريق ، كما يصلح دليلاً على صحة غيره من الطرق .

ثم أنه من غير المعقول أن يجيز ابن حزم خلافة من تصدى للأمر فدعا لنفسه ، فانتقادات الناس لبيعته وطاعته ، ويبطل من انتقادات الناس لبيعته ابتداءً دون دعوة منه فولته أمرها . ولو تتبعنا منهج ابن حزم ومصادره الشرعية فى معرفة الأحكام لصح طريق التولية بالاختيار ، فاتباع الدليل وهو مصدر صحيح للأحكام عند ابن حزم ، يقضى وفقاً لأحد وجوه بصحة التولية عن طريق أهل الحل والعقد ، إذ أن اتباع الخليفة والانتقياد لبيعته ، وهى النتيجة المقصودة من الدعوة للنفس ، تتحقق فى التولية بالاختيار دون مبادرة ودعوة من صاحبها ، فهى إذن معنى لازم للمعنى الذى يدل عليه طريق الدعوة للنفس ودأخل فيه (١) .

ولابد أن نشير إلى أن كلام ابن حزم ينطوى على أخطاء تاريخية كإشارته إلى أن علياً نصب نفسه خليفة ، بينما قد أتى إليه الناس من كل جانب يبأيعونه بعد مقتل عثمان ودون إكراه من أحد ، وقد كان أولى بابن حزم أن يعد هذه أصح طرق البيعة ، ولعل تعليق أحد الباحثين على هذه الطريقة يكون حقاً عندما قال : "إن الوجه الثانى الذى اختاره ابن حزم لم يكن أقل خطراً على الجماعة الإسلامية من سابقه ، بل أنه الفوضى فى ذاته ، كيف يقال إن كل من يدعو لنفسه ممن يستوفى شروط الخلافة ، وكل مدع يزعم فى نفسه أنه استوفىها ، قد عقدت له الإمامة بهذا الادعاء مادام قد سبق غيره بالادعاء ولو بطرفة عين ، فإنه يكون الإمام دون غيره ، ولو كان غيره أفضل منه ، بل إنه ليزعم أنه إن التف حول الثانى فضلاء الأمة فإنهم آمنون ، ولعله يعتمد على حديث الرسول : (من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه) (٢) ولكن هذا اعتماد على غير معتمد ، لأن الحديث موضوعه أن يكون أمر المسلمين على رجل واحد ، وهل يكون أمر المسلمين على رجل بمجرد الدعوة لنفسه ؟ إن ذلك غريب فى بابه" (٣) .

(١) انظر فكرة الدليل عند ابن حزم فى كتابه : الإحكام - ج ٥ - ص ١٠٥ - ١٠٨ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي - ج ١٢ - ص ٢٤٢ .

(٣) أبو زهرة : ابن حزم - ص ٢٧٧ .

الطريقة الثالثة : العهد إلى رجل ثقة لاختيار الإمام الجديد

الطريقة الأخيرة من طرق عقد الإمامة عند ابن حزم ، هي أن يكلف الإمام عند وفاته رجلاً ثقة أو أكثر من واحد لاختيار خليفة للمسلمين ، وذلك كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عند موته ^(١).

وفى هذا الوجه يبدو أن ابن حزم خضع له خضوعاً ، لأنه لم يسعه الاعتراض على أمر أجمع عليه الصحابة ، فإجماعهم حجة لا يسوغ الاعتراض عليها ، بل يجب الأخذ بها ، ولذا يقول : "وليس عندنا فى هذا الوجه إلا التسليم لما أجمع عليه المسلمون حينئذ" ^(٢).

وبهذا نجد أن دليل ابن حزم على صحة هذا الطريق إجماع الصحابة عليه . ولكن الإجماع وإن كان إقراراً لهذا الطريق ، فليس بالدليل الشرعى على صحته والتكليف به ، فعمر عندما اختار هذا الطريق فى التولية ، لم يكن أمام إجماع أو نص يعتمد عليه فى هذا الاختيار ، أو بعبارة أخرى لم يكن هناك نص ولا إجماع يفرض عليه اللجوء إلى هذا الطريق .

وفى هذا الوجه ، يرى ابن حزم ، أنه لا يجوز التردد فى اختيار الإمام أكثر من ثلاث ليال ، والزيادة على تلك باطل لا يحل ، استناداً لحديث الرسول : " من بات ليلة ليس فى عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية" ^(٣) . واعتماداً أيضاً على أن المسلمين قد أجمعوا على ذلك ولم يجمعوا على أكثر من هذه المدة ^(٤) .

حصر ابن حزم لطرق تولية الإمام فى ثلاثة :

بعد أن عرض ابن حزم لطرق عقد الإمامة التى يراها ، وهى العهد بالولاية ، والدعوة للنفس ، والعهد إلى ثقة ، عرضاً يبين فيه كيفية إجراء كل منها وسنده فى ذلك ، قرر حصر هذه الطرق ، وعدم صحة تولية الخليفة بغيرها ، فيقول : " فبأحد هذه الوجوه تصح الإمامة ولا تصح بغير هذه الوجوه ألبتة" ^(٥) .

(١) ابن حزم : الفصل - ٤ - ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣) صحيح مسلم - باب الإمارة .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة :

وابن حزم يقرر بهذا : أن هذه الطرق بكيفياتها محصورة ، فلا تصح تولية خليفة بغير واحد منها ، ولا يجوز للمسلمين إيجاد طرق جديدة خلاف هذه الطرق . ومفهوم قول ابن حزم هذا يؤدي إلى القول بعدم جواز عهد الخليفة إلى جماعة من الناس لاختيار شخص لم يرد اسمه بين أفرادها ، وعدم صحة تولية شخص فى حالة النص على مدة للاختيار يتجاوز ثلاثة أيام ، وعدم انتخاب خليفة عن طريق انتخاب عام .

وهذه النتيجة التى توصل إليها ابن حزم من أن الطرق محصورة فى عدة طرق لا تتجاوزها ، ترجع إلى أصول المذهب الظاهرى الذى يقوم على أنه لا تكليف إلا بنص ، فعنده أن كل وجه من وجوه تولية الخليفة تكليف شرعى تلمس له الأدلة التى توصله إلى هذه التكاليفات ، وإذا لم يوجد دليل شرعى - نص أو إجماع - أ طرح هذا الوجه أو الطريق واعتبره باطلاً لا تصح التولية به ، وهذا هو الذى يظهر من عبارته "فالواجب النظر فى ذلك على ما أوجبه الله تعالى من القرآن والسنة وإجماع المسلمين" (١) .

وأخيراً ، فإنه إذا كان كل طريق من طرق التولية ليس من الوسائل الاجتهادية فى زعم ابن حزم ، وإنما ثبت بدليل من القرآن والسنة أو الإجماع ، ولما قد ثبت أن كل دليل يلزم العمل به ، كان موجب ذلك أن يلتزم الصحابة - وهم من خير القرون ومنهم من شهد له رسول الله ﷺ بالجنة - بالسنة والإجماع الأول فى صحة تولية الخليفة بالعهد ، ولكنهم خرجوا عليه فى تولية عثمان ثم فى تولية على ، وهذا الخروج وعدم الالتزام بها ، لا يفهم منه إلا أن هذه السنة أو ذلك الإجماع اللذين ثبتت بهما هذه الطرق ، لم يكن لهما معنى ملازم للمسلمين ، فيجوز لهم الأخذ بما عداها من طرق التولية .

ولما كان هذا الفهم هو الذى يتفق مع موقف الصحابة ، فإن هذه الأدلة تكون قد وردت على سبيل الجواز والإقرار لما تم بهذه الطرق من تولية ، بحيث لا يجوز الاعتراض عليها أو القول بطلانها ، ولكنها لا تدل أو لا تؤدي إلى بطلان غيرها من الطرق أو إبطالها .

ومن هنا يكون القول بحصر طرق التولية فى عدد معين قولاً لا يستند إلى دليل ، ويكون الصواب هو القول بأن مسألة التولية من المسائل الاجتهادية .

الفصل الثالث

واجبات الإمام وحقوقه وعزله

أولاً : واجبات الإمام عند ابن حزم . ثانياً : حقوق الإمام عند ابن حزم .

ثالثاً : عزل الإمام عند ابن حزم .

أولاً : واجبات الإمام :

إذا تولى الإمام الحكم ، فلا بد من قيامه بمجموعة من الواجبات ، حددها ابن حزم فى عدة مجالات كالآتى :

١- تكوين أجهزة الدولة

من أول الواجبات التى ينبغى للإمام القيام بها بعد توليه أمور الرعية ، تكوين أجهزة الدولة من وزراء وولاة وغيرهم ، لمساعدته على تحقيق مهامه الموكولة إليه ، شرط أن يكونوا من المسلمين وأهل الدين . ويرجع ابن حزم هذه الضرورة إلى أن الإمام لا يمكنه مباشرة كل أمور المسلمين ، وحتى لا يتشغل عن تدبير المهام العظيمة التى وكلت إليه واختصه الله لها^(١) . يقول : لا بد من "استكفاء الأئمة وتقليد النصحاء ، فيما يفوض إليهم من الأعمال ، وبكل إليهم من الأموال ، لتكون الأعمال بالأكفاء مضبوطة والأموال بالأئمة معونة"^(٢) .

ولا بد عند ابن حزم من الفحص الدقيق فى اختيار الإمام لمعاونيه من الولاة ، فالولاية لا يقوم بها إلا من قوى عليها ، حتى يتمكن من إدارتها وصحابة الظالمين ، وأخذ الحق للضعيف من القوى ، فالولاية الضعيف منهى عنها فقد منع الرسول ﷺ أبا ذر الغفارى من تحمل الولاية لكونه ضعيفاً فقال له : "يا أبا ذر إنك ضعيف لاتأمرن على اثنين ، ولا تولين مال يتيم"^(٣) .

(١) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة والسياسة - ص ٩٨ .

(٢) المصدر السابق : ص ٩٩ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٦٦ ، والحديث رواه مسلم فى كتاب الإمامة بلفظ : يا أبا ذر إنى أراك ضعيفاً ، وإنى أحب لك ما أحب لنفسي ، لاتأمرن على اثنين ، ولا تولين مال يتيم .

كما يجب على الإمام أن يختار من أفضل الكتاب والأطباء والعلماء والقضاة والأمرء، مجموعة من ذوى الآراء السديدة وكأقوى السر، ويتخذهم وزراء له، يحضرون مجلسه ويلأزمونه فى التدبير لجميع ماقلده الله تعالى من أمور عباده (١).

وقد حدد ابن حزم اثنى عشر عملاً يجب على الإمام اختيار معاونين له لأدائها وهذه الأعمال بدأها بـ: (٢)

- الصلاة : ينبغى على الإمام أن يولى الصلاة رجلاً قارئاً للقرآن حافظاً له عالماً بأحكام الصلاة والطهارة فاضلاً فى دينه خطيباً فصيحاً معرباً، فقيهاً فى جميع ذلك (٣).

- قبض الزكاة والجزية وتفريقهما : يجب على الإمام أن "يخرج لكل جهة من يكتفى بصدقات أهلها، ويخرج معه من الأعوان والرجال ما يستعين به على عمله، ولا يكون من يتولى ذلك إلا عالماً بأحكام الصدقات ومقاديرها ونصابها، وصفات ما يؤخذ منها ومن يؤخذ وكيف تؤخذ، حليماً غير عانف متيقظاً غير مغفل" (٤).

- ولاية الجيوش وتدبير الحروب : لابد أن يعين الإمام معاونين له فى تجهيز الجيوش، وأخذ المغانم وتخمينسها وقسمتها، وما صار من المشركين إلى المسلمين وحكمه، وأيضاً "لتحصين الشغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا يظفر الأعداء بغرة ينتهكون بها محرماً، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دماً" (٥).

- الأفضية : يجب أن يتولى الإمام تعيين القضاة بنفسه، وفى هذا الصدد يرى ابن حزم : أنه لا يحل أن يلى القضاء والحكم فى شيء من أمور المسلمين وأهل النعمة، إلا مسلم بالغ عاقل، عالم بأحكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وناسخ ذلك ومنسوخه، وما كان من النصوص مخصوصاً بنص آخر صحيح (٦).

(١) ابن حزم : شلرات من كتاب الإمامة - ص ٩٩ .

(٢) ابن حزم : شلرات من كتاب الإمامة - ص ١٠٣-١٠٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٠ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٢ .

(٥) المصدر السابق : ص ٩٧ .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٦٣ .

وجائز عنده أن تلى المرأة الحكم (القضاء) ، وكذلك العبد وولد الزنى . ولا يجوز الحكم إلا ممن ولاه الإمام القرشى الواجبة طاعته ، فإن لم يقدر على ذلك ، فكل من أنفذ حقاً فهو نافذ ، ومن أنفذ باطلاً فهو مردود^(١) .

ولا يحل للقاضى أن يحكم إلا بما أنزل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، وهو الحق وكل ما عدا ذلك فهو جور وظلم لا يحل الحكم به ، ويفسخ أبداً إذا حكم به حاكم . كما لا يحل الحكم بالقياس ولا بالرأى ولا بالاستحسان ولا بقول أحد ممن دون رسول الله دون أن يوافق قرآناً أو سنة صحيحة^(٢) .

- إقامة الحدود : لا بد من تعيين من يساعد الإمام على إقامة الحدود "لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك ، وتحفظ الأمة عن إتلاف واستهلاك ، كما يساعده فى تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين ، وقطع الخصومة بين المتنازعين ، حتى تعم النصفة ، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم"^(٣) .

- الشرطة : ينبغى على الإمام أن يعين جهازاً للشرطة ، لتوفير الحماية للرعية وخاصة الحرم ، لينصرف الناس فى المعاش ، ويتشروا فى الأسفار آمنين من تفرير بنفس أو مال^(٤) ، ويجب على الإمام أن "يعهد إلى من قلده ولاية من الولايات أن يكون لهم سجن ، ويتفقد أحوال جميعهم ، ويجعل الإمام لأهل السجن إماماً يصلى بهم الجمعة والفرائض ويرزقه من بيت مال المسلمين"^(٥) .

- الحسبة .

- الكتابة .

- المحاسبة .

(١) المصدر السابق : ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٣) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة - ص ٩٧ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصقحة .

(٥) المصدر السابق : ص ١٠٦ .

- البريد : يجب على الإمام أن يرتب قومًا من فرسان الجند ، ويقدم عليهم رجلاً منهم موثوقاً به ، من أهل السياسة والدلالة فى الطرق والتبصر بالقبائل "ويزيد فى أرزاقهم ، ويكونون مرتبين فى كل قاعدة من قواعد بلاده ، فإذا ناب خير أو طرأ أمر ، يجب على الإمام إعلام بعض أهل عمله به ، أو يجب على بعض ولاته إعلام الإمام ، ويقلد الإمام الأمير بعض أولئك الفرسان إنتهاءً إلى المكان الذى يجب إنتهاؤه إليهم (. . .) ويتفقد الإمام المولى عليهم . ويستخيرهم عن أحوال الطرق وأحوال الناس فيها" (١) .

- الاختزان : ينبغى على الإمام أن يتخذ خازناً ثقة عفيفاً متديناً ضابطاً ، يختزن كل مايرد على الإمام من الأموال ولايخرج منها شيئاً إلا عن علم الإمام أو بأمر منه ، ويكون له نظار وحراس يحرسون الأموال لئلا تضيع أو تسرق حتى توضع موضعها ، كما يتخذ الإمام خازناً للسلح (٢) .

- إقامة الحج :

هذه هى الأعمال التى عددها ابن حزم لمساعدى الإمام ، فإن رأى الإمام أن يفرق هذه الأعمال فى كل بلد وعلى عددها رجال ، فهذا حسن ، وذلك كما بعث رسول الله ﷺ علياً رضى الله عنه قاضياً لليمن وقابضاً للأخصاس ، وبعث خالد بن الوليد إليها متولياً للحرب ، وبعث معاذاً وأبا موسى الأشعرى إليها معلمين للقرآن وأحكام الدين وقبض الصدقات ، وولى أعمالها جماعة غير هؤلاء . وأما إن رأى الإمام أن يجمع كل هذه الأعمال أو بعضها لواحد فى بلد واحد ، فهذا أيضاً حسن ، استناداً لعمل الرسول ﷺ حينما جمع اليمن كله لبادان ، وجمع عمان كله لعمر بن العاص (٣) .

ولكن مع وجود معاونين للإمام فى الأعمال التى حددها ابن حزم ، فإنه يرى أنه يجب على الإمام أن يباشر بنفسه إدارة شئون الدولة ويتصفح أحوالها (٤) .

(١) المصدر السابق : ص ١٠٢ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠٥ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٤ .

(٤) المصدر السابق : ص ٩٨ .

كما أكد كل من الماوردي وأبو يعلى الفراء على ضرورة "أن يباشر الإمام بنفسه مشاركة الأمور وتصنع الأحوال ، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة ، فقد يخون الأمين ويغش الناصح" (١) .

ويرى ابن حزم فى هذا الصدد : أنه لابد أن يكون القائم بالأحكام والحدود وقبض الزكاة وغيرها ، إما الإمام أو واليه الذى يكلفه الإمام بعملها ، أما إذا أقامها غير الإمام أو مساعده فهم كلها مردوده ولا يعمل بها ، لأنه أقامها من لم يؤمر بإقامتها ، ولا خلاف بين أحد من الأمة على هذا رأى ، وعلى هذا جرى عمل رسول الله ﷺ ثم عمل الصحابة رضى الله عنهم .

وإن أقام هذه الأعمال الإمام أو مساعده ، فلا بد أن توافق القرآن والسنة وإلا فهي مردودة ، استناداً لحديث الرسول ﷺ "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" (٢) وإن لم يقدر عليها الإمام أو مساعده ، فكل من قام بشئ من الحق حينئذ فقد نفذ أوامر الله تعالى لنا بأن نكون قوامين بالقسط (٣) .

وقد أوضح ابن حزم عدة أمور يجب أن يراعيها الإمام نحو الولاة والعمال هي :

١- يجب أن لا يطول الإمام مدة أمير بلد فى الحكم "خاصة البعيدة عنه ، أو الشغور التى فيها القلاع المنيعه والجند الكثير ، أو التى فيها المال الكثير ، بل يجعل عزل كل أمير يوليه شيئاً من ذلك . وإن كان عدلاً فاضل السيرة ، فيوليه الإمام بلداً آخر من بلاده ليعم بعدله وحسن سيرته ما أمكنه من بلاد رعيته ، ويحسم أطماعهم فى الرجوع إلى البلاد التى عزلوا منها ، ولا يخص بوال أهل بلد ما ، وأما سائر البلاد فبإخلاق ذلك ، لا يعزل عنهم أحد إلا عن جور ظاهر أو خيانة بينة" (٤) .

(١) أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ٣٠ . الماوردي : الأحكام السلطانية - ص ١٨ .

(٢) رواه مسلم ، وهذا الحديث من مرويات عائشة فى كتاب الأئضية . باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ١ - ص ١٧٧-١٧٨ .

(٤) ابن حزم : شذرات من كتاب السياسة - ص ١٠٥ .

٢- إذا اشتكى الطامعون في السلطة للإمام من أميرهم ، فيجب أن يتحقق الإمام من شكواهم ، فإذا صدقت ، عزل الأمير ، وإن كذبت وظهر تحاملهم على الأمير عوقبوا بالسجن وإسكانهم في غير بلادهم ^(١) .

٣- يجب على الإمام أن يرزق أمراء النواحي رزقاً واسعاً يقوم بهم ويعونتهم ، على السعة التي لا يشبهون معها إلى مال أحد من أهل عملهم ، ويرزق من لهم من الأعوان والفرسان والرجال ، بما يفتنيهم عن الخيانة ، ويستغنون به عن سائر الكسب الشاغل لهم عما هم بسبيله من خدمة المسلمين ^(٢) ، كما يجب على الإمام ، أن يجعل لوالى الخراج ، ما يقوم به وخدمته وخدمة أعوانه ، من غير تقتير ولا تيلذير ، فإن لم يكن للإمام مال يفضل لذلك فمؤنتهم ومؤنة أعوانهم على المعتمرين لأرض الخراج ^(٣) .

٤- يجب أن يعين الإمام ، أعوان لأمراء النواحي ليساعدوهم على القيام بمهامهم حتى تستقيم الأمور وتبطل الشرور من قمع ظالم إن ظلم ، أو معاند إن عاند أو أشباه ذلك ^(٤) .

٥- يجب على الإمام ، أن يلزم أهل كل جهة من جهات بلده ، أن يفد عليه من خيارهم وعلمائهم ووجوه قومهم ليستخيرهم عن حال الأمير والناس ، ويكسوهم ويصلهم كما كان يفعل رسول الله ﷺ ، فإذا فسدوا عليه انفرد بوجوه قومهم واحداً بعد واحد ، حتى يقف على الحق من الباطل في أمر الناس وأمور ولاتيه وجميع أحوال عماله ^(٥) .

٢- الواجبات الدينية :

حدد ابن حزم مجموعة من الواجبات الدينية لابد أن يقوم بها الإمام ومن أول هذه الواجبات "حفظ الدين" ويتضمن هذا شيئين :

أ- أن يطبق الإمام أحكام الدين التي جاءت في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ، يقول ابن حزم في هذا : "إنما الحاجة إلى فرض الإمامة ، لتنفيذ الإمام عهدو الله تعالى ، الواردة إلينا

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) ابن حزم : شلوات من كتاب الإمامة - ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٤ .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

من عنده فقط ، لا لأن يأتي الناس مالا يشاؤنه في معرفته من الدين الذي أتاهم به رسول الله ﷺ^(١١) . فوظيفة الإمام عند ابن حزم تقوم أساساً على تنفيذ أوامر الله واتباعها ، وهو الغرض الذي من أجله نصب الإمام .

ويعبر ابن تيمية عن المعنى نفسه فيقول : "إن جميع الولايات في الإسلام ، مقصودها أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هي العليا ، فإن الله سبحانه وتعالى ، إنما خلق الخلق لذلك ، وبه أنزل الكتب ، وبه أرسل الرسل ، وعليه جاهد الرسول والمؤمنون"^(١٢) .

ب- على الإمام أن يراقب كل من يغير حكماً أو سنة في الدين ، فيرجعه عن خطئه ، أو ينزل به ما أمره الله تعالى به من العقوبات ، فيعمل بشتى الوسائل على أن يكون الدين مصوناً عن كل ما يسيء إليه ، ويعمل أيضاً على الحفاظ على الأصول وإجماع السلف الصالح ، فإذا ظهر ما من شأنه أن يكون بدعة أو شبهة في الدين ، فإن الإمام من واجبه أن يقومه ويوضح للمخطئ به بالحجة مقدار خطئه ويبين له الصواب وما يجب عليه من واجبات وما يلزمه من حقوق وحدود ، ليكون الدين محروساً من خلل والأمة بمنوعة من زلل^(١٣) .

ج- ومن واجبات الإمام الدينية أيضاً عند ابن حزم ، أن يهتم بممارسة المسلمين لفروض دينهم ، كالصلاة والصيام والزكاة والطهارة وكيف يؤدوا كل ذلك ، وأيضاً ما يحل للمسلم وما يحرم عليه ، سواء أكان ذكراً أم أنثى ، حراً أو عبداً ، ويجبر الإمام أزواج النساء وسادات الأرقاء ، على تعليمهم هذه الأشياء ، إما بأنفسهم وإما بالإباحة لهم لقاء من يعلمهم ، وفرض على الإمام أن يأخذ الناس بذلك وأن يرتب أقواماً لتعليم الجهال^(١٤) .

ويضيف ابن حزم لواجبات الإمام الدينية ، تولية والى للصلاة ويكون "رجلاً قارئاً للقرآن حافظاً له ، عالماً بأحكام الصلاة والطهارة فاضلاً في دينه خطيباً ، فصيحاً معرباً ، فقيهاً في

(١١) ابن حزم : الفصل - جء - ص ٩٥ .

(١٢) تقي الدين بن تيمية : الحسبة في الإسلام "أو وظيفة الحكومة الإسلامية" - مطبعة المؤيد - القاهرة-

١٩٠٠ - ص ٢-٣ .

(١٣) ابن حزم : شذرات من كتاب الإمامة - ص ٩٧ .

(١٤) ابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام - ج ٥ - ص ١٢٢ .

جميع ذلك^(١) . ويجب على الإمام ، التوسعة على هذا الرجل ، وعلى معاونيه من المؤذنين إن كانوا فقراء ، حتى لا يحتاجوا إلى الشغل فيخلوا بلزوم المسجد أوقات الصلوات^(٢) .

يتضح من تركيز ابن حزم على الواجبات الدينية للإمام ، وجعل هذه الواجبات الغرض الذي من أجله نصب الإمام ، مدى ما وصل إليه أمراء الطوائف من إهمال لشئون دينهم والدفاع عنه، والدليل على هذا تجرؤ إسماعيل بن النفريلة اليهودى بتأليف رسالة فى الإسلام ، رأى فيها ابن حزم طعناً فى بعض آيات القرآن ، ورأى تقصير باديس بن حبوس أمير غرناطة فى ردع وزيره ابن النفريلة ، وفى الدفاع عن الدين ، بيد أنه لا يتجه إلى ذكر باديس دون غيره ، وإنما يتجه إلى مخاطبة أمراء الطوائف جميعاً واتهامهم بنفس الإتهام المر ، فهم جميعاً فى نظره مقصرون فى حق دينهم وفى التشاغل عن صونه ببناء القصور والشئون الفانية بقول : "اللهم إنا نشكو إليك تشاغل أهل الممالك من أهل ملتنا بدينهم عن إقامة دينهم ، وبعمارة قصور يتركونها عما قريب ، عن عمارة شريعتهم اللازمة لهم فى معادهم ودار قرارهم ، وجمع أموال ربما كانت سبباً إلى انقراض أعمارهم وعوئاً لأعدائهم عليهم ، عن حيطة ملتهم التى بها عزوا فى عاجلتهم وبها يرجون الفوز فى آجلتهم"^(٣) .

٣- الواجبات الاقتصادية :

وتشمل عدة أمور :

أ- استيفاء الحقوق المالية ، فالأموال التى يتسلمها أئمة المسلمين هى الزكاة والفقراء والخمس والصدقات وغيرها من موارد ، وهى أسماء مجملة يجمع كل واحد منها أنواعاً من المال ، وهذه الأموال والإيرادات المالية الأخرى لهى عصب الدولة التى تعالج مشاكلها به ، من إعداد عسكري ومعالجة شئون الفقراء والمساكين والأصناف الأخرى من المستحقين للمال ، إلى غير ذلك مما تتطلبه المصلحة العامة . ويعبر ابن حزم عن هذا الواجب قائلاً : "جباية الفئء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً أو اجتهاداً"^(٤) .

(١) ابن حزم : شلوات من كتاب الإمامة - ص ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠١ .

(٣) أبو محمد على بن حزم : رسالة الرد على ابن النفريلة - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة دار العربية - القاهرة - ١٩٦٠ - ص ٤٥ .

(٤) ابن حزم : شلوات من كتاب الإمامة - ص ٩٧ .

كما يجب على الإمام في هذا الصدد "أن ينصب للموارث التي لامستحق لها رجلاً أميناً في كل بلد عالماً بالفرائض وقسمتها ، يحصل مايجب من ذلك في زمام ، ويرفع المال إلى الإمام ، ليضعه حيث وضعه الله عز وجل" (١) .

ب- يجب أن يشجع الإمام الناس على الفرس والمزراعة ، ويملكهم الأراضي الزراعية البور ، ويشجعهم على استصلاحها وتعميرها ، ثم يعينهم على قلق مايستصلحونه من أراضي موات ، حتى ترخص الأسعار ، ويعيش الإنسان والحيوان ، وتزداد الأجور ، ويكثر الأغنياء ، ويكثر مايجب فيه الزكاة (٢) .

ج- يجب على الإمام أن يصرف كل إيرادات الدولة في وجوهها ، يقول ابن حزم في هذا "تقدير العطاء ومايستحق من بيت المال ، من غير سرف ولاقتير ، ودفعه في وقته لالتقديم فيه ولا تأخير" (٣) . وصفة الإمام هنا هي صفة الأمين على شيء ، وعند احتياج هذا الشيء يرد إلى صاحبه ، فالإمام أمين الأمة على أموالها ، وعليه أن يقسم هذه الأمانة بما يرضاه الله تعالى .

د- يجب أن يشجع الإمام البنيان الواسع ، وأن يبلغ به صاحبه غاية الإتيان والقوة ، ولكن يمنع من التزين والزخرفة وما شابه (٤) . وفي هذا يتضح تأثر ابن حزم بظروف الأندلس في عهده فقد بالغ أمراء الطوائف في بناء المباني ذات التكاليف الباهظة وكثرة الزخرفة .

هـ- إذا لم تف أموال الدولة باحتياجات جميع الناس ، فيجب أن يفرض الإمام على الأغنياء مساعدة الفقراء ، لأن "في المال حقاً سوى الزكاة" . ويعبر ابن حزم عن هذا الواجب قائلاً: "وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد ، أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف يمثل ذلك ، ويسكن يكتفون من المطر والصيف والشمس وغيون المارة" (٥) .

(١) المصدر السابق : ص ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ٩٨ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٠ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج ٦ - ص ١٥٦ .

وهذا الواجب على الإمام أن يقوم به ، إذا لم تكن الدولة بما تحببها من موارد الزكاة ، والموارد المحدودة الأخرى ، قادرة على تحقيق هذه الكفاية ، فمن حق الدولة المسلمة أن تفرض على الأغنياء ، ما يساعدها على تحقيق الكفاية المنشودة^(١) لأن في المال حقاً سوى الزكاة ومن قال أنه لاحق في المال غير الزكاة ، فقد قال الباطل ولا يبرهان على صحة قوله من نص ولا إجماع^(٢) .

وقد دلت ابن حزم على أحقية الفقراء في أموال الأغنياء ، بأدلة من القرآن والسنة والآثار المروية عن كبار الصحابة والتابعين .

أولاً : القرآن الكريم : (٣)

اشتمل القرآن الكريم على آيات كثيرة ، اعتمد عليها ابن حزم في إثبات صحة رأيه ، من هذه الآيات :

- قول الله تعالى : "وَأَتِذَا الْقَرْيَ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ"^(٤) .

- قول الله تعالى : "وَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقَرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْجَارِ ذِي الْقَرْبَى ، وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ"^(٥) .

وهذه الآيات كما يرى ابن حزم توجب حق المسكين وابن السبيل وما ملكت اليمين مع حق ذى القربى . كما تفترض الآيات الإحسان إلى الأبوين وذى القربى والمسكين والجار وما ملكت اليمين .

- قول الله تعالى : "مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ؟ ! قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نَطْعَمِ الْمَسْكِينِ"^(٦) ، فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة .

ثانياً : السنة النبوية : (٦)

برهن ابن حزم على رأيه بأحقية الفقراء في أموال الأغنياء ، إذا لم تف الزكاة بمطالبهم ، بالسنة الشريفة ومنها :

(١) المصدر السابق : ص ١٥٨ .

(٢) انظر أدلة ابن حزم من القرآن الكريم في : المصدر السابق : ص ١٥٦-١٥٧ .

(٣) سورة الإسراء - آية ٢٦ .

(٤) سورة النساء - آية ٣٦ .

(٥) سورة المدثر - آية ٤٢-٤٤ .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج ٦ - ص ١٥٧-١٥٨ .

- قول الرسول ﷺ : "من لا يرحم الناس لا يرحمه الله"^(١) . ويرى ابن حزم أن رحمة الله ، تتوقف في حالة الأغنياء والقادرين ، على مدى مدحهم يد العون إلى فقرائهم ومساكينهم وأرباب حاجاتهم ، ومن هنا كان تعقيب ابن حزم على الحديث النبوي السابق بقوله : "ومن كان على فضلة ورأى المسلم أخاه جائعاً عريان ضائعاً فلم يقم ، فما رحمه بلا شك" .

- قول رسول الله ﷺ : "من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس"^(٢) .

- قول رسول الله ﷺ : "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه"^(٣) .

ويعلق ابن حزم على هذا الحديث بالقول : "من تركه يجوع ويهرى وهو قادر على إطعامه وكسوته ، فقد أسلمه" .

- قول رسول الله ﷺ : "من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له فذكر (أى النبى) من أصناف المال ، ما ذكر حتى رأينا أنه لاحق لأحد منا فى فضل"^(٤) .

- قول رسول الله ﷺ : "إطعموا الجائع وفكروا العاني"^(٥) .

ثالثاً : أقوال وأعمال الصحابة والتابعين :^(٦)

من الآثار التى يستند إليها ابن حزم فى تدعيم رأيه :

- قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : "لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء المهاجرين" .

(١) رواه مسلم فى باب الفضائل ٦٦ ، الترمذى باب بر ، البخارى باب أدب ١٨ ، ٣٧ .

(٢) رواه البخارى فى باب المواقيت ٤١ ، المنائب ٢٥ .

(٣) رواه البخارى باب المظالم ٣ .

(٤) رواه أبو داود فى باب الزكاة ٣٢ ، مسلم فى باب لقطة ١٨ ، أحمد بن حنبل فى مسند ٣ ، ٣٤ .

(٥) رواه البخارى فى باب الأحكام ٢٣ ، الجهاد ١٧١ ، النكاح ٧١ .

(٦) ابن حزم - المعلى - ج١ - ص ١٥٨ .

- قول على بن أبى طالب رضى الله عنه : "إن الله تعالى فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى فقراهم ، فإن جاعوا أو عروا وجهدوا ، فيمنع الأغنياء وحق على الله تعالى ، أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم عليه" .

- قول ابن عمر : "فى مالك حق سوى الزكاة" .

- أقوال عائشة والحسن بن على وابن عمر لمن سألهم : "إن كنت تسأل فى دم مرجع ، أو غرم مقطوع ، أو فقر مدقع ، فقد وجب حقه" .

- صح عن أبى عبيدة بن الجراح وثلاثمائة من الصحابة رضى الله عنهم ، أن زادهم فنى ، فأمرهم أبو عبيدة فجمعوا أزوادهم فى مزودين ، وجعل يقوتهم إياها على السواء .

وهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضى الله عنهم ، لا مخالف لهم منهم ، فى المال حق سوى الزكاة ، إذا لم تف الزكاة بحاجة الفقراء .

ولنا أن نسأل فى هذا الصدد ، إذا لم يأخذ الإمام حق الفقراء من أموال الأغنياء ، فهل يحق للفقراء المطالبة بحقوقهم أو الثروة لأخذ حقوقهم بأنفسهم ؟

يجيبنا ابن حزم بأن للإتسان الفقير المحتاج الجائع الحق فى المطالبة بل المقاتلة من أجل الحصول على مطالبه الغذائية أو السكنية وما شابه ، خاصة إذا عجز أولوا الأمر عن إجابة مطالبه ، يقول ابن حزم فى هذا :

"لا يحل لمسلم اضطّر ، أن يأكل ميتة أو لحم خنزير ، وهو يجد طعاماً فيه فضل عن صاحبه ، لمسلم أو لدمى ، لأن فرضاً على صاحب الطعام إطعام الجائع ، فإذا كان ذلك كذلك ، فليس يضطر إلى الميتة ولا إلى لحم الخنزير ، وله أن يقاتل عن ذلك ، فإن قتل فعلى قاتله القود ، وإن قتل المانع فإلى لعنة الله ، لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية ، قال تعالى : (فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله) ، ومانع الحق باغ على أخيه الذى له الحق . وبهذا قاتل أبو بكر الصديق رضى الله عنه مانع الزكاة^(١) .

٤- الواجبات الجهادية :

حدد ابن حزم مجموعة من الواجبات الجهادية يجب أن يقوم بها الإمام . والجهاد عنده أربعة أنواع : جهاد غير المسلمين ، قتال أهل الردة ، قتال أهل البغى ، قتال المحاربين أو قطاع

الطرق . والأنواع الثلاثة الأخيرة لاتعتبر حروباً دولية ، لأن المرتدين والبغاة وكذلك المحاربين ، يعتبرون من رعايا الدولة الإسلامية ، ولكنهم يهددون أمن الدولة فى الداخل ، ولذا سوف نتعرض لهم من خلال واجبات الإمام الجهادية ، أما جهاد غير المسلمين فسوف نقرده فصللاً كاملاً حين الحديث عن علاقة المسلمين بالمحريين .

أ- قتال أهل الردة : يرى ابن حزم أن من واجبات الإمام الجهادية ، قتال أهل الردة . ويكون المسلم مرتدّاً فى ثلاث حالات هى :

الأولى : إذا كان مسلماً ، ثم تحول عن الإسلام إلى دين كتابى آخر ، أو إلى غير دين^(١) .
الثانية : إذا لحق المسلم بدار الكفر والحرب مختاراً محارباً لولاء أمره من المسلمين ، فهو بهذا الفعل مرتد له أحكام المرتد كلها ، من وجوب القتل متى قدر عليه ، ومن إباحت ماله ، وانفساخ نكاحه ، وغير ذلك^(٢) .

الثالثة : إذا سب الله تعالى أو استهزأ به ، أو سب ملكاً من الملائكة أو استهزأ به ، أو سب نبياً من الأنبياء أو استهزأ به ، أو سب آية من آيات الله أو استهزأ بها ، فهو بذلك كافر مرتد له حكم المرتد^(٣) .

الحكم الواجب تطييقه على المرتد عند ابن حزم :

يرى ابن حزم أنه إذا تحول المسلم إلى الشرك فقد حل دمه^(٤) ، والواجب إقامة الحد عليه بقتله ، إذا لم يعد إلى الإسلام ، ولا يجب دعاؤه واستنابته^(٥) ، أما ما ظفر من ماله ، فليبيت مال المسلمين ، سواء رجع إلى الإسلام أو مات مرتدّاً أو قتل أو لحق بدار الحرب^(٦) . وأما من بدل من الكفار دينه بدين غيره فلا يقبل منه الرجوع إلى الدين الذى خرج عنه ، ولا بد له من الإسلام أو السيف^(٧) .

(١) ابن حزم : المحلى - ١١ ج - ص ١٨٨ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٩٨ .

(٣) المصدر السابق : ص ٤١٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٣٥ ، ص ٢٠١ .

(٥) المصدر السابق : ص ١٩٢ .

(٦) المصدر السابق : ٩ ج - ص ٣٠٤ ، ١١ ج - ص ١٩٢ .

(٧) المصدر السابق : ١١ ج - ص ١٩٢ .

ب- قتال أهل البغى :

أهل البغى أو البغاة : هم الذين يخرجون على الإمام يريدون خلعه ، أو منع الدخول في طاعته ، وبعبارة أخرى : هم قوم يرون أنه على باطل كفر أو معصية يجب قتاله بتأويلهم ، وفيهم منعة ، ويحتاج في كفهم إلى الجيش والقتال^(١) .

وقد قسم ابن حزم البغاة إلى قسمين : (٢)

١- قوم خرجوا على تأويل في الدين فأخطأوا فيه ، كالخوارج ومن جرى مجراهم من مختلف الأهواء المخالفة للحق .

٢- قوم أرادوا لأنفسهم دنيا فخرجوا على إمام حق .

ويرى ابن حزم أن من واجبات الإمام الجهادية قتال أهل البغى استناداً لقول الله تعالى : " وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله " (٣) .

ولكن هناك مجموعة من الضوابط حددها ابن حزم لقتال الفئة الباغية ، لأن قتالهم يختلف عن قتال المشركين ، وهذه الضوابط عبارة عن شروط يلتزم بها الإمام عند قتاله الفئة الباغية وهي :

١- عدم قتل أسرى البغاة ، فلا يحل أن يقتل منهم أسيراً لأنه قد صح عن الرسول ﷺ أنه قال : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زنى بعد إحصان ، أو نفس بنفس " (٤) . وأباح الله تعالى دم المحارب . وأباح رسول الله ﷺ دم من حد في الخمر ثم شربها . فكل من ورد نص بإباحة دمه فهو مباح الدم ، وكل من لم يبح الله تعالى دمه

(١) راجع : أبو محمد عبد الله بن قدامة : المغنى - تحقيق : محمد رشيد رضا - دار المنار - ١٣٦٧هـ -

ج ٨ - ص ١٠٤ وما بعدها ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفى : الفتح القدير - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٧٠ - ج ٦ - ص ٩٩ وما بعدها ، أبو يعلى الفراء : الأحكام السلطانية - ص ٥٨ .

(٢) ابن حزم - المحلى - ج ١١ - ص ٩٧ .

(٣) سورة المجزات : آية ٩ .

(٤) رواء البخارى : فتح البارى - ج ١٢ - ص ٢٠ .

ولا رسوله ﷺ " حرام الدم ، استناداً لقول الله تعالى : " ولا تقتلوا أنفسكم " (١) ، وقول رسول الله ﷺ : " إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام " (٢) .

٢- عدم الإجهاز على جرحى البغاة ، استناداً لفعل على بن أبى طالب حينما أمر مناديه أن ينادى يوم الجمل : " لا يذفق على جريح ولا يقتل أسير ولا يتبع مدبر " (٣) .

٣- يجب ألا يتبع مدبرهم إذا كانوا تاركين للقتال نهائياً متصرفين إلى بيوتهم ، أما إذا كانوا متحازين إلى فئة ، أو لاتذنب بمعدل ليعيدوا تجهيز أنفسهم ، أو هارين من الغالين لهم من أهل العدل ، إلى مكان يأمنون فيه لمجىء الليل ثم يعودون إلى معاودة القتال ، فعندئذ يتبعون " لأن الله تعالى افترض علينا قتالهم ، حتى يفيثوا إلى أمر الله تعالى ، فإذا فاعوا حرم علينا قتلهم وقاتلهم ، فهم إذا أدبروا تاركين لبغيهم واجعين إلى منازلهم أو متفرقين عما هم عليه ، فبتركهم البغى صاروا فائين إلى أمر الله ، وحيث قد حرم قتلهم ، وإذا حرم قتلهم فلا وجه لاتباعهم ولا شيء لنا عندهم ، وأما إذا كان إدهارهم ليتخلصوا من غلبة أهل الحق وهم باقون على بغيهم ، فقتالهم واجب علينا لأتهم لم يفيثوا بعد إلى أمر الله " (٤) .

٤- يجب ألا نغرم أموالهم ، لأنه لا يحل مال المحارب ولا مال الباغى ولا شيء منه ، لأنهما وإن ظلما فهما مسلمان ، ولا يحل شيء من المسلم إلا بحق ، وقد قال رسول الله ﷺ : " إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام " (٥) .

٥- بالنسبة لما أصابه الباغى من دم أو مال أو فرج ، فإن ابن حزم يرى أن من جهل حكم شيء من الشريعة ، فهو غير مؤاخذ به إلا فى ضمان ما أتلف من مال فقط ، لأنه استهلكه بغير حق ، فعليه متى علم أن يرده إلى صاحبه إن أمكن ، وألا يصير على ما فعل وهو يعلم ،

(١) سورة النساء : آية ٢٩ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ١٠٠ . والحديث رواه البخارى فى كتاب الفتن - راجع فتح البارى ٢٦/٣ ، وهو جزء من حديث طويل .

(٣) المصدر السابق : ج ١١ - ص ١٠١ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق : ج ١١ - ص ١٠٥ ، والحديث رواه البخارى فى كتاب الفتن ، راجع فتح البارى :

وجوب الدية في ذلك ، فهي على بيت المال ، استناداً لحديث الرسول : "إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا القتيل من هذيل وأتى عاقله ، فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتيلا ، فأهله بين خيرتين ، بين أن يأخذو العقل وبين أن يقتلوا"^(١).

٦- بالنسبة لأحكام أهل البغي ، فإن ابن حزم يرى أنه يجب على الإمام أن يحكم فيها بنفسه ، لأنه لا يجوز "أن يأخذ صدقه دونه أو يقيم حداً دونه أو يحكم بين اثنين دونه"^(٢).

٧- يجب ألا يستعان لقتالهم بمشرك أو معاهد أو ذمى ، وإن جاز أن يستعان بهؤلاء على قتال أهل الحرب والردة^(٣).

٨- فرض على الإمام وجميع أهل الإسلام مساعدة أهل البغي ، وإنقاذهم من أهل الكفر ومن أهل الحرب ، لأن أهل البغي رغم أنهم خارجون إلا أنهم مسلمون^(٤).

هذه هي الضوابط التي حددها ابن حزم لقتال أهل البغي ، فمتى تركوا القتال حرمت دماؤهم وكانوا إخواننا ، أما إذا استمروا في القتال والبغي ، فلا يحل لمسلم إعطائهم الأمان^(٥).

ج- قتال المعاريين :

يرى ابن حزم : أنه يجب على الإمام قتال المعاريين (قطاع الطرق) ، لأن جريمة قطع الطريق جريمة خطيرة لما فيها من المجاهرة بالإجرام ، وترويع الناس وأخذ أموالهم بالقوة والقهر ، وما يترتب على ذلك كله من إخلال خطير بأمن الدولة .

وقد عرف ابن حزم المعارب بأنه : "هو المكابر المخيف لأهل الطريق ، المفسد في سبيل الأرض ، سواء بسلاح أو بلا سلاح ، سواء ليلاً أو نهاراً ، في مصر أو في فلاة ، في قصر الخليفة أو الجامع ، سواء قدموا على أنفسهم إماماً أو لم يقدموا سوى الخليفة نفسه ، فعل ذلك بجنده أو غيره ، منقطعين في الصحراء أو أهل قرية ، سكاناً في دورهم أو أهل حصن

(١) المصدر السابق : ج١ - ص ١٠٧ ، والحديث مسند الإمام أحمد بن حنبل .

(٢) المصدر السابق : ص ١١١ .

(٣) المصدر السابق : ص ١١٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ١١٧ .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

كذلك ، أو أهل مدينة عظيمة أو غير عظيمة ، كذلك واحداً كان أو أكثر ، كل من حارب المار وأخاف السبيل ، يقتل نفس أو أخذ مال ، أو لجراحة أو لانتهاك فرج ، فهو محارب ، عليه وعليهم ، كثروا أو قتلوا ، حكم المحاربين^(١).

وفى هذا الصدد ، يرى ابن حزم : أن من واجبات الإمام الدفاع عن الحرم ، حتى يأمن كل مسلم على أهله وبيته فيخرج للعمل مطمئناً ، من تضرير بنفس أو مال . وفى هذا الواجب نلاحظ أن ابن حزم يركز على توفير الأمن لكل مسلم وحمايته والدفاع عنه ، حتى يستطيع كل فرد أن ينصرف إلى سبيل عيشه آمناً على نفسه وأهله وماله^(٢) .

والأصل فى عقوبة هذه الجريمة كما يرى ابن حزم قول الله تعالى : "إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون فى الأرض فساداً ، أن يقتلوا أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض"^(٣) .

ويسوى ابن حزم بين المسلم والنمى ، فى ضرورة عقوبة مرتكب هذه الجريمة ، ولكنه لايسوى بينهما فى طبيعة العقوبة ، فإذا ارتكبها مسلم فعقوبته مبينة فى الآية السابقة ، أما إذا ارتكبها ذمى فهو ليس محارباً حيثئذ ، لكنه ناقض لعقد الذمة فلا يجوز إلا قتله أو إسلامه^(٤) .

يظهر من حرص ابن حزم على ضرورة قتال الإمام للمحاربين ، مدى ما لهذه الجريمة من أثر خطير على المجتمع ، وما وصلت إليه الأندلس على عهد من فوضى واضطراب ، نتيجة ظهور الفتنة . وهذا ما دعا ابن حزم إلى اعتبار قتال المحاربين نوع من الجهاد ، الذى يجب على الإمام أن يقوم به .

يقول ابن حزم واصفاً الفتنة : "وأما سألتهم عنه من أمر هذه الفتنة ، وملابسة الناس بها ، مع ما ظهر من تربص بعضهم ببعض ، فهذا أمر امتحنا به ، نسأل الله السلامة ، وهى فتنة سوء أهلك الأديان ، إلا من وفى الله تعالى من وجوه كثيرة يطول لها الخطاب . وعمدة ذلك

(١) المصدر السابق : ج ١١ - ص ٣٠٨ .

(٢) ابن حزم : شتات من كتاب الإمامة - ص ٩٧ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ٣٠٠ ، والآية من سورة المائدة - رقم ٣٣ .

(٤) المصدر السابق : ص ٣٠٨ .

أن كل مدبر مدينة أو حصن فى شىء من أندلسنا هذه ، أولها عن آخرها ، محارب لله تعالى ورسوله ، وساع فى الأرض بفساد ، والذي ترونه عياناً ، من شنهم الغارات على أموال المسلمين من الرعية ، التى تكون فى ملك من ضارهم ، وإباحتهم لجندهم قطع الطريق على الجهة التى يقضون على أهلها . ضاربون للمكوس والجزية على رقاب المسلمين ، مسلطون لليهود على قوارع طرق المسلمين ، فى أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام ، معتذرون بضرورة لاتبيح ما حرم الله ، غرضهم فيها استددام نفاذ أمرهم ونهيمهم^(١) .

آداب السياسة عند ابن حزم

هناك مجموعة من النصائح يقدمها ابن حزم للإمام ، ويرفعها لمرتبة الواجبات وهى :

١- يجب أن يجعل الإمام يوماً فى الجمعة يركب فيه فتراه العامة كلها ، ولا يمنع منه مشتك كائنات من كان ، ويجعل سائر أيامه للنظر فى الأمور^(٢) . وهذه النصيحة لها ما يبررها لما آلت إليه الخلافة فى عصر ابن حزم ، حيث كثرت المؤامرات داخل البلاط ، وإدعاء الحجاب وغيرهم التكلم إلى الناس باسم الخليفة الذى لا يراه أحد

٢- يجب على الإمام أن يمنع أهل الفضل ، من الوصول إليه وملازمة دأره ومجلسه ، حتى لا يكون فى مجلسه من لا يجدى عليه مصلحة فى دينه ولادنياء ، وليفلق الباب دون ذلك جملة ، فلا يطعم أحد فى الوصول إليه لغير معنى^(٣) .

٣- يجب على الإمام أن يجعل عشى نهاره ، لمجالسة أهل العلم والفضل والعقل وحسن التدبير ، ليخوض معهم فى الفقه وفى سائر العلوم الشرعية ، وفى مذاكرة السياسة وأخبار الناس من السابقين ، فقد كان رسول الله ﷺ يجلس مع أصحابه ويذاكرهم ويشاورهم ويعلمهم ، وكذلك كان الخلفاء بعده^(٤) .

(١) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجوه التخليص - ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) ابن حزم : شلوات من كتاب السياسة والإمامة - ص ٩٨ .

(٣) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٤) المصدر السابق : ص ٩٨ - ٩٩ .

٤- لا يجب أن يقرب السلطان المتفرغين له "فلا شيء" أضر عليه من كثرة المتفرغين حواليه ، فالحازم يشغلهم بما لا يظلمهم فيه ، فإن لم يفعل شغلوه بما يظلمونه فيه ، وأما مقرب أعدائه فذلك قاتل نفسه^(١).

٥- يجب على السلطان أن لا يستمع للنصيحة "فما فى جميع العالم أضر من المنام (. . .) فما هلكت الدول ، ولا انتفضت الممالك ، ولا سفكت الدماء ظلماً ، ولا هتكت الأستار ، بغير النمايم والكذب ، ولا أكدت البغضاء إلا بهما ، ثم لا يحظى صاحبهما إلا بالمقت والخزى والذل"^(٢).

٦- إذا نزلت بالملك معضلة ليس عنده فيها يقين ، أى ليس له سند من قرآن أو سنة أو إجماع ، "شاو من أصحابه وولاة جنوده من يرجو عنده فرجاً من ذلك ، ويشاور فى الحروب أهل الحرب وساساتها ، ويسأل عن كل علم أربابه ، ولا يتكل على رأى أحد ، ولا يظلمهم على ما يختار من رأيهم ، فإذا انقضى ما عندهم ، أنفذ ما رآه مما سمع منهم ، أو من رأى نفسه إن رآه صلاحاً"^(٣).

ويمكننا القول أن ابن حزم وإن أخذ بمبدأ الشورى ، إلا أنه لم يأخذ بهذا المبدأ على إطلاقه وإنما قيده بقيدين هما :

أ- أنه قصر الشورى على الأمور التى لم يرد فيها نص ، فالشورى مقصورة على الأمور المباحة من شئون الحياة وأمور الدنيا ، دون الأمور الشرعية التى ورد بشأنها نص أو دليل من الأدلة الشرعية .

ب- إن مبدأ الشورى لم يرد عند ابن حزم على سبيل الوجوب وإنما على سبيل التنبه ، فلم يكن هذا المبدأ من المبادئ التى يلتزم بها الحكام وأفراد الأمة ، كما هو الحال فى الأنظمة الديمقراطية الغربية ، وإنما هو عمل مندوب ، إن قام به الحاكم أو المحكومون ، استمعوا عليه الثواب فى الآخرة والشكر فى الدنيا^(٤) .

(١) ابن حزم : الأخلاق والسير - ص ١١٩ .

(٢) ابن حزم : شرات من كتاب الإمامة - ص ١٠٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) انظر فى أن المشاورة تدب : ابن حزم : مختصر إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل - ص ١٣ .

خامساً : يمكننا القول أن تقديم النصح هو السمة الغالبة على الأئمة على مابقى من كتاب الإمامة لابن حزم ، فهو ما يفتأ بحث الإمام على انتقاء الوزير اللائق ، وعلى مشاورة أصحابه وولات جنده ، وأن يشجع العمارة والفلاحة ، وينتقى أئمة الصلاة . هذا اللون من التفكير السياسى والأخلاقي ، الذى تطفى عليه النفحة الوعظية والنصحية ، كان شائعاً لدى مفكرى المشرق من أدباء وفلاسفة خصوصاً فى القرنين الرابع والخامس الهجريين تحت اسم "تصحية الملوك" .

ثانياً : حقوق الإمام :

إذا قام الإمام بما عليه من الواجبات ، فإن له حقوقاً على الأمة حدها ابن حزم فيما يلى :

أ- **حق الطاعة :** إذا قام الإمام بالتزاماته تجاه الأمة ، فإن طاعته واجبة على أفرادها ، ولما كانت واجبات الإمام لمصلحة المسلمين ، فلا بد أن يطاع ، فإن أمر بشئء تقديراً منه للمصلحة العامة ، وجب اتباعه على جميع المسلمين ، إلا أن هذه الطاعة منوطة بما يلى :

١- إذا كان عمل الإمام مطابقاً للشرع ، أما إذا كان فعله منياً على مصلحته الشخصية فيما يتعلق بالأمر العامة ، لم ينفذ أمره لأنه لم يوافق الشرع بل خالفه . ويؤكد ابن حزم هذا المعنى بقوله : "الإمام واجبة طاعته ، ما قادنا بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ الذى أمر الكتاب باتباعها ، فإن زاغ عن شئء منهما ، منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق ، فإن لم يؤمن أذاه إلا بخلعه خلع وولى غيره" (١) .

٢- أن تكون هذه الطاعة فى الخير ، فكل داع دعا إلى خير ، من صلاة أو حج أو جهاد أو تعاون على بر وتقوى ، ففرض إجابته وعمل ذلك الخير معه ، لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (٢) وإن كل داع دعا إلى شر فلا يجوز إجابته ، بل فرض دفاعه ومنعه (٣) .

أدلة وجوب طاعة الإمام عند ابن حزم :

تضافرت الأدلة فى مصادر المشروعية ، على ثبوت الطاعة المفروضة لأولى الأمر الذى هو الإمام أو من ينوب عنه ، بنصوص قاطعة سواء فى القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة .

(١) ابن حزم : الفصل - ج - ص ١٠٢ .

(٢) سورة المائدة - آية ٢ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج - ص ١٧٧ .

فمن القرآن الكريم : "قوله تبارك وتعالى" يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم" (١).

ومن السنة النبوية :

- قول رسول الله ﷺ : "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ، ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة" (٢) .

- قول رسول الله ﷺ "من خلع يداً من طاعة ، لقي الله يوم القيامة لائحة له" (٣) .

يتضح مما تقدم ، أن الأمة ملزمة إلزاماً وجوبياً باتباع إمامها وطاعته في كل ظروف الحياة، وأن أهم حق من حقوق الإمام ، هو الطاعة له والالتقياد لأوامره ، بشرط مطابقتها للشرع وتحقيقها لمصلحة الأمة .

ب- حق النصرة :

من حقوق الإمام على الأمة أيضاً نصرته ، فإذا بغت عليه طائفة من الخارجين ، ففى هذه الحالة ، يجب على الأمة أن تقف إلى جانبه في قتال هذه الطائفة ، ودفعهم حتى يغيثوا إلى الحق .

وقتل البغاة واجب في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى : "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله" (٤) .

(١) المصدر السابق : ص ٨٧ ، والآية من سورة النساء - رقم ٥٩ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٩١ . والحديث رواه البخاري في باب الأحكام ، ورواه الترمذي في الجهاد ٢٩ ، وابن ماجه في الجهاد .

(٣) المصدر السابق : ج ١ - ص ٤٦ . والحديث صحيح مسلم كتاب الإمارة - باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين .

(٤) المصدر السابق : ج ١١ - ص ٩٧ ، والآية من سورة الحجرات - رقم ٩ .

ثالثاً : عزل الإمام عند ابن حزم

قضية عزل الإمام من القضايا الخطيرة التي اختلف حولها العلماء المسلمون ويمكن بهذا الصدد تمييز ثلاثة مواقف وهي :

الأول : العزل عند التحكك : يرى هذا الفريق أن الإمام إذا خرج عن الحق ، فهو مستحق للعزل ، ولكن إذا قدر على ذلك^(١) .

الثاني : الصبر على الإمام : يستنكر هذا الفريق عزل الإمام الجائر . وينسب الأشعري هذا الرأي إلى أصحاب الحديث فقد قالوا : "السيف باطل ولو قتل الرجال وسببت الذرية ، وأن الإمام قد يكون عادلاً ويكون غير عادل ، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقاً ، وأنكروا الخروج على السلطان ولم يروه"^(٢) كما يروي الملقط عن كثير من المحدثين والفقهاء ، أنهم كانوا يذهبون إلى : " الصبر تحت لواء السلطان على ما كان فيه من عدل أو جور ، ولا يخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا"^(٣) . كما أشار الباقلاني إلى نفس الرأي ونسبه إلى أهل الإثبات (الصفاتية والمشبهة)^(٤) . وهو رأى ابن تيمية أيضاً ، حيث ذهب إلى الصبر على الإمام وعدم محاربتة ، واستدل على ذلك بحديث الرسول : "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية"^(٥) على عدم مشروعية الخروج على أمراء الجور . وحديث الرسول : "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات ، مات ميتة جاهلية ، ومن قتل فقتلته جاهلية ، ومن خرج على أمتى يضرب برها وفاجرها ، ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يبقئ لذي عهد عهده ، فليس مني ولست منه "^(٦) ، فذم الرسول في هذا الحديث ، الخروج عن الطاعة ومفارقة الجماعة ، وجعل ذلك ميتة جاهلية ، لأن أهل الجاهلية لم يكن لهم رأس يجمعهم^(٧) .

(١) انظر آراء هذا الفريق في : التفتازاني : شرح العقائد النسفية - ص ١٠١ ، الجويني : الإرشاد - ص ٤٢٥ - ٤٢٦ ، الإيجي والجرجاني : المواقف وشرحها - ج ٨ - ص ٣٥٣ .

(٢) الأشعري : مقالات الإسلاميين - ج ٢ - ص ٤٥١-٤٥٢ .

(٣) محمد بن أحمد الملقط : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع - تحقيق : محمد زاهد الكوثري - مكتبة نشر الثقافة - القاهرة - ١٩٤٩ - ص ٢٢-٢٣ .

(٤) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني : التمهيد - تحقيق : الأب رتشارد يوسف مكارثي اليسوعي - المكتبة الشرقية - بيروت - ١٩٥٧ - ص ١٨٦-١٨٧ .

(٥) رواد مسلم : انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - ج ٤ - ص ٣٩٤ .

(٦) رواد مسلم والنسائي وابن حنبل - انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - ج ٤ - ص ٤٣ ، ج ٥ - ص ٧٣ .

(٧) تقي الدين بن تيمية : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية - تحقيق : د. محمد رشاد سالم - مكتبة دار المعرفة - القاهرة - ١٩٦٢ - ج ١ - ص ٣٨٦ .

وقد عزا ابن حزم هذا الرأي - عدم الخروج على الحاكم وإن جار - إلى بعض أهل السنة الذين اقتدوا في رأيهم بعثمان رضى الله عنه ، وجماعة من جلة صحابة رسول الله ، ممن رأوا القعود وامتنعوا عن القتال ، في عهد الفتنة بين على ومعاوية ، ولم ينتصموا إلى أحدهما ، كسعد بن أبي وقاص ، وأسامة بن زيد ، وعبد الله بن عمر ، ومحمد بن مسلمة ، وغيرهم . وهو أيضاً قول أحمد بن حنبل ، وهو قول أبي بكر بن كيسان الأصم ، وبه قالت الروافض كلهم حتى ولو قتلوا جميعاً ، ولكن إذا خرج الإمام الناطق ، فحينئذ يجب سلب السيف معه. (١)

وقد أورد ابن حزم عدة أدلة شرعية من القرآن والسنة استدلت بها أهل السنة في قولهم بالاكْتِفَاء بالقلب أو اللسان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذه الأدلة هي : (٢)
١- قوله تعالى : "واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق ، إذ قريا قريباً ، فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر" (٣) .

٢- حديث الرسول ﷺ حين سئل "أنقأتلهم يارسول الله ؟ قال لا ، ماصلوا" (٤) وفي بعضها إلا أن تروا كفراً . بواحاً عندكم فيه من الله برهان" (٥) .
٣- قوله ﷺ وجوب الصبر وإن ضرب ظهر أحدنا وأخذ ماله" (٦) .

٤- قوله ﷺ : "فإن خشيت أن يبهرك شعاع السيف ، فاطرح ثوبك على وجهك ، وقل : إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار" (٧) .

(١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧١ . وانظر موقف الشيعة في : مقالات الإسلاميين للأشعري - ج٢ - ص ٤٥١ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧٢ .

(٣) سورة المائدة - آية ٢٧ .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي .

(٥) رواد البخاري في كتاب الفتن رقم ٣ ، ورواه مسلم في الإمارة .

(٦) رواد مسلم - كتاب الإمارة حديث رقم ٥٢٠ .

(٧) رواد أبو داود في كتاب الفتن والملاحم رقم ٥٢٦١ ، وأخرجه أيضاً ابن ماجه في الفتن رقم ٣٩٥٨ في باب التثبت في الفتنة .

٥- قوله ﷺ : "كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل" (١١) .

هذه الأحاديث التي ذكرها ابن حزم كأدلة شرعية استدلت بها أهل السنة على موقفهم ، تفيد منع الثورة على الحاكم ، أو الخروج عليه بالقوة المسلحة رغم ظلمه واعتدائه على حقوق الرعية، ويعزل أهل السنة تمسكهم بهذا الرأي الذي يفيد عدم الخروج بسببين :

أ- الخوف من حدوث الفتنة واضطراب الأحوال والاعتداء على الحقوق واستحالة الأمر إلى فوضى ، ولأن "فى القيام إباحة الحريم وسفك الدماء وأخذ الأموال وهتك الأستار وانتشار الأمر" (١٢) . فهم يرون إذن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالاستنكار القلبي أو باللسان ، إن قدر على ذلك دون سل السيف والقتال ، ويطالبون الرعية بالطاعة والإبقاء على الحاكم رغم انتهاكه للمحرمات ، مخافة العواقب التي قد تنشأ عند اللجوء إلى العنف فى عزل الحاكم الجائر .

وقد اقتدى أهل السنة فى رأيهم هذا ، بعثمان رضى الله عنه ، والصحابه الذين ذكرهم ابن حزم عن رأوا التصود (١٣) . فقد كان الامتناع عن سل السيف ، هو الرأي الذى اختاره عثمان وثبت عليه، بل نهى غيره عن أن يبدأ بقتال ، يؤدى إلى سفك دم مسلم من أجل الدفاع عنه .
ب- أن الأحاديث التى تحت على الخروج وعلى التغيير باليد ، هى فى اللصوص دون السلطان (١٤) .

الثالث : الخروج والعزل بالقوة : ويضم هذا الفريق الخوارج والزيدية وكذلك المعتزلة . فقد قرر الخوارج أن الإمام إذا غير السيرة وجار ، وجب أن يعزل أو يقتل (١٥) وتعد الخوارج

(١١) مسند الإمام أحمد - ج٥ - ص- ١١ .

(١٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص١٧٤ .

(١٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(١٤) المصدر السابق ونفس الصفحة . وبعد تولى أهل السنة فى معظم عهود التاريخ الإسلامى للخلالة ، سبباً هاماً فى ميل الفكر السنى إلى المحافظة والتسليم بالأمر الواقع ، حيث يكتفى بالقلب واللسان دون استخدام اليد بشأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . لذلك فقد اتخذت كتاباتهم فى السياسة صورة النصائح التى تقدم للملوك والسلاطين ، فيما يجب اتباعه مع الرعية ومع حاشيتهم وبلاطهم ، وما يجب أن يراعى من آداب فى التحدث والتعامل مع الملوك ، وما يجب على الرعية من الطاعة للحكام .

(١٥) الشهرستانى : الملل والنحل - ص١١٦ .

هى أشد الفرق فى القول بالخروج على البيعة من الخلفاء والولاة . أما الزيدية فإنها ترى بأجمعها السيف والعرض على أئمة الجور ، وإزالة الظلمة وإقامة الحق ، وأى إمام من أئمتهم خرج يدعو إلى الكتاب والسنة وتحدى الظلمة ، وجب سل السيف معه ، وهى بأجمعها لا ترى الصلاة خلف الفاجر .^(١) أما المعتزلة فإنهم يوجبون الخروج على أئمة الجور ، بل ويرون نصرة الخارجين عليهم^(٢) .

كما ذكر ابن حزم بالإضافة إلى الفرق السابقة ، سلسلة طويلة من أسماء الصحابة والتابعين من أنصار هذا المذهب ، منهم على بن أبى طالب وكل من معه من الصحابة ، وهو قول أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير وكل من كان معهم من الصحابة ، وقول معاوية وعمر والنعمان ابن بشير ، وغيرهم من معهم من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين . وهو قول عبد الله بن الزبير ومحمد والحسن بن على ، وبقية الصحابة من المهاجرين والأنصار ، القائمين يوم الحرة رضى الله عنهم أجمعين^(٣) .

كما أن القول بالخروج " هو ما تدل عليه أقوال الفقهاء ، كأبى حنيفة والحسن بن حى وشريك ومالك والشافعى وداود وأصحابهم ، فإن كل من ذكرنا من قديم وحديث ، إما ناطق بذلك فى قتواه ، وإما فاعل لذلك بسل سيفه فى إنكار ما رأوه منكراً^(٤) " .

وتتجلى أهمية هذا رأى ، فى أن أصحابه الذين ذكرهم ابن حزم ، كان بيدهم مقاليد الأمور وتوجيه الدولة الإسلامية قولاً وعملاً ، وإسهاماتهم فى بناء الدولة فى كل مجالاتها ، وإثرانهم للفكر الإسلامى ، وعلمهم بالفقه ، وصحبتهم للرسول " ﷺ " ، ومعاصرته لدولة الراشدين ، هذا ما يجعل هذا الاتجاه أقوى وأحق بالرجحان من الاتجاه الآخر .

نقد ابن حزم لموقف أهل السنة السلبى تجاه الحاكم الجائر :

قبل البدء فى بيان موقف ابن حزم من قضية عزل الحاكم الجائر ، والوسائل المتبعة فى ذلك ، لابد من بيان النقد الذى وجهه لأهل السنة لموقفهم السلبى تجاه الحاكم الجائر ، والصبر والإبقاء عليه رغم ارتكابه للمحرمات والإضرار بصالح الدولة الإسلامية .

(١) الأشمري : مقالات الإسلاميين - ج١ - ص ٧٤ .

(٢) ابن أبى الحديد : شرح نهج البلاغة - ج٥ - ص ٧٨ - ٧٩ ، القاضى عبد الجبار : المغنى - ج ٢٠ - ق ١ - ص ٢٠٣ ، ق ٢ - ص ١٦٩ ، القاضى عبد الجبار : تثبيت دلائل النبوة - ج ١ - ص ٢٨٧ - ٢٨٣ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٧٢ .

وقد توقف ابن حزم ، عند حديث من الأحاديث التى احتج بها أهل السنة ، وهو قوله ﷺ : "وجوب الصبر وإن ضرب ظهر أحدنا وأخذ ماله"^(١) ووجه التقيد لهم من خلاله ، فقد بين ابن حزم أن أمر الرسول ﷺ للمسلمين بالصبر على أخذ المال وضرب الظهر ، ذلك حينما يكون بحق ، ويكون فى هذه الحالة من المفروض على المسلمين الصبر على الإمام ، وأما إن كان أخذ المال وضرب الظهر بباطل فمعاذ الله أن يأمر رسول الله ﷺ بالصبر على ذلك^(٢) .

ومن ناحية أخرى ، فإن ابن حزم يؤكد على أن أخذ مال المسلم أو الذمى بغير حق ، أو ضرب ظهرهما كذلك إثم وعدوان وحرام ، استناداً لقول الرسول : "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم"^(٣) .

وفى الوقت نفسه ، فإن ابن حزم يرى أن المسلم إذا كان قادراً على منع الظلم عن نفسه بأى وجه من الوجوه ، ولم يفعل ، فإنه يكون فى هذه الحالة معاوناً للظالم على الإثم والعُدوان . وهذا حرام بنص قول الله تعالى : "ولتعاونوا على الإثم والعُدوان"^(٤) .

أما سائر الأحاديث ، وقصة ابنى آدم ، التى استدلت بها أهل السنة ، فإن ابن حزم رأى أنه ليس لهم حجة فى شيء منها^(٥) .

كما يرد ابن حزم حجة أهل السنة لتركهم التغيير باليد ، لما يترتب على ذلك من حدوث الفتنة واضطراب الأحوال وإباحة الحريم وسفك الدماء وأخذ الأموال وهتك الأستار ، وقد فند ابن حزم هذه الحجة ودحضها بالعديد من الحجج^(٦) :

أولها : إن الذى يقوم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، لا يجوز أن يفعل شيئاً من هذه المنكرات ، المتمثلة فى إباحة الحريم وسفك الدماء أو هتك الأستار أو أخذ الأموال .

(١) رواه مسلم : كتاب الإمامة - حديث رقم ٥٢٠ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧٢-١٧٣ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٧٣ . والحديث رواه البخارى فى كتاب الفتن ، وراجع فتح البارى ج٣ -

ص ٢٦ ، وهو جزء من حديث طويل .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٦) المصدر السابق : ص ١٧٥ .

وثانيها : إن قتال أهل المنكر ممن يفعلون ماسبق ذكره ، هو واجب على القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأن مايفعله أهل المنكر ضد هؤلاء القائمين ، هو من المنكر الذى يكون القتال من أجل تغييره .

ثالثها : أنه لو كان الخوف مما ذكره أهل السنة من حجج تمنع استخدام القوة لتغيير المنكر مانعاً بحق ، لكان مثله أيضاً مانعاً من قتال من يعتدى على المسلمين من الكفار أو غيرهم ، وهذا مالا يقر به عقل ولاشرع ، على الرغم من أن الدفاع والتصدى للعدو قد يعرض المسلمين إلى سفك الدماء والتعرض للأسر أو ضياع الأموال ، فلا فرق فى استخدام القوة فى مواجهة الحاكم الظالم ، واستخدامها فى مواجهة الأعداء ، فهو كله جهاد ودعاء إلى القرآن والسنة .

أما بالنسبة لحجة أهل السنة بأن الأحاديث التى تحت على الخروج وعلى التغيير باليد فى اللصوص دون السلطان ، فقد ردها ابن حزم فذهب إلى أن رأيهم هذا باطل لأنه بدون برهان ، فلا أحد يستطيع الادعاء بأن تلك الأحاديث فى قوم دون قوم وفى زمان دون زمان ، والإدعاء دون برهان لايجوز ، وقد استدلل ابن حزم على رأيه بعدة أحاديث للرسول ﷺ هى :

١- قول الرسول حين سألته سائل عن طلب ماله بغير حق فقال عليه السلام : "لاتعطه . قال : فإن قاتلتى ؟ قال : قاتله . قال : فإن قتلتته ؟ قال : إلى النار ، قال : فإن قتلتنى ؟ قال : فانت فى الجنة أو كلاماً هذا معناه" (١) .

٢- حديث الرسول ﷺ "المسلم أخو المسلم لايسلمه ولايظلمه" (٢) .

٣- حديث الرسول ﷺ حينما قال فى الزكاة : "من سألها على وجهها فليعطها ، ومن سألها على غير وجهها فلا يعطها" (٣) .

وهذه الأحاديث كلها يرى ابن حزم : أنها تبطل زعم من تأول أحاديث القتال عن المال على اللصوص دون السلطان ، "لأن اللصوص لايطليون الزكاة وإنما يطلبها السلطان ، فاقصر عليه السلام معها إذا سألها على غير ما أمر به عليه السلام ولو اجتمع أهل الحق ما قاواهم أهل الباطل" (٤) .

(١) رواه مسلم فى كتاب الإيمان .

(٢) رواه البخارى باب لا يظلم المسلم ولايسلمه .

(٣) رواه البخارى فى كتاب الزكاة باب زكاة الفقم .

(٤) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧٤ .

مذهب ابن حزم فى عزل الحاكم الجائر وأدلتة على ذلك :

إذا كان أغلب أهل السنة يرون أن الإمام لا يجب عزله مهما جار مادام يقوم بأداء الصلاة ، فإن ابن حزم قال بعزل الإمام عند ارتكابه للمحرمات حتى وإن كان لم يدع الصلاة ، لأن الإمام الجائر مع ارتكابه للمحرمات وتشجيعه الفسق مقر بالإسلام معلن به لا بدع الصلاة^(١) .

ومن أمثلة هذه الأمور التى تخرج الإمام من إمامته : عدم الحكم بالكتاب والسنة ، ومخالفتة للتصوص القطعية ، لأن مقياس الحكم على الإمام وطاعته ، كتاب الله وسنة رسوله فإن قادتنا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وجب طاعته ، وإن زاغ عن شىء منهما منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق ، فإن لم يؤمن أذاه إلا بالخلع خلع وولى غيره^(٢) .

ومما يخرج الإمام من إمامته أيضاً : تمكين اليهود والنصارى من أمور المسلمين ، واتخاذهم جنوداً وأعواناً له ، إلزام المسلمين الجزية ، تشجيع الفسق وإباحة المسلمات للزنا ، حمل السيف على المسلمين بدون ذنب ، والاعتداء على نسايتهم وأطفالهم ، والإعتداء على أموال المسلمين^(٣) .

أدلة ابن حزم على القول بالخروج :

استند ابن حزم لبيان مشروعية الخروج والمقاومة باليد ، إلى أن القرآن الكريم والسنة النبوية ، قد أوجبا على الأمة متضامنة ومتكافلة ، الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، واستخدام القوة لتغيير المنكر ، كتفضيل أول . ويستند ابن حزم ومن قال بالخروج إلى عدة أدلة نقلية هى :^(٤)

- قوله تعالى : " ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"^(٥) .

(١) المصدر السابق : ص ١٧٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٠٢ .

(٣) ابن حزم : الفصل - ج٢ - ص ١٧٥ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٧٣ ، المحلى - ج٩ - ص ٣٦١ .

(٥) سورة آل عمران : آية ١٠٤ .

- قول الرسول ﷺ : "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان" (١) .

- قوله عليه السلام : "الطاعة فى معصية ، إنما الطاعة فى الطاعة ، وعلى أحذكم السمع والطاعة مالم يؤمر بمعصية : فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة" (٢) .

- قول الرسول ﷺ : من قتل دون ماله فهو شهيد ، والمقتول دون دينه شهيد ، والمقتول دون مظلمة شهيد" (٣) .

- قول الرسول ﷺ : لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليعنكم الله بعذاب من عنده" (٤) .

(١) رواه مسلم فى صحيحه فى كتاب الإيمان ، باب كون النهى عن المنكر من الإيمان .

يستخدم ابن حزم هذا الحديث للتدليل على المقاومة باليد وسل السيف ، مع أن الحديث لابن طريق واحدة من المقاومة وإنما يبين لنا ثلاث طرق هى : الإتيان الفعلى والإتيان القولى والإتيان القلبي . وليس تقديم الإتيان باليد على الإتيان باللسان والقلب بموجب البدء به فى القيام بهذا الواجب ، فذلك قلب للمنهج الحق وعكس للصورة السوية ، كل ما هنالك أن الحديث الشريف يرسم لنا طريق التدرج فى النهى عن المنكر ، فقد يأتى زمن لا يستطيع الناس معه غير الإتيان بالقلب وقد قيل فى معنى ذلك "أضعف الإيمان" أى أضعف زمن الإيمان ، إذ لو كان إيمان أهل زمانه قوياً لقدر على الإتيان القولى أو الفعلى ، وإننا نلاحظ أن الانتقال من وسيلة فى تغيير المنكر إلى الوسيلة التالية لها مقرون بشرط "الاستطاعة" وقد عبر الحديث عن ذلك بقوله "فإن لم يستطع" وفى ذلك بيان أن فقدان الاستطاعة هو المسوغ الذى يبيح للمؤمن أن يترك تغيير المنكر باليد ويعبر عن ذلك باللسان أو يترك كليهما ويقتصر على الإتيان بالقلب . وهكذا نرى أن الحديث الذى اعتمد عليه ابن حزم ينتج أكثر من طريقة لتغيير المنكر ولا يقتصر على طريقة واحدة وهى التغيير باليد ، وتستجد حين الحديث عن وسائل عزل الحاكم أن ابن حزم نفسه قد حدد وسائل سلمية فى البداية قبل استخدام اليد فى تغيير المنكر وعزل الحاكم الجائر .

(٢) رواه البخارى فى باب الأحكام ، ورواه الترمذى فى الجهاد : ٢٩ . وابن ماجه فى الجهاد .

(٣) رواه مسلم فى الإيمان : ٢٢٦ ، وأبو داود فى السنة رقم ٤٧٧٢ ، فى قتال اللصوص .

(٤) رواه أبو داود فى كتاب الملاحم رقم ١٧ باب الأمر والنهى ، ورواه الترمذى فى الفتى رقم ٩ ، وأحمد

تؤكد هذه الأحاديث التي استدلت بها ابن حزم والقائلون بالخروج على عدة أمور هي :

١- اعتبار الخروج بشهر السيوف لإزالة الظلم وتقرير الحقوق من الغروض الدينية التي تحجب على الجميع ، ولا يجوز لهم التخلي عنه أو التهاون فيه .

٢- إن الخروج ومقاومة المنكر لا يسقط عن الجماعة ، فإذا لم تقو على مجابهة المنكر لطغيانه ، أخذت المقاومة لوناً آخر ، كالمقاومة باللسان أو الإنكار القلبي ، إلى أن يقووا على إزالته بقوة السلاح .

٣- ربط الخروج على الظلم ، بواجب يعتبر من صحيح كيان الدولة في الإسلام ، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي يعتبر من عوامل قوة الدولة ، ومصدر بنائها على عناصر صحيحة تضمن لها القوة والاستمرار .

٤- تنوعت هذه الأحاديث المتقاعسين عن أداء هذا الواجب ، بعذاب الله لهم ، لعظم ما ينشأ عن هذا التقاعس من أضرار تلحق بالامة .

وكما اعتمد ابن حزم في حديثه عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على القرآن والسنة ، فقد اعتمد أيضاً على أعمال الصحابة ، في رصد المواقف المختلفة من عزل الحاكم ، فموقف الصحابة من الحاكم الجائر ، يعتبر أصلاً من الأصول بعد القرآن والسنة ، والتي اعتمد عليها العلماء والفقهاء في التعبير عن آرائهم بشأن هذه القضية . والمتتبع لمذهب الصحابة المتضمن للفكر والعسل معاً ، يرى وجود التجهيز غير عنهما ابن حزم ، الأول : مذهب القائلين بالصبر ، وقد عبر عنه ابن حزم وأورد أدلتهم ورد عليها ، والثاني : مذهب القائلين بالخروج ، وقد عبر عنه ودلل عليه كما أوضحنا في الصفحات السابقة .

وسائل عزل الحاكم عند ابن حزم :

مع إيمان ابن حزم بوجوب التغيير باليد مع أمثال هؤلاء الحكام ، فإنه يرى اتباع بعض أساليب المقاومة الهادئة إن كان متعذراً قتال هؤلاء الحكام ، وهذه الأساليب هي :

١- مخاطبة هؤلاء الحكام ونصحهم إن وقع شيء من الجور والظلم ، حتى وإن كان قليلاً^(١١).

٢- إذا لم يمكن مخاطبتهم ونصحهم ، وجب الإمساك للأكنة جملة واحدة ، إلا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذم جميعهم^(١٢).

(١١) ابن حزم : الفصل - ج٤ - ص ١٧٦ .

(١٢) انظر رسالة التلخيص لوجه التخليص - ص ١٧٤ .

٣- من عجز عن ذلك فتسعه "التقية" ، مع أن هذا لا يجوز ، لأن الناس إذا أنكرت المنكر بالقلب فقط ، فإنه لا يتغير ويظل كما هو^(١) . وقد قال الرسول "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"^(٢) وقال أيضاً "لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليعنكم الله بعذاب من عنده"^(٣) .

ولكن ابن حزم يدعو إلى الخروج والمقاومة بالبدن ، عندما تفشل الوسائل السلمية لإعادة هؤلاء الحكام إلى حظيرة الشريعة الإسلامية ، والإقلاع عن الجور والظلم ، فإن امتنع الإمام عن الظلم ورجع إلى الحق ، فلا سبيل إلى خلعه ويظل إماماً للمسلمين ، أما إذا امتنع عن القيام بواجباته ولم يرجع إلى الحق وجب خلع وإقامة غيره ممن يقوم بالحق ، وذلك استناداً لقوله تعالى : "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"^(٤) فلا يجوز التفريط في واجب من الواجبات التي كلف الله بها الإمام^(٥) .

وقياساً على القضية السابقة وهي عزل الإمام الجائر ، فإن ابن حزم يرى وجوب قتال كل من يعتدى على حقوق غيره حتى ولو كان السلطان ، يقول : "وهكذا إذا أريد بظلم فممنع من نفسه سواء أَرَادَهُ الإمام أو غيره ، لأن الله تعالى لم يفرق في قتال الفئة الباغية على الأخرى بين سلطان وغيره ، بل أمر تعالى بقتال من بنى على أخيه المسلم عموماً حتى ينفى إلى أمر الله تعالى"^(٦) .

وإذا لم يستطع المسلم القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإنه يجب أن لا يعين ظالماً على ظلم بيده ولا بلسانه ، ولا أن يزين له فعله ويصوب شره ، وأن يعاديه بنيتة ولسانه عند من يثق فيه ويأمن على نفسه عنده ، فإن اضطر للتعامل مع الظالم فيجب أن يعامله

(١) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان - باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الملاحم رقم ١٧ باب الأمر والنهي ، ورواه الترمذي في الفقه رقم ٩ ، وأحمد بن حنبل : ٣٨٨/٥ .

(٤) سورة المائدة - آية ٢ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ٤ - ص ١٧٦ .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ٩٨-٩٩ .

على نحو ما يضطر المسلم لمعاملة اليهود والنصارى ، فلا يزين له شيئاً من أمره ولا يعينه ولا يمدحه ، وإن أمكنه وعظه فليعظه^(١) .

رأى ابن حزم في التعارض بين نصوص الصبر والخروج :

إذا كان هناك نصوص تقول بالصبر ونصوص تقول بالخروج ، فإن ابن حزم تأييداً لرأيه الذي يقول بالخروج ، فقد ادعى أن الأحاديث التي تقضى بالمقاومة والتغيير ، هي الأوفق لفكر الشريعة والأكثر تعبيراً عن روحها ، وأن الأحاديث التي تأمر بالصبر وتنتهى عن الثورة والعنف ، تعبر عن الاتجاه الإسلامى الأول للمسألة والصبر على المكروه والإيذاء ، وقد نسخت هذه الأحاديث بالأحاديث التي تحث على المقاومة ووجوب إزالة المنكر ، لأن المسلمين قد عبروا مرحلة القلة والضعف إلى مرحلة الكثرة والقوة ، فلا مجال للتمسك بالأحاديث التي تدل على الصبر^(٢) . كما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باق مفترض لم ينسخ فهو الناسخ لخلافه بلا شك^(٣) .

كما اعتبر ابن حزم الآية "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ، فاصلحوا بينهما" ، فإن بقيت إحداهما على الأخرى ، فقاتلتا التي تبغى حتى تفى"^(٤) هي الأساس فى النظر وهي الحاكمة فى تلك الأحاديث ، فما كان موافقاً لها فهو الناسخ الثابت والمخالف لها هو المنسوخ^(٥) .

ونرى أن رأى ابن حزم فى النسخ لا يتناسب ورأيه فى كتاب "الإحكام فى أصول الأحكام" ، الذى يقول فيه : إذا تعارض الحديثان أو الآيتان أو الآية والحديث ، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك ، لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض ، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله ، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثله ، وكل من عند الله عز وجل ، وكل سواء فى باب وجوب الطاعة والاستعمال والافتراق^(٦) .

(١) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجه التخليص - ص ١٧٤ .

(٢) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧٣-١٧٤ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٣٦٢ .

(٤) سورة الحجرات : آية ٩ .

(٥) ابن حزم : الفصل - ج ٤ - ص ١٧٤ .

(٦) ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام - ج ٢ - ص ٢١ .

كما نرى أن حل هذا التعارض بين الأحاديث التي تحت على الصبر والأحاديث التي تحت على الخروج ، بأن عجز رئيس الدولة أو فساد ، منه ما يكون يسيراً بحيث يسهل علاجه بالنقد والنصح والإرشاد ، ومن ثم يجب الصبر عليه ، ومنه مالا يستقيم معه الأمر إلا بالسيف ومن ثم يجب سله والقيام بالثورة المسلحة .

وتوزيع هذا الفهم على الأحاديث التي يدعو بعضها إلى الصبر وعدم مخاشنة الحاكم ، وتلك التي تدعو إلى الخروج عليه بسل السيف أو الثورة ، بقصد إعمالها جميعاً ، ربما كان المخرج المقبول فيما يبدو أنه تعارض فيما بينها ، وربما كان الأوفق بما ذهب إليه ابن حزم من القول بالنسخ .

كما أن الآية التي جعلها ابن حزم حاكمة في تلك الأحاديث ، فإننا نجد فيها أن الأمر بقتال الفئة الباغية لا متعلق له بهذه المسألة ، ذلك لأن هذه الآية ، تحدد موقف المسلمين فيما إذا نشب قتال بين طائفتين منهم ، سواء أكانت إحدى هاتين الطائفتين من أفراد المسلمين ، أو سواء أكان هؤلاء الأفراد من أمراء العدل أو أمراء الجور ، فالقتال هنا ناشب وإراقة الدماء واقعة ، ومن ثم يتعين على المسلمين أن يتدخلوا أولاً بالصلح ، وليس بالقتال المباشر ضد الأمراء ، وإن كانوا إحدى الطائفتين ، ثم إذا لم يتم الصلح يجب قتال الفئة الباغية وهي التي أبت الصلح ، ولا مفر هنا من القتال فقد وقع مانهه الله عنه من فتنة وإراقة دماء ، والقتال هنا لا يعتبر فتنة لأنه مفروض لمنع البغي ومنع الفتنة .

والحق أن هذه الآية لو كانت تشهد لإحدى المجموعتين من النصوص ، فهي أكثر شهادة لعدم المنازعة منها لتغيير المنكر فهي تطلب الصلح أولاً وليس القتال .

الباب الثانى

علاقة المسلمين بغير المسلمين عند ابن حزم

الفصل الأول : أحكام أهل الذمة عند ابن حزم .

الفصل الثانى : حدود العلاقة السياسية بين المسلمين والحريين عند ابن حزم .

الفصل الأول

أحكام أهل الذمة عند ابن حزم

- أولاً : فئات أهل الذمة عند ابن حزم . ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم .
ثالثاً : واجبات أهل الذمة عند ابن حزم . رابعاً : نقض عقد الذمة عند ابن حزم .
تهديد :

يناقش هذا الفصل آراء ابن حزم ، فى قضية العلاقات بين المسلمين وبين الطوائف المختلفة غير الإسلامية ، من تعارف المسلمون على تسميتهم بـ "الذميين" ، وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، ومن لهم شبهة بأهل الكتاب من المجوس .

ونرى من جانبنا أن آراء ابن حزم فى هذه القضية ، على درجة من الأهمية والخطورة أكثر من أى فقيه أو مفكر سياسى آخر ، نظراً لأنها تتعلق بطوائف قمت بحضور قوى وفعال فى الأندلس على عهد ابن حزم ، كما حظيت بمكانة جعلتها فى أحيان كثيرة تستبد بأمر المسلمين ، وتحاول تقويض دولتهم ، كما أوضحنا فى الفصل التهديدى من هذا الكتاب .

أولاً : فئات أهل الذمة :

قبل عرضنا لفئات أهل الذمة التى تتمتع برعاية الدولة الإسلامية عند ابن حزم ، يجب أن نعرف معنى الذمة لفة واصطلاحاً .

الذمة فى اللغة تعنى : العهد والأمان والكفالة والحق والحرمة^(١) . أما فى الاصطلاح فيقصد بأهل الذمة : غير المسلمين ممن يلتزمون بأداء الجزية ، وهؤلاء لهم ذمة مؤبدة ، يقتضى التزامهم بأحكام القانون الإسلامى ، لأنهم يقيمون إقامة دائمة فى الدار التى يجرى عليها حكم الله ورسوله ، ومن ثم فإن النظام العام للدولة يحتم سريان القانون الإسلامى عليهم^(٢) . وبذلك فهم يعدون من مواطنى الدولة الإسلامية ، قصفة المواطن تنسحب على المسلم والذمى على حد سواء .

(١) المعجم الوسيط : قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى وآخرون - القاهرة - ١٩٦٠ - ج١ - مادة : ذمة - ص ٣١٥ .

(٢) ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة - تحقيق : صبحى الصالح - مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٩٦١ - ج٢ - ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

وفى هذا الصدد ، فإننا لاتفوق على التعريف الذى قال به أحد الباحثين ، بأن أهل الذمة هم المعاهدون من النصارى واليهود وغيرهم ممن يقيم فى دار الاسلام ،^(١) لأن هذا التعريف يخلط بين المعاهدين وأهل الذمة ، كما أنه لا يميز بين من يقيم إقامة دائمة وهو الذمى ، وبين من يقيم إقامة عارضة وهو المستأمن أو المعاهد .

أما عن فئات أهل الذمة التى يكون لها الحق فى التمتع برعاية الدولة الإسلامية وحمايتها ، فقد اختلف الفقهاء فى تحديدها ، ومرجع هذا الخلاف بين الفقهاء ، هو اختلاف اللزميين فى العقائد أو الأديان التى ينتمون إليها . ويهنا فى هذا المقام بيان رأى ابن حزم مقارناً برأى العديد من الفقهاء الذين يمثلون المذاهب الفقهية المختلفة .

يرى ابن حزم أن الذمة تعطى لفتيتين وهما :^(٢)

١- أهل الكتاب من اليهود والنصارى : وهؤلاء يجب منح الذمة لهم ، استناداً لأية الجزية التى تنص صراحة على عقد الذمة لأهل الكتاب من غير المسلمين ، تقول الآية : "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ، من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"^(٣).

٢- المجوس : الفئة الثانية من فئات أهل الذمة عند ابن حزم هى فئة المجوس ، فهم وإن كانوا من غير أهل الكتاب - كما هو الأمر فى الفئة الأولى - إلا أن السنة وهى المصدر الثانى من التشريع الإسلامى - قررت هذا الحق" فقد صح أنه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس هجر ، وصح أنهم من أهل الكتاب ، ولولا ذلك ما خالف رسول الله ﷺ كتاب ربه تعالى"^(٤).

أما بالنسبة للمشركون ، فقد اختلف الفقهاء بصدد دخولهم فى الذمة من عدمه ، فبعضهم يذهب إلى عدم جواز منحهم الذمة ، ويمثل هذا الفريق ابن حزم ، فيرى أنه لا يجوز عقد الذمة

(١) د. عبد الكريم زيدان : أحكام اللزميين والمستأمنين - منشورات جامعة بغداد - ١٩٧٦ - ص ٢٢ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٦ ، ويشارك ابن حزم الرأى فى إعطاء الذمة لفتتى أهل الكتاب والمجوس ، جميع الفقهاء بكافة مذاهبهم . انظر على سبيل المثال : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج ٦ - ص ٤٨ ، ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤٩٦ ، أبو اسحاق إبراهيم الشيرازى : المهذب فى فقه مذهب الإمام الشافعى - دار الكتب العربية الكبرى - القاهرة - ١٩١٤ - ج ٢ - ص ٢٦٦ .

(٣) سورة التوبة - آية ٢٩ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٦ .

لهم أو أخذ الجزية منهم ، وإنما يرى وجوب قتلهم اعتماداً على قوله تعالى : "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" (١) . وقول الرسول الله ﷺ : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها" (٢) .

ويرى البعض الآخر جواز منح الذمة لجميع غير المسلمين ، فبحسب عبد الله بن الأوثان من العرب ، ويستدلون على ذلك بأخذ الرسول الجزية من المجوس ، فدل ذلك على جواز الاعتراف بغيرهم بها . أما إنكارهم منح الذمة لعبد الأوثان من العرب ، فقد برره هذا الفريق بأن الرسول لم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، كما يستدلون بقوله تعالى "واقتلوهم حيث وجدتموهم" (٣) .

ويرى البعض الثالث جواز الاعتراف بالذمة لجميع غير المسلمين ، وثنيين كانوا أو غير وثنيين ، من العرب أو من غير العرب (٤) .

ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم :

إن عقد الذمة الذي يعقده أهل الذمة مع المسلمين ، يثبت لهم حقوقاً ويفرض عليهم واجبات . وسوف نتحدث أولاً عن حقوق أهل الذمة التي حددها ابن حزم في أربعة حقوق هي :

١- حرية الاعتقاد :

يكنل القانون الإسلامي لأهل الذمة - إذا ما التزموا بأداء الجزية وقبول جريان أحكام القانون الإسلامي عليهم - حرية معتقداتهم ، وعلى المسلمين ألا يتعرضوا لهم فيها ، ولا يجوز أن يغبن الذمي في دينه ، أو ينقص من حقوقه ، مالم يرتكب ما يخل بالقانون الإسلامي (٥) .

(١) سورة التوبة - آية ٥ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٤٥ ، والحديث ، سنن البيهقي : ج٩ - ص ١٨٧ ، وإلى نفس الرأي يذهب ابن قدامة : المغني - ج٨ - ص ٥٠ ، محمد بن أحمد الشريفي الخطيب : مغني المحتاج إلى شرح المنهاج ، مطبوع على متن المنهاج للنووي - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٣٣ - ج٤ - ص ٢٤٤ .

(٣) انظر على سبيل المثال : ابن الهمام الحنفي : فتح القدير - ج٦ - ص ٤٩ . والآية من سورة النساء - آية ٨٩ .

(٤) انظر على سبيل المثال : محمد عرفة النسوتي : حاشية النسوتي على الشرح الكبير - مؤسسة الباي الحلبي - د٥ - ج٢ - ص ٢٠١ .

(٥) ابن القيم : أحكام أهل الذمة - ج٢ - ص ٦٩٨ ، حيث يذكر حديثاً عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ صالح أهل نجران ، وكان من بين بنود هذا الصلح "لا يهزم لهم بيعة ، ولا يخرج لهم قس ، ولا يفتنون عن دينهم ، مالم يحدثوا حدثاً أو يأكلوا الربا" .

فلهم إعادة ما تهدم من كنائسهم ومعابدهم - على اختلاف فى التفاصيل بين القرى والمدن - ولهم دق النواقيس وممارسة شعائرهم الدينية ، بما لا يمس شعائر المسلمين ، باعتبار الأخيرة من النظام العام فى الدولة الإسلامية^(١).

واستناداً لهذه الرؤية الإسلامية ، يؤكد ابن حزم هذه الحرية لأن الإسلام أقرها ، بمعنى أنه لا يكره الذمى على اعتناق الإسلام وإن كان يدعى إليه ، وهذا الحق واضح إذ لو لم يكن مقررأ مضموناً لأهل الذمة لما شرع عقد الذمة ولما جاز ، لأن عقد الذمة يتضمن إقرار الذمى على عقيدته وعدم التعرض له بسبب ديانتة .

يقول ابن حزم فى هذا : "مانكره أهل الكتاب على الإسلام ولا على الصلاة ولا على الزكاة ولا على الصيام ولا الحج ، لكن متى كان لهم حكم ، حكمتا فيه بحكم الإسلام"^(٢) .

ورغم حرية العقيدة التى يقرها ابن حزم ، إلا أنه يقيد هذه الحرية بعدة شروط ، وهى ألا يبنى الذميون فى مدينتهم ولا ماحولها ديراً ولا كنيسة ولا صومعة راهب ، وألا يحددوا ما خرب من الكنائس الموجودة ، وألا يضربوا ناقوساً إلا ضرباً خفيفاً لا يسمعه المسلمون ، وألا يرفعوا أصواتهم بالقراءة فى كنائسهم فى شئ من حضرة المسلمين^(٣) .

وحرية العقيدة التى يؤكدھا ابن حزم ، يرى أنها لأهل الذمة فقط ، الذين يدينون بدين كتابى من اليهود والنصارى أو المجوس ، أما إذا كانوا لا يدينون بدين كتابى أو من غير المجوس ، فإن ابن حزم يرى إجبارهم على الدخول فى الإسلام أو معاربتهم "فلا يترك أحد على غير دين الإسلام إلا من صح النص على إقراره وأن النبى عليه السلام أقرهم"^(٤) ومن لاتص

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٦ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٦٥ ، شمس الدين الرملى : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - المطبعة البهية - القاهرة - ١٣٠٤هـ - ج ٧ - ص ٢٣٩ ، القاضى أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم : الخراج - تحقيق : إحسان عباس - دار الشروق - بيروت والقاهرة - ١٩٨٥ - ص ٢٦٧ - وما بعدها .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ١١ - ص ١٦٠ .

(٣) المصدر السابق : ج ٧ - ص ٣٤٦ .

(٤) ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام - ج ٥ - ص ١١٢ .

فيه فهو داخل فى قوله تعالى ("فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد" ، فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) " (١) .

٢- حق الحماية :

إذا أدى الذمى الجزية ، وقبل جريان أحكام القانون الإسلامى عليه ، فيجب إسباغ الحماية عليه والودود عنه . وهذا رأى جميع الفقهاء (٢) .

ويؤيد ابن حزم أيضا هذا الحق . وهذه الحماية تشمل : حمايتهم من كل عدوان خارجى ، ومن كل ظلم داخلى .

أما الحماية من الاعتداء الخارجى ، فيجب لهم ما يجب للمسلمين ، وعلى الإمام أو ولى الأمر ، أن يوفر لهم هذه الحماية . يقول ابن حزم : "إن من كان فى الذمة وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه ، وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكرارخ والسلاح ، وغوث دون ذلك صوناً لمن هو فى ذمة الله تعالى وذمة رسوله ، فإن تسليمه دون ذلك إهمال لعقد الذمة" (٣) .

أما الحماية من الظلم الداخلى ، فإن ابن حزم يرى أنه يجب حماية أهل الذمة من أى مفتصب لأنفسهم وأموالهم ، فلا يحل مال الذمى إلا بما أباح الله عز وجل ورسوله فى القرآن والسنة ، استناداً لقوله تعالى : "لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم" (٤) وقول رسول الله : "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام" (٥) .

(١) المصدر السابق : ص ١١٣ . والآية من سورة التوبة - رقم ٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال : ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٥٠٤ ، النسوى : حاشية النسوى على الشرح الكبير - ج ٢ - ص ٢٠٠-٢٠١ ، الشيرازى : المهذب - ج ٢ - ص ٢٧٢ .

(٣) رغم أن هذه العبارة ساقطة من النسخة المتداولة حالياً لكتاب ابن حزم : مراتب الإجماع فى العبادات والمعاملات والاعتقادات - مكتبة القدسي - القاهرة - ١٩٣٨ ، فإن أبا العباس أحمد بن الريس القرافى ، قد أوردها فى كتابه : الفروق - المطبعة التونسية - تونس - ١٩٨٤ - ج ٣ - ص ٢٠ على أنه قرأها فى كتاب مراتب الإجماع المتداول فى عصره ، وهذا يدل على أن يد الناسخ امتدت إلى أكثر من موضع من هذا الكتاب .

(٤) سورة النساء - آية ٢٩ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج ٨ - ص ١٣٤-١٣٥ . والحديث رواه البخارى فى كتاب الفتن ، وهو جزء من حديث طويل .

٣- حرية العمل والكسب :

يرى ابن حزم : أن لأهل الذمة ، الحق فى حرية العمل ومباشرة النشاط الاقتصادى الذى يرغبون فيه ، شأنهم فى ذلك شأن المسلمين ، يقول : "لا يحل للذمى من البيع والتصرف ، إلا ما يحل للمسلم ، لأنه لم يأت قرآن ولا سنة بالمنع من ذلك" (١) .

كما يحق للذمى مشاركة المسلم " فلا بأس من مشاركة المسلم للذمى إذا كانت الدراهم عند المسلم وتولى العمل بها" (٢) .

وقد استند ابن حزم فى رأيه بحرية العمل والمشاركة للذمى ، بعمل الرسول ﷺ " فقد عامل أهل خيبر - وهم يهود - فى الزرع والفرس ، وأيضاً قد ابتاع رسول الله طعماً من يهودى بالمدينة ، ورهنه درعه ، فمات عليه السلام وهى رهن عنده ، فتجارتهم جائزة ومعاملتهم جائزة ، ومن خالف هذا فلا يبرهان له (٣) .

ولكن رغم حرية العمل للذمى ، إلا أن هناك محظورات أهمها : معاملات الربا ، فهى محظورة عليه كما هى محظورة على المسلم . يقول ابن حزم : "الربا فى كل أحكامه بين المسلم والذمى ، وبين المسلم والحرى ، وبين الذميين ، كما هى بين المسلمين ولا فرق" (٤) .

كما أنه لا يجوز للذميين بيع الخمور والمخدرات فى أوصار المسلمين (٥) .

وهناك محظور آخر ذكره ابن حزم وهو : إذا استصلح ذمى أرض موات فلا تكون له ولا يملكها "فلا تكون الأرض بالإحياء إلا لمسلم ، وأما الذمى فلا ، لقول الله تعالى :

(١) ابن حزم - المحلى - ج ٨ - ص ١٢٥ .

(٢) المصدر نفسه ونفس الصفحة . وإلى نفس رأى يلعب المناظرة فتجوز عندهم المشاركة ، انظر ، ابن قدامة : المغنى - ج ٥ - ص ١-٢ . ويخالف رأى ابن حزم والمناظرة رأى الشافعية ، فعندهم يكره للمسلم أن يشارك غير المسلم فى المعاملات المالية ، انظر محمد بن إدريس الشافعى : الأم - المطبعة الأميرية - بولاق - ١٣٢٢ - ج ٥ - ص ٢٠٥ .

(٣) ابن حزم - المحلى - ج ٨ - ص ١٢٥ .

(٤) المصدر السابق : ص ٥١٤ .

(٥) المصدر السابق : ج ٧ - ص ٣٤٦-٣٤٧ .

(إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده) ^(١) وقوله تعالى : (إن الأرض يرثها عبادي الصالحون) ^(٢) ونحن أولئك لا الكفار ، فنحن الذين أورثنا الله تعالى الأرض ^(٣) .

٤- كفالة فقراء أهل اللمة :

يرى ابن حزم أنه يجوز كسوة أهل اللمة وإطعامهم إذا كانوا مساكين ، وذلك من كفارة اليمين ، لأنه لم يأت نص بتخصيص المسلمين بها ^(٤) .

ولكن رغم هذا فإن ابن حزم يرى أنه لا يعطى كافر صدقة ، مستشهداً بحديث الرسول ، حينما بعث معاذاً إلى اليمن وقال له : "فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقراتهم" ^(٥) . فالصدقة إنما جعلها الرسول لفقراء المسلمين فقط ^(٦) .

كما يرى أنه لا يجوز إعطاء الذمي من الزكاة ، فقد جاء النص فيها أن تؤخذ من أغنياء المسلمين فتد في فقراتهم ، فلا يصرف منها على أهل اللمة ^(٧) .

(١) سورة الأعراف - آية ١٢٨ .

(٢) سورة الأنبياء - آية ١٠٥ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٨ - ص ٢٤٣ . وإلى نفس الرأي يذهب الشافعية والزيدية والشيعة الإمامية ، انظر على التوالي : الشيرازي : المذهب - ج ١ - ص ٤٢٩ ، عبد الله بن أبي القاسم من مفتاح : شرح الأزهاري المنتزع من الفيت المندرج لكلمات الأزهاري - القاهرة - ١٣٣٢هـ - ج ٣ - ص ٣١٩ ، أبو جعفر الطوسي : الخلاف - مطبعة الحكمة - قم - إيران - د.ت - ج ٢ - ص ٢٢٢ . أما عند المناهضة فإن الذمي يملك الأرض الموات بالإحياء محتجين بقول الرسول : "من أحيا أرضاً ميتة فهي له " ، وبأن التملك عن طريق إحياء الموات سبب من أسباب الملك فيستوى فيه المسلم والذمي كسائر أسباب الملك الأخرى . انظر : ابن قدامة : المغنى - ج ٥ - ص ٥١٥ - ٥١٦ . وعند المالكية يملك الذمي الأرض بالإحياء فيما يحد لاتباعاً قرب من العمران . انظر أبو عبد الله الخطاب : مواهب الجليل لشرح مختصر أبي الضياء سبلى خليل - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٣٢٨هـ - ج ٥ - ص ١٠ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٨ - ص ٧٥ .

(٥) سنن الترمذي - ج ٣ - ص ٢١ .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج ٦ - ص ١٤٦ .

(٧) المصدر السابق : ج ٨ - ص ٧٥ . والواقع أن في هذه المسألة شيئاً من الخلاف ولكن الجمهور الأعظم من فقهاء المسلمين من مختلف المذاهب ، لا يرون إعطاء الذمي شيئاً من الزكاة ، محتجين بحديث معاذ . انظر : الخطاب : مواهب الجليل - ج ٢ - ص ٣٤٣ ، ابن مفتاح : شرح الأزهاري - ج ١ - ص ٥٢٠ ، أبو بكر الجصاص : أحكام القرآن - ج ١ - ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

ثالثاً : واجبات أهل اللزمة عند ابن حزم :

حدد ابن حزم ثلاثة واجبات على الذمى أن يقوم بها وهى :

١- أداء الجزية : ^(١١)

الجزية مقابل الحماية والأمن ، اللذين يكفلهما القانون الإسلامى للذمى ، وهو ماقرره أحد الفقهاء بقوله : "ويلتزم لهم - أى الإمام - ببذلها حقان : أحدهما : الكف عنهم . والثانى : الحماية لهم ، ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين" ^(١٢) .

فالكف عنهم يعنى : عدم المساس بحرياتهم وحقوقهم وأموالهم . وحمايتهم تقتضى كفالة المدافعة عنهم ضد أى اعتداء يقع عليهم من داخل الدولة الإسلامية أو خارجها ، بحيث إذا لم يستطع المسلمون توفير الحماية لهم فلا يجوز استيفاء الجزية منهم لانتقاء المقابل لها .

ومما يؤكد أن الجزية مقابل الحماية ، ما ورد فى صلح خالد بن الوليد مع أهل الحيرة ، حيث ورد فى هذا الصلح التزامات على أهل الشام ، إن أدوها "فلهم ما للمعاهد وعلينا المنع لهم" ^(١٣) .

وقد ثبتت الجزية عند ابن حزم بالكتاب والسنة ، فمن الكتاب قوله تعالى : "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون" ^(١٤) .

(١١) هناك العديد من الدراسات الهامة التى تناولت مسألة الجزية ، ولعل أبرزها ، دراسة دانييل دينيت : الجزية والإسلام - ترجمة : فوزى جاد الله - دار الحياة - بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين - بيروت - نيويورك - ١٩٦٠ ، والتى قند فيها آراء يوليوس فلهاوزن فى كتابه : الدولة العربية وسقوطها - ترجمة يوسف العشى - دمشق ١٩٥٦ ، الذى زعم فيه : أن الجزية والخراج مجرد "إتاوة" فرضها العرب وقت الفتح على غير المسلمين ، مما ساعد على سقوط الدولة العربية الإسلامية . انظر تفاصيل هذه الآراء ورد دانييل دينيت عليها فى كتابه : الجزية والإسلام - ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٣ .

(٣) انظر : أبو يوسف : الخراج - ص ٣٠٦ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٥ ، والآية من سورة التوبة - آية ٢٩ . ومعنى الصغار كما عرفه ابن حزم هو : "أن يجرى حكم الإسلام على الكفار ، وألا يظهروا شيئاً من كفرهم ، ولا مما يحرم فى دين الإسلام" . انظر : المصدر السابق - ص ٣٤٦ = .

وأما السنة فقد ثبت عن الرسول ﷺ أنه أخذ الجزية من مجوس هجر^(١).
ومن الأثر أيضاً أن رسول الله قد بعث معاذ بن جبل إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ عن كل
حالم وحاملة ، من أهل الذمة ديناراً أو قيمته من المعافر^(٢) .
وفى كتاب رسول الله إلى أهل اليمن : "من كره الإسلام من يهودى أو نصرانى ، فإنه
لا يحوّل عن دينه ، وعليه الجزية ، على كل حالم ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، دينار وإف من
قيمة المعافر أو عرضه"^(٣) .

الفتاى التى تجب عليها الجزية عند ابن حزم :

تراعى الشريعة الإسلامية قدرات أهل الذمة المالية ، وفى هذا النطاق قرر ابن القيم : عدم
وجوب الجزية على الشيخ الفانى والزمن والأعمى والمريض الذى لا يرجى شفاؤه ، وزائل العقل ،
حتى لو كانوا موسرين . ويضع ابن القيم أساس هذه القاعدة بقوله : "قواعد الشريعة كلها
تقتضى ألا تجب الجزية على عاجز لقوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا ما أتاها)^(٤) ، ولا
واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة"^(٥) .

= وقد لى بعض الفقهاء معنى كلمة "الصغار" التى وردت فى آية الجزية بأنه : التزام الذمى بارتداء زى
معين ، وإهانته ، والتمييز فى المعاملة بينه وبين المسلمين . انظر : الماودى : الأحكام السلطانية -
ص ١٨٢-١٨٣ ، ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٥٣٧ ، الشيرازى : المذهب - ج ٢ - ص ٢٧٠ ، أبو عبيد
القاسم بن سلام : الأموال - تحقيق : محمد خليل هراس - مكتبة الكليات الأزهرية - دار الفكر - القاهرة -
١٩٧٦ - ص ٥٣ وما بعدها .

وقد ذكر ابن القيم "اختلاف الناس فى تفسير الصغار الذى يكون عليه الذمى وقت أداء الجزية ، فقال
عكرمة : أن يدفعها وهو قائم ، ويكون الآخر جالساً . وقالت طائفة : أن يأتى بها بنفسه ماشياً لا راكباً ،
وطال وقوفه عند إتيانه بها ، ويجر إلى الموضع الذى تؤخذ منه بالعنف ، ثم تجرده ويمتنه" .
وقد رد ابن القيم هذه الدعاوى وقال : "الصغار فى آية الصغار هو التزامهم بجرىان أحكام الله عليهم ،
وإعطاء الجزية ، فإن التزام ذلك هو الصغار" . انظر : أحكام أهل الذمة - ج ١ - ص ٢٣ ، ٢٤ . وانظر أيضاً :
مقدمة الكتاب - ص ٧ .

(١) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٤٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٤٧-٣٤٨ .

(٤) سورة الطلاق - آية ٧ .

(٥) ابن القيم : أحكام أهل الذمة - ج ١ - ص ٦٢ .

ورأى جانب الفئات السابقة التى تعفى من أداء الجزية ، يقرر بعض الفقهاء عدم وجوبها على غير المحاربين من أهل الذمة ، كالرهبان فى الصوامع والديارات ، لأنهم ليسوا من أهل القتال ، والفلاحين الذين لا يقاتلون ، والحراثين ، كما لا تجب على الفقراء منهم . وتنتج الذمة للنساء من غير جزية ، ولو بذل الجزية ترد إليهن^(١) . وبذلك انحصرت الجزية فيمن يستطيع القتال من غير المسلمين ، الذين كان يجب عليهم الجهاد لو كانوا مسلمين .

وقد وجه ابن حزم النقد لبعض الفقهاء الذين رأوا إعفاء بعض الفئات من الجزية . فعنده أنها تجب على أهل الكتاب والمجوس^(٢) . ولم يفرق بين حر أو عبد وبين غنى أو فقير ، وبين ذكر أو أنثى ، أو بين راهب أو غير راهب ، فالكل عنده سواء فى وجوب دفع الجزية وخاصة من البالغين استناداً لقول الله تعالى : "حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"^(٣) فلم تحدد الآية فئة معينة من أهل الذمة ، ولهذا فقد وجه ابن حزم النقد لمن يرى إعفاء بعض الفئات من الجزية ، وذلك على النحو التالى :

أ- نقد ابن حزم لمن اشترط الذكورة فى دفع الجزية :

رد ابن حزم آراء من اشترط الذكورة فى دفع الجزية ، بأن الدين لازم للنساء ، كلزومه للرجال ، ولم يأت نص بالترقية بينهما فى دفع الجزية .

وأما القول بأن الجزية لا تؤخذ من النساء ، لأنهن لسن من أهل القتال فلا تجب عليهن الجزية ، فإن ابن حزم رده بأنه إذا لم تؤخذ جزية من النساء فيمكن ألا تؤخذ من المرضى ولا من أهل بلدة من بلاد الكفر لزموا بيوثهم وأسواقهم ولم يقاتلوا مسلماً ، لأن كل هؤلاء لم يحاربوا ، فيجب أن يقاتل أهل الأوثان على الإسلام ، ويقاتل أهل الكتاب على الجزية . وهذا عام للرجال والنساء ، والتمييز بينهما فى وجوب أخذ الجزية لا يجوز ، وأيضاً لا يحل أن يبقى

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية - ص ١٨٣ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٥٩ ، تنق الدين الفتوحى : منتهى الإرادات فى جمع المتن مع التنقيح وزيادات - تحقيق : عبد الفتى عبد الحالى - مكتبة دار المعروية - القاهرة - ١٩٦١ - ج ١ - ص ٣٣ ، ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٥٠٧ وما بعدها ، أبو يوسف : الخراج - ص ٢٧٢ وما بعدها .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٥ .

(٣) سورة التوبة : آية ٢٩ .

مخاطب مكلف لا يسلم ولا يؤدي الجزية ولا يقتل ، لأنه خلاف القرآن والسنة . ولا خلاف بين أحد في أن النساء مكلفات باعتناق الإسلام مثلما يلزم الرجال ، وأيضا لايحل إبقاؤهن على الكفر بغير قتل ولا جزية . وقد صرح عن النبي أنه قال : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بما أرسلت ، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله" (١) ولا خلاف في أن هذه اللوازم كلها على النساء كما هي على الرجال ، وأن أموالهن في الكفر مغنومة كأموال الرجال ، ولهذا لاتعصم دماؤهن وأموالهن ، إلا بما يعصم الرجال به أموالهم ودماءهم ، من الإسلام أو الجزية إن كن كتابيات (٢) .

كما رد على احتجاج من يقول بعلم أخذ الجزية من النساء وأخذها من كل ماعدا النساء والصبيان ، استنادا لنهاى عمر بن الخطاب عن أخذ الجزية من النساء فيقول لهم : أنتم من خالفتم هذا الحكم فاسقطتم الجزية عن المعتقين والرهبان رغم قول عمر بن الخطاب بأخذها من الجميع ماعدا النساء . كما أنه لا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ فمن الأثر أن رسول الله بعث معاذ بن جبل إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل حالم وحاملة من أهل الذمة ، دينارا أو قيمته من المعافرة (٣) .

ب- نقد ابن حزم لمن اشترط الحرية في دفع الجزية :

رد ابن حزم حجج جميع الفقهاء الذين اشترطوا الحرية في دفع الذمى للجزية ، بأن عمر بن عبد العزيز أخذ الجزية من عتقاء المسلمين من اليهود والنصارى (٤) وأيضا كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن : "من كره الإسلام من يهودى أو نصرانى فإنه لا يحول عن دينه وعليه الجزية ، عن كل حالم ذكر أو أنثى حر أو عبيد ، دينار واف من قيمة المعافرة أو عرضه" (٥) .

(١) فتح البارى : ج٦ - ص ٨٥ ، سنن النسائى - ج٦ - ص ٧ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٤٨-٣٤٩ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٤٧ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) المصدر السابق : ص ٣٤٨ .

ج - نقد ابن حزم لمن اشترط القدرة فى دفع الجزية :

رد ابن حزم حجج الذين اشترطوا القدرة المالية للذى حتى يدفع الجزية ، وقال بضرورة أخذ الجزية من الذمى الفقير ، معتمداً على أعمال الرسول ، الذى لم يفرق فى أخذ الجزية بين أحد - غنياً كان أم فقيراً - ولكن اشترط فقط بلوغ الحلم (١) .

د - نقد ابن حزم لمن استبعد الرهبان من دفع الجزية :

رد ابن حزم رأى من استبعد الرهبان من دفع الجزية ، وقال بوجود الجزية على الراهب كغيره من أهل الامة ، فقد صح عن عمر بن عبد العزيز أنه فرض الجزية على رهبان الديارات على كل راهب دينارين (٢) .

هذه هى ردود ابن حزم على الفقهاء ، الذين أعفوا بعض الفئات من دفع الجزية ، واشترطوا للذى دافع الجزية أن يكون رجلاً ، حراً ، غنياً ، وألا يكون راهباً . أما ابن حزم فلم يستثن أحد من أهل الكتاب والمجوس من دفع الجزية ، واشترط أن يقر دافعها بأن محمداً رسول الله إلينا ، وألا يطعنوا فيه ، ولا فى شىء من دين الإسلام (٣) .

٧ - التزام أحكام القانون الإسلامى :

من واجبات أهل الامة عند ابن حزم ، أن يلتزموا أحكام الإسلام التى تطبق على المسلمين ، لأنهم بمقتضى عقد الامة ، أصبحوا من أهل دار الإسلام فعليهم أن يتقيدوا بقوانين الدولة الإسلامية ، خاصة تلك القوانين التى لاقس عقائدهم وحرمتهم الدينية ، فليس عليهم أى تكليف من التكاليف ذات الصبغة التعبدية أو الدينية ، مثل الزكاة التى هى ضريبة وعبادة فى الوقت نفسه ، ومثل الجهاد الذى هو خدمة عسكرية وفريضة إسلامية .

وفىما عدا ذلك يلزمهم أن يتقيدوا بأحكام الشريعة الإسلامية فى الدماء والأموال والأعراض ، أى فى النواحي المدنية ، شأنهم فى ذلك شأن المسلمين ، وقد استدلل ابن حزم على ذلك بقول الله تعالى : " وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً " (٤) وأمره تعالى أن يقول : " يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً " (٥) .

(١) المصدر السابق : ص ٣٤٧-٣٤٨ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٧ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣١٨ .

(٤) سورة سبأ : آية ٢٨ .

(٥) سورة الأعراف : آية ١٥٨ .

وهذه النصوص كما يرى ابن حزم ، دالة على لزوم شرائع الإسلام كلها للكفار كلزومها للمسلمين ، فواجب أن يُحذَرُوا على الخمر والزنا ، وأن تراق خمورهم ، وتقتل خنازيرهم ، ويبطل ربائهم ، ويُلْزَمُون بالأحكام كلها فى النكاح والميراث والبيوع والحدود كلها وسائر الأحكام مثل ما يلزم المسلمون ولا فرق ^(١) .

كما يذهب ابن حزم إلى أن قوله تعالى : "وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ" ^(٢) ناسخ لقوله تعالى " فاحكم بينهم أو اعرض عنهم" ^(٣) فيجب الحكم بين غير المسلمين بحكم الإسلام ، ومن خالف هذا فهو مخطئ ، وقد أنكر تعالى ذلك عليهم فقال تعالى : "أفحكم الجاهلية يبغون" ^(٤) .

واستدل ابن حزم على رأيه أيضاً بقوله تعالى : " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" ^(٥) فمن ردهم إلى حكم الكفر المبدل والأمر المنسوخ ، فلم يعن على البر والتقوى بل أعان على الإثم والعدوان .

واستدل أيضاً بقول الله تعالى " حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون" ^(٦) "والصغار هر جرى أحكامنا عليهم ، فإذا ماتركوا يحكمون بكفرهم فما أصغرناهم بل هم أصغرونا" ^(٧) .

ويؤكد ابن حزم رأيه فى موضع آخر بقوله : " ويحكم على اليهود والنصارى والمجوس بحكم أهل الإسلام ، فى كل شيء رضوا أم سخطوا ، أتونا أو لم يأتونا ، ولا يحل ردهم إلى حكم دينهم ولا أحكامهم أصلاً" ^(٨) .

(١) ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام - ج ٥ - ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) سورة المائدة : آية ٤٩ .

(٣) سورة المائدة : آية ٤٢ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحات ، والآية من سورة المائدة - آية ٥٠ .

(٥) سورة المائدة : آية ٢ .

(٦) سورة التوبة : آية ٢٩ .

(٧) ابن حزم - المحلى - ج ٩ - ص ٤٢٦ .

(٨) المصدر السابق : ص ٤٢٥ .

وقد اتفق الفقهاء على ضرورة الحكم بين غير المسلمين ، بالشرعة الإسلامية ، وأن القانون المطبق عليهم هو القانون الإسلامى ^(١) .

٣- مراعاة شعور المسلمين :

يجب على أهل الذمة عند ابن حزم ، أن يحترموا شعور المسلمين الذين يعيشون معهم وفى رعايتهم ، فيجب عليهم الامتناع عما فيه غضاظة على المسلمين ، وانتقاص لدينهم ، مثل ذكر الله سبحانه وتعالى أو كتابه أو رسوله أو دينه بسوء ، لأن إظهار هذه الأفعال ، استخفاف بالمسلمين ، وازدراء بمعتقدتهم ، وطعن فى الإسلام الذى قامت عليه الدولة الإسلامية ^(٢) .

وأيضاً على أهل الذمة ، الامتناع عن إظهار بيع الخمرور والخنازير فى أمصار المسلمين ، أو إدخالها فيها على وجه الشهرة والظهور ، وهذا هو المنقول عن عمر بن الخطاب ^(٣) .

رابعاً : نقض عقد الذمة عند ابن حزم :

يرى ابن حزم أن الذمى ينقض عقده بثلاثة أفعال يرتكبها هى :

أ- إذا أعلن ذمى سب الله تعالى أو سب رسول الله ﷺ فى شىء من دين الإسلام ، أو مسلم من المسلمين ، فقد فارق الصغار ونكث بذلك عهده ونقض ذمته ، وحينئذ يحل دمه وسببه وأمواله ^(٤) .

ب- إذا حارب الذمى ، فإنه حينئذ ناقض للذمة وليس محارباً ، لأنه قد فارق الصغار ، فلا يجوز إلا قتله أو إسلامه ، ولا يجب عليه شىء أصلاً فى كل ما أصاب من دم أو فرج أو مال ، إلا ما وجد فى يده فقط لأنه حرى لا محارب ^(٥) .

(١) انظر على سبيل المثال : الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٥ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٦٦ ، الشيرازى : المهذب - ج ٢ - ص ٢٧٣ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ١ - ص ٤٠٨ . وإلى نفس الرأى يذهب ابن القيم : أحكام أهل الذمة - ج ٢ - ص ٨٠١ - ٨٠٢ ، الفتاوى : منتهى الإرادات - ج ١ - ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ، الماوردى : الأحكام السلطانية - ص ١٨٤ - ١٨٥ ، أبو يعلى : الأحكام السلطانية - ص ١٦٣ - ١٦٤ ، الشيرازى : المهذب - ج ٢ - ص ٢٧٤ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٢ - ص ٣٤٧ .

(٤) المصدر السابق : ج ١ - ص ٤٠٨ .

(٥) المصدر السابق : ص ٣١٥ .

ج- إذا لم يخضع الذمي للصغار، الذي يجمعه شروط عمر التي اشترطها على نصارى الشام، فلا ذمة له، وينقض بهذا عقده، ويحل للمسلمين منه ما يحل من أهل المعاندة والشقاق. وهذه الشروط هي:

١- عدم بناء كنائس أو أديرة جديدة، وعدم تجديد القديم منها، وألا يمنعوا المسلمين من دخول كنائسهم واستضافتهم فيها.

٢- ألا يأووا جاسوساً على المسلمين.

٣- ألا يعلموا أولادهم القرآن، ولكن لا يمنعوا أقرابهم من الإسلام إن أرادوا الدخول فيه.

٤- ألا يظهروا شركاً، فلا يظهرون صليباً ولا شيئاً من كتبهم في طرق المسلمين ولا يضربون ناقوساً إلا ضرباً خفيفاً، ولا يرفعون أصواتهم بالقراءة في كنائسهم في حضرة المسلمين، ولا يبالغون في الاحتفال بأعيادهم ولا يبيعون الخنازير ولا الخمر.

٥- أن يحترموا المسلمين ويوقروهم ويقوموا لهم من مجالسهم إذا أرادوا الجلوس، ولا يتشبهون بهم في شيء من ملابسهم، فيلزموا زيهم حيثما كانوا، ولا يتكلمون بكلامهم ولا يتكثرون بكنائهم.

٦- ألا يقتلدوا سيفاً ولا يتخلوا شيئاً من السلاح.

٧- ألا يرفعوا مع موتاهم أصواتهم، ولا يظهرون النيران معهم.

هذه هي شروط عمر التي ذكرها ابن حزم، والتي يرى أن الذمي إذا لم يلتزم بها فإنه ناقض للعهد، ويضيف ابن حزم لها أيضاً أنه من الصغار ألا يؤذى الذميون مسلماً ولا يستخدموه، ولا يتولى أحد منهم شيئاً من أمور السلطان يجرى لهم فيه أمر على مسلم^(١).

ويمكننا القول أن هذا التشدد في صياغة ابن حزم للأحكام الخاصة بأهل الذمة يرجع إلى أمرين:

(١) ابن حزم: المحلى - ٧ - ص ٣٤٧.

الأمر الأول : اعتماده فى آرائه الخاصة بمعاملات أهل الذمة ، على عهد نعتقد من جانبنا أنه نسب خطأ إلى عمر بن الخطاب "رضى الله عنه" ، وقد أورد ترتون عدة أدلة على أن هذا العهد ليس لعمر وأنه لأحد ولاته (١) .

وأيًا ما كان صاحب العهد عمر بن الخطاب أو أحد ولاته ، فإن ظروف الوقت كانت توجب هذا التشدد ، لأن أهل الذمة أصلاً كانوا من الفرس والروم ، الذين كانوا يحتقرون العرب أشد الاحتقار ، فربما خشى صاحب العهد أن يستبطنوا الاستخفاف بالمسلمين حتى يقبضوا على الأمور من جديد باسم المساواة .

كما أن من حكمة هذا الصغار ألا يعظم غير المسلمين فى أعين سفهاء المسلمين من الصبية ونحوهم ، فيقعون فى الاقتتان بهم ، مما يهدد لارتدادهم عن الإسلام والاستجابة إلى دعوة غير المسلمين إلى دياناتهم .

الأمر الثانى : تأثر ابن حزم بما وصل إليه حال الأتدلس على عهده ، من سطوة غير المسلمين واستبدادهم بالأمر ، وتطاولهم على الإسلام ، مساعدتهم نصارى الشمال على استرداد الأتدلس ، مما أدى إلى سقوط الخلافة الإسلامية فى الأتدلس .

(١) انظر : أ.س . ترتون : أهل الذمة فى الإسلام - ترجمة : حسن حبشى - ط٣ - الهيئة المصرية

العامة للكتاب - ١٩٩٤ - ص١ وما بعدها

الفصل الثانى

حدود العلاقة السياسية بين المسلمين والحريين عند ابن حزم

أولاً : فرض الجهاد وآدابه . ثانياً : حدود معاملات المسلمين مع الحريين .

ثالثاً : أحكام غنائم الحرب .

تمهيد :

عاجلنا فى الفصل السابق موضوع علاقة المسلمين بغير المسلمين من الذميين ، الذين يربط بينهم وبين المسلمين عقد ذمة ، يثبت لهم حقوقاً ويفرض عليهم واجبات ، حددناها فى ذلك الفصل ، كما أوضحنا أيضاً ما ينقض به عقد الذمة بينهم وبين المسلمين .

أما فى هذا الفصل ، فسوف نتعالج موضوع علاقة المسلمين بغير المسلمين خارج دار الإسلام من "الحريين" الذين لا يربط بينهم وبين المسلمين عقد ذمة ، بل أمر الله تعالى بجهادهم حتى يدخلوا فى الإسلام أو يدخلوا فى ذمة المسلمين .

وسوف نوضح فى هذا الفصل ، رأى ابن حزم فى مجموعة من القضايا الهامة ، الخاصة بجهاد غير المسلمين ، وآداب الجهاد معهم ، وحدود معاملات المسلمين معهم ، وأيضاً أحكام غنائم الحرب ، إلى غير ذلك من القضايا الهامة فى مجال الفكر السياسى الإسلامى .

أولاً : فرض الجهاد وآدابه :

١- فرض الجهاد

يرى ابن حزم أن الله قد أمر المسلمين بجهاد الكفار والمشركين ، فالأصل فى الرسالة أن يدعى إليها كل البشر . وقد استدل ابن حزم على رأيه فى فرض الجهاد بالآية الكريمة "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" (١) وحديث الرسول ﷺ "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها" (٢) . وهذا يعنى فى رأى ابن حزم ضرورة قتال المشركين جميعاً إلا من جاء النص بتركهم (٣) .

(١) سورة التوبة - آية ٥ .

(٢) فتح البارى : ج١ - ص ٨٥ ، التسطلى : ج٥ - ص ١١١ ، سنن النسائى - ج ٦ - ص ٢ ، مجمع الزوائد : ص ٢٧٣ ، المعنى : شرح البخارى - ص ١٤ - ص ٢١٥ ، سنن البيهقى : ج ١ - ص ١٨٢ .

(٣) ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام - ج ٥ - ص ١١٢ .

وخلاصة قوله فى هذا : أن الآيات والأحاديث قد جاءت عامة بوجوب مقاتلة الكفار ، غير مقبلة ببدء منهم أو اعتداء ، ولم يرد ما ينسخ هذه الآيات أو يخصصها ، إلا آية الجزية فى حق أهل الكتاب .

لذا فالجهاد عند ابن حزم فرض على المسلمين ، إلا أنه فرض كفاية فى أحيان ، وفرض عين فى أحيان أخرى ، وذلك على النحو الآتى :

يرى ابن حزم أن الجهاد فرض كفاية ، فإذا قام به من يدفع الأعداء ، ويغزوهم فى عقر دارهم ويحمى ثغور المسلمين ، سقط فرضه على الباقين ، ^(١) استناداً لحديث الرسول ﷺ لينبعث من كل رجلين أحدهما والأجر بينهما ^(٢) .

ورغم أن الجهاد عند ابن حزم فرض كفاية ، إلا أنه يرى أنه فرض عين فى حالتين :

الحالة الأولى : إذا هجم العدو على المسلمين ونزل ببلدهم ، ولم يكن من المستطاع رده إلا باشتراك جميع المجاهدين ، استناداً لعدة أدلة شرعية :

١- قوله تعالى : "قاتلوا الذين يلوتكم من الكفار وليجندوا فيكم غلظة" ^(٣) .

٢- قوله تعالى : أنفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم" ^(٤) .

٣- قول الرسول ﷺ "من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من نفاق" ^(٥) .

وهذا خطاب موجه إلى كل مسلم ، فكل فرد مأمور بالجهاد فى هذه الحالة ، ويجب ألا ينتظر المسلم أمر الإمام ولا غيره ، فلو أن إماماً نهى عن قتال أهل الحرب لوجب معصيته فى ذلك لأنه أمر بمعصية فلا سمح ولا طاعة ^(٦) .

(١) ابن حزم : المحلى - ٧ - ص ٢٩١ . وقد اتفق الفقهاء المسلمون على أن الجهاد فرض كفاية ، انظر على سبيل المثال : أبو الوليد سليمان بن خلف الباجى : المتقى ، شرح موطن مالك - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٣٣٢ هـ - ٣ - ص ١٥٩ ، الشيرازى : المذهب - ٢ - ص ٢٤٣ ، ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ٥ - ص ٤٣٦ وما بعدها ، ابن قدامة : المغنى - ٨ - ص ٣٤٥ .

(٢) البيهقى : السنن الكبرى - ٩ - ص ٤٠ .

(٣) سورة التوبة - آية ١٢٣ .

(٤) سورة التوبة - آية ٤١ .

(٥) النيسابورى : المستدرک - ٢ - ص ٧٩ - دار المعرفة - بيروت - د . ت .

(٦) ابن حزم : المحلى - ٧ - ص ٣٥١ ، ٢٩١ .

الحالة الثانية : إذا استنفر الخليفة جماعة من القادرين ، فمن أمره الإمام بالجهاد إلى دار الحرب ، فرض عليه أن يطيعه في ذلك ، إلا من له عذر قاطع ، استناداً لقول الرسول "لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا" (١) .

٢- آداب الجهاد عند ابن حزم :

للجهاد آدابه التي يجب أن يلتزم بها المسلم حينما يلعب لجهاد المشركين ، وقد حددها ابن حزم في مجموعة من الأعمال هي :

أ- إذن الوالدين :

يرى ابن حزم أنه لا بد من إذن الوالدين في الذهاب إلى الجهاد ، محتجاً بحديث الرسول ، عن عبد الله بن عمر ، جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فاستأذنه في الجهاد ، فقال له عليه السلام : "أحى والدك قال : نعم ، قال : ففيهما فجاهد" (٢) .

ولكن يجب أخذ إذن الوالدين إذا لم يكن العدو قد دخل أرضاً إسلامية ، أما إذا دخلها ، فقد صار الجهاد واجباً على كل قادر من المسلمين . ويعبر ابن حزم عن هذا بقوله : "لا يجوز الجهاد إلا بإذن الأبوين ، إلا أن ينزل العدو بقوم من المسلمين ، ففرض على كل من يمكنه إعاتتهم ، أن يقصدهم مغيباً لهم ، أذن الأبوان أو لم يأذنا" (٣) .

ب- علم الغرار من الزحف :

يرى ابن حزم أنه يجب على المجاهدين المسلمين ، الثبات أمام عدوهم أثناء القتال ، ولو كثر عددهم ، ولكن إذا نوى المجاهد من رجوعه الانضمام إلى فئة من المسلمين يستنصر بها ، أو ينوي الكر إلى القتال ، فهذا مباح ، أما إذا لم ينو إلا تولية دبره هارباً ، فهو فاسق مالم يشب (٤) .

وقد استدلل ابن حزم على ذلك بعدة أدلة شرعية هي : (٥)

(١) المصدر السابق : ج٧ - ص٢٩١ والحديث : صحيح البخاري : ج٥ - ص١٤٩ ، ج٧ ص٣٥٥ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص٢٩٢ والحديث رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص٢٩٢ .

(٥) المصدر السابق : ص٢٩٢- ٢٩٣ .

- ١- قوله تعالى : "يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ، ومن يولهم يومئذ دبره متحرّفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة ، فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم" (١) .
- ٢- قوله تعالى : "كم من فئة قليلة ، غلبت فئة كثيرة بإذن الله ، والله مع الصابرين" (٢) .
- ٣- قول الرسول ﷺ : "يا أيها الناس لا تتصنوا لقاء العدو ، واسألوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف" (٣) .

ج- تحريم قتل نساء المشركين وأطفالهم :

يذهب ابن حزم ، إلى أنه لا يحل قتل نساء المشركين ، ولا قتل من لم يبلغ منهم ، استناداً للأثر ، فإن "امرأة وجدت في بعض مغازي النبي ﷺ مقتولة ، فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان" (٤) .

أما إذا اشترك النساء والصبيان في القتال مع قومهم ، ولم يكن للمسلم منجى منهم ، فقد أجاز ابن حزم قتلهم (٥) . وقال بهذا جمهور الفقهاء (٦) .

ولكن إذا أصيبوا في الحرب عن غير قصد ، فلا حرج في ذلك ، وحجة ابن حزم أن رسول الله ﷺ سئل عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من ذراريهم ونسائهم؟ فقال : هم من آبائهم (٧) .

أما غير المقاتلة ، فيرى ابن حزم جواز قتلهم ، فعنده ، يجوز قتل كل ساعدا النساء والصبيان من المشركين ، من مقاتل أو غير مقاتل ، أو تاجر أو أجير ، أو شيخ كبير أو فلاح أو أسقف أو قسيس أو راهب ، أو أعمى أو مقعد ، وجائز عنده استيقاظهم أيضاً محتججاً بقول

(١) سورة الأنفال - آية ١٥ ، ١٦ .

(٢) سورة البقرة - آية ٢٤٩ .

(٣) صحيح البخاري : ج٤ - ص٦٣ ، شرح المعنى : ج٤ - ص٢٢٧ ، فتح الباري : ج٦ - ص١١٧ ، سنن أبي داود : ج٣ - ص١٥٨ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص٢٩٦ .

(٥) المصدر السابق : ص٢٩٧ .

(٦) انظر : ابن قدامة : المغنى - ج٨ - ص٤٧٨ ، ابن الهيثم الحنفى : فتح القدير - ج٥ - ص٤٥٢-٤٥٤ ، الباجي المالكي : المتتقى - ج٣ - ص١٦٦ ، الشافعى : الأم - ج٤ - ص١٥٦ ، عبد الوهاب الشعراني : الميزان - المطبعة الأزهرية - القاهرة - ١٩٣٢ - ج٢ - ص١٧٨ .

(٧) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص٢٩٦ ، والحديث جامع الترمذى - ج٢ - ص٣٧٧ ، المعنى : شرح البخاري - ج٤ - ص٢٦٠ .

الله تعالى : "فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، فخلوا سبيلهم" (١) فهذه الآية قد عمم فيها الله عز وجل كل مشرك وأمر بقتله إلا أن يسلم (٢) .

ويكتنفنا القول تعليقا على هذا الرأي المتشدد من جانب ابن حزم ، أن علة الجهاد ليست الكفر ، وإنما هي المحاربة ، وهذا لم يتحقق فيمن لم يقاتل ، بدليل تسليم ابن حزم بحرمة قتل النساء والصبيان مع أنهم كفار ، فكان يجب على ابن حزم أن يقيس عليهم كل من لم ينصب نفسه للمقاتلة كالفلاحين والأجراء والصناع وكل من ألقى السلاح وكف يده .

د- تحريم ذبح شيء من حيوانات المشركين إلا للضرورة :

يرى ابن حزم ، أنه لا يحل ذبح شيء من حيوانات المشركين في دار الحرب أبدا ، إلا عند الاضطرار لذهبها بقصد الأكل ، ماعدا الخنازير فيقتضى عليها ، وماعدا الخيل في حال المقاتلة فقط ، لأنه سواء أخذها المسلمون أم لم يأخذوها فإن العدو سيدركها ، ولم يقدر المسلمون على منعها ، ومن وقعت دابته في دار الحرب فلا يحل له ذبحها ، لكن بدعها كما هي ، لأنها ملكة للأبد ، ولم يزول ملكه عنها (٣) .

هـ- تحريم السفر بالمصحف إلى دار الحرب :

يذهب ابن حزم ، إلى أنه لا يحل السفر بالمصحف إلى دار الحرب ، لافى حالة الحرب ولا في غيرها ، فعن ابن عمر قال : "نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو" (٤) .

(١) سورة التوبة - آية ٥ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٢٩٦-٢٩٧ . ويشارك ابن حزم هذا الرأي جمهور الفقهاء ، انظر على سبيل المثال : الشافعي : الأم - ج ٤ - ص ١٥٦-١٥٧ ، الشيرازي : المهذب - ج ٢ - ص ٢٤٩ ، ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٥٢ ، ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤٧٧ ، الهامى : المتقى - ج ٣ - ص ١٦٧ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٢٤٩-٢٩٥ ، وإلى نفس رأى ابن حزم يذهب الحنابلة ، انظر : ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤٥٩ . ويذهب الحنفية إلى عكس الرأي السابق فيروا جواز إتلاف حيواناتهم لكسر شوكة العدو ، انظر : ابن الهمام : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٧٦ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٩ والحديث رواه مسلم في باب المسافرين : ٢٤٤ ، وابن ماجه في الأدب : ٥٢ .

ويتفق ابن حزم في هذا الرأي مع الإمام مالك انظر : الموطأ - برواية يحيى بن يحيى الليثي - إعداد : أحمد راتب عرموش - دار النفائس - بيروت - ١٩٧٧ - ص ٢٩٦ .

ثانياً : حدود معاملات المسلمين مع الحربيين :

١- جواز التجارة مع دار الحرب :

يرى ابن حزم أن البيع أو التصدير لدار الحرب جائز^(١) ولكن بشروط هي :

أ- ألا يظل التاجر فترة طويلة في دار الحرب ، ، فتجرى عليه أحكام الكفار استناداً لقول الله تعالى : "فلا تهتوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون"^(٢) فالدخول إليهم ، بحيث تجرى على الداخل أحكامهم ، وهن وضعف ودعوة إلى الاستسلام . وأيضاً لأن الإقامة في دار الشرك ، حرام استناداً لقول الرسول ﷺ "أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين"^(٣) ، فمن دخل إليهم بغير جهاد أو رسالة من الأمير ، فإقامته محرمة^(٤) .

ب- ألا يصدروا لهم ما يتقون به على المسلمين ، من سلاح وحديد ودواب وغير ذلك ، فلا يحل بيع شيء من ذلك لهم أبداً ، استناداً لقول الله تعالى : "ولاتعاونوا على الإثم والعدوان"^(٥) فتقويتهم بالبيع وغيره ، مما يتقون به على المسلمين ، حرام وينكل بن فعل ذلك^(٦) . وأيضاً قوله تعالى "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"^(٧) . ففرض علينا إرهابهم ، ومن أعانهم بما يحمل إليهم ، فلم يرهبهم بل أعانهم على الإثم والعدوان^(٨) .

هذه هي القيود التي وضعها ابن حزم على تصدير أي شيء إلى دار الحرب . وقد اتفق بعض الفقهاء مع رأي ابن حزم على الأحكام السابقة التي تعتبر قيوداً على التصدير^(٩) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج٩ - ص ٦٥ .

(٢) سورة محمد - آية ٣٥ .

(٣) صحيح مسلم : ج٢ - ص ٩٤ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٤٩ .

(٥) سورة المائدة - آية ٢ .

(٦) ابن حزم : المحلى - ج٩ - ص ٦٥ ، ج٧ - ص ٣٤٩ .

(٧) سورة الأنفال - آية ٦٠ .

(٨) المصدر السابق : ج٧ - ص ٣٥٠ .

(٩) انظر على سبيل المثال : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج٥ - ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

٢- جواز التخريب في دار الحرب :

يرى ابن حزم أنه من الجائز تحريق أشجار المشركين وأطعمتهم وزروعهم وهدم دورهم ، (١) ووجهه في ذلك :

- قوله تعالى : ولا يطمنون موطئاً يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح (٢) .

- ومن سنة الرسول الفعلية ، أنه أحرق نخل بنى النضير - وهي في طرف دور المدينة - رغم علمه بأنها ستصير للمسلمين في يومه أو غده .

أما إذا لم تتوفر مصلحة المسلمين في هذا التخريب ، فإن ابن حزم يرى أنه من المباح تركها ، ووجهه في ذلك : قول الله تعالى : "ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين" (٣) .

- ومن السنة الفعلية للرسول ﷺ أنه لم يقطع نخل خيبر (٤) .

٣- إبطال العهد مع المشركين :

ذهب ابن حزم إلى بطلان العهد مع المشركين ، زاعماً أن الله تعالى ، أبطل العهد بأنواعه مع المشركين ونسخه ، وقد استدلل ابن حزم على رأيه بعدة آيات ، وهي :

١- قوله تعالى : "براعة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين ، فسبحوا في الأرض أربعة أشهر" (٥) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٩٤ ، ٣٠٠ .

(٢) سورة التوبة - آية ١٢٠ .

(٣) سورة الحشر - آية ٥ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٢٩٤ . وإلى نفس رأى ابن حزم يذهب المالكية والشافعية ، من أنه يجوز التخريب في دار الحرب ، وإذا لم تتوفر المصلحة في هذا يجوز تركه . انظر : الباجي : المنتقى - ج٣ - ص ١٦٧ ، الشيرازي : المهذب - ج٢ - ص ٢٥١ ، ٢٥٧ .

أما الأحناف فيرون أنه لا بأس بالقيام بأعمال التخريب ، لأن في ذلك قهر العدو وكسر شوكته . انظر : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج٥ - ص ٤٧٧ . أما الحنابلة فيرون أنه لا يجوز التخريب والتدمير والتحريق ، انظر : ابن قدامة : المغنى - ج٨ - ص ٤٥١ وما بعدها .

(٥) سورة التوبة - آية ١ ، ٢ .

- قوله تعالى : "كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله ، إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام"^(١) فأبطل الله في هذه الآية كل عهد للمشركين ، ماعدا الذين عاهدوا المسلمين عند المسجد الحرام .

- قوله تعالى : "فإذا أنسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم"^(٢) .

- قوله تعالى : "قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"^(٣) .

فابن حزم يرى بمقتضى فهمه لهذه الآيات ، أن الله تعالى أبطل كل عهد مع المشركين ولم يقره ، ولم يجعل للمشركين إلا القتل أو الإسلام ، ولأهل الكتاب خاصة إعطاء الجزية وهم صاغرون ، وأمن المستجير ، والرسول حتى يؤدي رسالته ، ويسمع المستجير كلام الله ، ثم يردان إلى بلادهما ولا مزيد ، فكل عهد غير هذا فهو باطل منسوخ لا يحل الوفاء به لأنه خلاف شرط الله عز وجل وخلاف أمره^(٤) .

ولم يكتف ابن حزم بهذا ، بل يرى أنه إذا اضطر المسلم أن يعاهد المشركين كما في حالة الأسر مثلاً ، فإنه يحل له أن ينقض ذلك العهد . يقول ابن حزم : "ومن كان أسيراً عند الكفار فعاهدوه على الفداء وأطلقوه ، فلا يحل له أن يرجع إليهم ولا أن يعطيهم شيئاً (. . .) ، وتلك العهود والأيمان التي أعطاهم ، لا شيء عليه فيها ، لأنه مكره عليها ، إذ لا سبيل له إلى الخلاص إلا بها (. . .) وهكذا كل عهد أعطيناهم"^(٥) .

يمكننا القول أن رأى ابن حزم فى إبطال العهود مع المشركين ، يعد رأياً غريباً عن روح الإسلام ، فقد كانت المعاهدات ومازالت هى الأداة الطبيعية للعلاقات السياسية الخارجية ، وهى طريق لتنظيم الشؤون المشتركة ، وتعبير عن المصالح المتبادلة بين المجتمعات ، والإسلام بدوره قد أباح المعاهدات ، فللإمام أن يتعاهد مع غير المسلمين إن كان هذا فيه خير للمسلمين.

(١) سورة التوبة - آية ٧ .

(٢) سورة التوبة - آية ٥ .

(٣) سورة التوبة - آية ٢٩ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٧ .

(٥) المصدر السابق : ص ٣٠٨ .

ومجد في القرآن الكريم كثيراً من الآيات التي تقر عقد المعاهدات مع العدو ، قال الله تعالى : "إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق" (١) وقد اعتبر الإسلام نقض المعاهدات ليس من صفة المسلم أصلاً ، وأنه دليل على عدم استقرار الدين في القلب . قال الله تعالى واصفاً المؤمنين : "الذين يوفون الله ولا ينقضون الميثاق" (٢) وقال "والموفون بعهدهم إذا عاهدوا" (٣) .

ومن السنة ، عن أنس رضى الله عنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : "لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له" (٤) وروى أحمد والطبراني والبخاري ومسلم عن ابن عمر رضى الله عنهم قال : قال رسول الله ﷺ : لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر غدرته إلا ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامة" (٥) ومن هنا يظهر أن الإسلام اعتبر أن الأصل في العهود هو الوفاء لا الغدر ، والغدر من علامات النفاق .

قال رسول الله ﷺ فيما روى البخاري ومسلم والبيهقي : "أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا ، من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر" (٦)

وغير الآيات والأحاديث التي تؤكد مشروعية المعاهدات في الإسلام ، لمجد في السيرة النبوية ، أمثلة عملية وأقوالاً تؤكد مشروعية المعاهدات في الإسلام ، فقد كانت بيعتا العقبة الأولى والثانية بين الرسول وأهل المدينة في بدء الدعوة عام ١٢-١٣ من النبوة ، هما نواة الدولة الإسلامية بعد الهجرة ، فبهاتين المعاهدتين مهد الطريق لنشر الدعوة في خارج مكة (٧)

(١) سورة النساء - آية ٩٠ .

(٢) سورة الرعد - آية ٢٠ .

(٣) سورة البقرة - آية ١٧٧ .

(٤) سنن البيهقي - ج٢ - ص ٢٣١ ، الترغيب والترهيب - ج٤ - ص ١١ .

(٥) جامع الترمذي - ج٢ - ص ٣٩١ ، سنن البيهقي - ج٩ - ص ٢٣٠ ، نيل الأوطار - ج ٨ ص ٢٧ ،

سنن أبي داود - ج ٣ - ص ١٠٩ .

(٦) المعنى : شرح البخاري - ج ١٥ - ص ١٠١ ، التسطلي - ج ٥ - ص ٢٣٣ ، سنن البيهقي - ج ٩ - ص ٢٣٠ .

(٧) راجع : عبد الملك بن هشام : السيرة النبوية - تحقيق : مصطفى السقا وآخرون - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٣٦ - ج ٢ - ص ٧٣ وما بعدها ، أبو الفدا إسماعيل بن كثير - البداية والنهاية - مكتبة المعارف ببيروت ، مكتبة النصر بالرياض - ١٩٦٦ - ج ٣ - ص ١٥٠ ، ١٥٨ .

وبعد أن هاجر الرسول ﷺ إلى المدينة ، كتب عهداً بين المهاجرين والأنصار ، وفق فيه بين الأوس والخزرج على أساس حسن الجوار وتنظيم العلاقات الاقتصادية ، وتعاهد مع اليهود فأقرهم على دينهم وأموالهم ، فكانت هذه المعاهدة أول معاهدة سياسية بالمعنى الصحيح بين المسلمين وقبائل المدينة واليهود ، حرم فيها الاعتداء بين أطراف المعاهدة ، والتزام التعاون والتضامن لدفع العدوان الخارجي ^(١) .

والأمثلة على أن المعاهدات مشروعة في الإسلام كثيرة ، حتى مع المشركين ، وهي مطلوبة لتنظيم العلاقات السياسية بين المسلمين وغيرهم ، استناداً لما جاء في القرآن والسنة القولية والفعلية ، بل إن المعاهدات يمكن بمقتضاها نشر دعوة الإسلام أو الدخول في السلم بمعاهدة صلح ، فقد كان في صلح الحديبية مصالح عظيمة ، لأن الناس لما تقاربوا من المسلمين ، انكشفت محاسن الإسلام للذين كانوا يبعده عنه لا يعقلون محاسنه ، إلا بعد أن قاربوا المسلمين وخالطوهم ^(٢) .

٤- تحريم امتلاك الكفار لأموال المسلمين :

يلزم ابن حزم ، إلى أن الكافر الحرى ، لا يحق له أن يملك مال المسلم أو الذمى أبداً ، إلا بالطرق الشرعية التي تتمثل في البيع أو الهبة الصحيحة أو ميراث من ذمى كافر ، أو بآية معاملة صحيحة أقرها الله تعالى ، فمن الظلم أخذ المشرك للمسلم أو لماله ، أو لزمى أو لماله ^(٣) ، لأنه لا يملك بعضنا على بعض مالاً بالباطل ولا بالغصب ، فما بالك لو أخذ مالنا الكفار ، فلا باطل ولا غصب أحرم ولا أبطل من أخذ حرى مال مسلم ^(٤) .

ولذلك كله فلو نزل أهل الحرب عندنا تجاراً بعهد أمان ، أو رسلاً أو مستأمنين مستجيرين ، يريدون الدخول في ذمة المسلمين ، فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين ، أو أهل ذمة ، أو عبيداً أو إماء للمسلمين ، أو مالاً لمسلم أو لزمى ، فإنه يمتنع كل ذلك منهم بلا عوض ، أحبوا أم كرهوا ، ويرد المال إلى أصحابه ^(٥) .

(١) راجع : ابن هشام : السيرة النبوية - ج ٢ - ص ١٥٠ وما بعدها ، ابن كثير : البداية والنهاية - ج ٣ - ص ٢٢٦ .

(٢) راجع : ابن الهمام : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٥٥ . وانظر في مشروعية المعاهدات في الإسلام ، وهبة الزحيلي : آثار الحرب في الفقه الإسلامي - دار الفكر - دمشق - ١٩٩٢ - ص ٣٤٨ وما بعدها .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٤) المصدر السابق : ص ٣٠٦ .

(٥) المصدر السابق : ص ٣٠٦ .

٥- إسلام صفار الكفار وعبيدهم :

أ- حكم إسلام الصفار :

يرى ابن حزم أنه إذا دخل المسلمون دار الحرب ، فإنه يترتب على هذا ضرورة إسلام صفار الكفار على التفصيل الآتي :

إذا أسلم أحد الأبوين الكافرين ، فكل من لم يبلغ من أولادهما ، مسلم بإسلام من أسلم منهما سواء كان الأم أو الأب . وقد احتج ابن حزم على رأيه هذا بحديثين للرسول ﷺ هما :

١- قوله ﷺ "مامن مولود يولد إلا على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه"^(١).

٢- قول الرسول ﷺ "مامن مولود إلا يولد على الفطرة أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسن فيها من جدها؟"^(٢) .

فصح بهذا الحديث أنه لا يترك أحد على دين غير الإسلام ، إلا ما اتفق أبواه على تهويله أو تنصيره أو تجيسه فقط ، فإذا أسلم أحدهما فلم يجسه أبواه ولا تنصره ولا يهوداه فهو باق على ما ولد عليه من الإسلام^(٣) .

وابن حزم لم ير ضرورة إسلام صفار الكفار فقط ، بل اللى فى بطن زوجة الكافر أيضاً^(٤) . هذا هو حكم إسلام صفار الأولاد تبعاً لإسلام أحد الآباء .

(١) الحديث متفق عليه انظر : نيل الأوطار : ج٧ - ص ٢١١ ، صحيح مسلم : ج٢ - ص ٣٠٢ .

(٢) رواه الإمام مسلم : ج٢ - ص ٣٠١ . واحمد بن حنبل : ج٢ ، ص ٥٢ ، ٤٨١ ، المعنى أن البهائم كما أنها تولد سليمة من الجذع كاملة الخلقة ، وإنما يحدث لها نقصان الخلقة بعد الولادة بالجذع ونحوه . كذلك أولاد الكفار يولدون على الدين الحق الكامل ، وما يعرض لهم من تغيير دين الفطرة ، فإنما هو حادث لهم بسبب الأبوين ومن يقوم مقامهما .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

(٤) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٠٩ . وإلى نفس الرأى يلعب جمهور الفقهاء : انظر على سبيل المثال: الشيرازي : المهذب - ج٢ - ص ٢٥٥ ، ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج٥ - ص ٤٨٧ ، ابن قدامة : المغنى - ج٨ - ص ٤٢٦ .

أما الزوجة والأولاد الكبار ، فيرى ابن حزم أنهم في إن سبوا ، والزوج الكافر باق على نكاح زوجته ، وهي رقيق لمن وقعت في سهمه^(١) .

كما يرى أن الأطفال الحريين إذا سبوا ، فسواء سبى الطفل مع أبويه أو مع أحدهما أو دونهما ، فهو مسلم ، لأن حكم أبويه قد زال عنه وصار ملكاً لمسلم . وقد احتج ابن حزم على رأيه هذا بفعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فإنه كان لا يندع يهودياً ولا نصرانياً يهود ولده ولا ينصره في ملك العرب^(٢) .

وأيضاً ولد الكافرة أو الذمية أو الحربية من زنا أو إكراه ، فهو مسلم لأنه ولد على ملة الإسلام ، وليس له أبوين يخرجانه من الإسلام ، فهو مسلم^(٣) .

ب- حكم إسلام العبيد :

أما بالنسبة للعبيد ، فإن ابن حزم يرى : أن كل عبد أو أمة كانا لكافرين أو أحدهما - أسلما في دار الحرب أو في غيرها - فهما حران ، فلو كانا كذلك للذى فأسلما فهما حران ساعة إسلامهما ، وكذلك مبدى الذمى أو الحرى أو مكاتبهما ، أو أم ولدهما أيهم أسلم فهو حر ساعة إسلامه وتبطل الكتابة ، استناداً لقوله تعالى : "ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً"^(٤) وإنما عنى الله تعالى بهذا أحكام الدين التى يجب أن تطبق عليهم ، والرق أعظم السبيل . وقد أسقطه الله تعالى بالإسلام^(٥) .

هذا هو حكم إسلام صفار الكفار وعبيدهم ، فلا بد من إخراجهم من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام ، وهذا فرض على المسلمين الفاتحين " ويصبح تاركه عاصياً لله ، وكل معصية فهي أقل من تركهم في الكفر وعونهم على البقاء فيه ، ولا إثم بعد الكفر أعظم من إثم من نهى عن جهاد الكفار وأمر بتسليم حريم المسلمين إليهم"^(٦) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٩ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٢٤ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٤) سورة النساء - آية ١٤٦ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٩ .

(٦) المصدر السابق : ص ٣٠٠ .

٦- تخليص الأسير المسلم :

يؤكد ابن حزم على ضرورة تخليص الأسير المسلم من أيدي الأعداء ، استناداً لخبر الرسول ﷺ الذي رواه من طريق أبي موسى الأشعري : "أطعموا الجائع وفكوا العاني" (١) ولولا الأمر أن يسلكوا في ذلك طريقاً من اثنين ، إما فداء بالمال ، سواء كان هذا المال من مال الأسير نفسه إن كان موسراً ، أو من مال المسلمين الذين فرض عليهم أن يفتدوه إذا كان فقيراً ، ولم يكن لديه مال يفي بفدائه . وإما فداء بالأشخاص ، فيستبدلوا الأسير المسلم بالأسير الكافر .

ولكن ابن حزم يلجأ إلى الفداء ، عندما لا يكون أمام الأسير المسلم غير هذا الطريق ، فمن كان أسيراً عند الكفار فعاهدوه على الفداء وأطلقوه ، فلا يحل له أن يرجع إليهم ، ولا أن يعطيهم شيئاً . ولا يحل للإمام أن يجبره على أن يعطيهم شيئاً ، فإن لم يقدر على الانتطلاق إلا بالفداء فيجب فداؤه بإحدى الطريقتين السابقتين ، فداء بالمال أو فداء بالأشخاص .

وحجة ابن حزم في هذا قوله تعالى : "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" (٢) ، وأسر المسلم أبطل الباطل ، وأخذ الكافر أو الظالم ماله قداء . من أبطل الباطل ، فلا يحل إعطاء الباطل ولا العون عليه (٣) .

وفي هذا الصدد يرى ابن حزم ، أن المال الذي يعطى لأهل دار الحرب ، في فداء الأسرى أو في شيء آخر ، يظل على ملك صاحبه الذي أعطاه كما هو كالغصب ، إلى أن يستطيع استرداده (٤) .

وخلاصة رأي ابن حزم في هذا ، أنه لا يجب الوفاء بالعهود مع الكفار في الفداء ، لأن تلك العهود والأيمان التي أعطاهما الأسير ، لا شيء عليه فيها ، لأنه مكره عليها ، إذ لا سبيل إلى الخلاص إلا بها ، استناداً لقول الرسول ﷺ "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ،

(١) رواه البخاري في باب الأحكام ٢٣ ، الجهاد ١٧١ ، النكاح ٧١ .

(٢) سورة البقرة - آية ١٨٨ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٤) المصدر السابق : ج ٩ - ص ١٥٧ .

وما استكروها عليه" ، وهكذا كل عهد أعطيناها ، حتى نتسكن من استنقاذ المسلمين وأموالهم من أيديهم ، فإن عجزنا عن استنقاذه إلا بالفداء فرض على المسلمين فداؤه ^(١) .

ثالثاً : أحكام غنائم الحرب ^(٢) :

فصل ابن حزم فى الجزء السابع من كتابه المحلى ، كيفية توزيع الغنائم وكذلك السلب ، وهو يرى بداية أن الغنائم تقسم كما هى ، لا بعد بيعها ، لأنه لم يأت نص بالبيع ، استناداً لقوله تعالى : "فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً" ^(٣) ، ولم يقل من أثمان ماغنمتم . واستناداً للأثر أيضاً ، فعن رافع بن خديج "أنهم أصابوا غنائم فقسمها النبى ﷺ بينهم فعدل بعيرك بعشر شياه" ، فثبت بها أن الرسول ﷺ كان يقسم أعيان الغنيمة .

ومن جهة أخرى ، فإن حق الغنائم ، إنما هو فيما غنموا ، فبيع حقوقهم من غير رضا من جميعهم لا يحل ، لحديث الرسول "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام" ^(٤) ، حتى إذا رضى الجيش كله بالبيع إلا واحد فيجب إعطاؤه حقه من عين الغنيمة ^(٥) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج١ - ص ٧٠ - ٣٠٨ . وقد أجمعت آراء أصحاب المذاهب المختلفة ، على تخلص الأسير المسلم من أيدي الأعداء وقدراته بالمال أو بالأشخاص ، وأنه على الأسير الفنى فداء نفسه ، وعلى الأسير الفقير أن يقتدى من بيت مال المسلمين . انظر : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج١ - ص ٤٧٤ ، ابن قدامة : المغنى - ج١ - ص ٤٤٥ ، الشافعى : الأم - ج١ - ص ١٦٤ وما بعدها .

(٢) الغنائم أنواع وهى :

- الغنائم بمعناها الخاص ، وهى ما أخذ قهراً من العدو بقتال ، من منقولات وذهب وقضة .
- السلب (بفتح اللام) ، وهو ما يكون مع المقتول من الحرييين فى المعركة ، من عدة ، وما يصحبه من ركوبة ومال وعبيد .
- الأنفال : ما يجعله الإمام من مكافأة خاصة ، لمن يقوم بحمل من الأعمال فى المعركة كفتح حصن أو القيام بعمل فدائى خاص .

- الفنى : هو كل ما وقع للمسلمين بغير قتال ، وهو لا يقتصر على ما يقع فى المعارك ، فالأرض ذاتها تعتبر فنيئاً عند الجمهور لأنها تقع بعد المعركة ، سواء فر عنها العدو أم هزم عليها . وما فى باطن الأرض من ركاز يعتبر فنيئاً ، ويكاد الفنى يكون المورد الرئيسى لبيت المال .

(٣) سورة الأنفال - آية ٦٩ .

(٤) رواه البخارى فى كتاب الفتن ، راجع : فتح البارى - ج١ - ص ٢٦ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج١ - ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

كيفية توزيع الغنائم :

يرى ابن حزم أن طريقة توزيع الغنائم ، مبينة في كتاب الله تعالى في آية : "واعلموا إنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة ، وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شئ قدير" (١) .

فحسب الآية السابقة ، يرى ابن حزم ، أن خمس الغنيمة وخمس الركاز ، تقسم على خمسة أسهم ، فمسهم يضعه الإمام حيث يرى كل ما فيه صلاح وبر للمسلمين ، وسهم ثان لبنى هاشم والمطلب بنى عبد مناف ، وسهم ثالث لليتامى من المسلمين ، وسهم رابع للمساكين من المسلمين ، وسهم خامس لابن السبيل من المسلمين . وذلك استناداً لآية الغنائم السابقة ، فلا يجوز لأحد الخروج على قسمة الله تعالى التي نص عليها (٢) .

هذا عن الخمس ، أما الأربعة أخماس الباقية بعد الخمس ، فيرى ابن حزم أنها تقسم على من حضر المعركة ، وذلك لأن الغنيمة حق خالص للفاغين ، (٣) وهذا ما اتفق عليه أئمة المذاهب (٤) .

ويقاس على الغنائم الركاز ، فمن وجد كنزاً لكافر غير ذمي ، فأربعة أخماسه له حلال ، ويقسم الخمس حيث يقسم خمس الغنيمة ، استناداً لآية الغنائم السابقة ، وحديث الرسول ﷺ عن أبي هريرة أن رسول الله قال : "وفي الركاز الخمس" (٥) وأيضاً قوله تعالى : "فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً" (٦) ، ومال الكافر غير الذمي غنيمة لمن وجدته (٧) .

(١) سورة الأنفال - آية ٤١ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٢٢ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٥١ ، ٣٣٠ وما بعدها .

(٤) انظر على سبيل المثال : الباجي المالكي : المنتقى - ج ٣ - ص ١٧٨ ، ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤١٩ ، الشيرازي : المهذب - ج ٢ - ص ٢٦١ ، ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٩٢ .

(٥) سنن أبي داود : ج ١ - ص ٢٧٠ .

(٦) سورة الأنفال - آية ٦٩ .

(٧) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٢٤ .

هذا بالنسبة للأموال والمنقولات ، أما بالنسبة للأرض ، فإن ابن حزم يذهب إلى أنه يجب قسمتها بين الغافين ، كسائر الأموال محتجاً بعدة أدلة شرعية :

١- قول الله تعالى : " وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم " (١) ، فسوى الله تعالى بين الأموال وبين الأرض ، ونحن أيضاً لا يجوز أن نفرق بين حكم ما صار إلينا من أهل الحرب من مال أو أرض ، وذلك بنص القرآن .

٢- ومن الأثر ، قال أبو هريرة : " افتتحنا خيبر فلم نغنم ذهباً ولا فضة ، إنما غنمنا الإبل والبقر والمتاع والحوائط " فصح أن الحوائط وهى الضياع والبساتين ، مغنومة كسائر المتاع ، فهى مخسنة بنص القرآن ، والمخمس مقسوم بلا خلاف .

٣- قول الرسول ﷺ أيما قرية أتيتموها وأقمتم فيها ، فسهمكم فيها ، وأى قرية عصت الله ورسوله ، فإن خمستها لله ورسوله ، ثم هى لكم " (٢) . وهذا نص واضح على جواز تقسيم الأرض . وأيضاً قد صح أن النبى ﷺ قسم أرض بنى قريظة وخيبر (٣) .

وهذه الأدلة الشرعية ، يدل بها ابن حزم ، على أنه لا موجب للفرقة بين كل من الأرض والأموال ، فى جواز تقسيمها . وفى هذا الصدد يرى ابن حزم : أنه إن طابت نفوس الغافين بتركها بعض أو غيره ، فإنه يحق للإمام أن يوقفها على مصالح المسلمين ، أما من لم يترك نصيبه منها ، فهى على حقه وملكه (٤) .

تفصيل الإمام من رأس الغنيمة :

يرى ابن حزم ، أن للإمام الحق فى أن ينفل من رأس الغنيمة بعد الخمس وقبل القسمة ، وذلك لمن حضر المعركة وأعان ، من النساء اللواتى ينتفع بهن الجيش ، ومن قاتل من لم يبلغ ، استناداً لقول رسول الله ﷺ " لا تنفل إلا من بعد الخمس " (٥) .

(١) سورة الأحزاب : آية ٢٧ .

(٢) شرح مسلم : ج ١٢ - ص ٦٩ ، سنن أبى داود - ج ٣ - ص ٢٦٦ .

(٣) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٤) المصدر السابق : ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٤٠ ، والحديث سنن أبى داود . ج ٢ - ص ١٦١ .

ولكن لا يفهم من ذلك عند ابن حزم ، أنه يسهم لامرأة أو من لم يبلغ ، فلا يسهم لهما سواء قاتلا أم لا ، فهما ينفلان فقط استناداً للأثر ، فعن ابن عباس : "أن رسول الله ﷺ كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويحذين من الغنيمة ، وأما يسهم لهن فلم يضرب لهن" (١).

كما يحق للإمام أن ينفل من أتى بغنيمة ، فيعطيه ربعها أو ثلثها أو أقل ، وذلك بعد الخمس الذي ذكرته الآية ، فعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : "كان رسول الله ﷺ ينفل بعض من يبعث من سرايا لأنفسهم خاصة ، سوى قسمة عامة الجيش ، والخمس في ذلك واجب كله" (٢) .

كما يذهب ابن حزم إلى أنه لا يسهم لكافر ، لأنه لا يجب أن يحضر مغازي المسلمين ، فإن حضر لم يسهم له ولا ينفل ، سواء قاتل أم لا ، استناداً لقول الرسول ﷺ "أنا لانتصحين بمشرك" (٣) وحديثه "فلم تحل الفنائم لأحد من قبلنا" (٤) . وهذا يدل على أنه لاحق في الفنائم لغير المسلمين (٥) .

أما إذا اضطررنا إلى المشرك في الدلالة على الطريق ، استوجب لذلك بهال مسمى من غير الغنيمة ، فعن عائشة رضی الله عنها قالت : "استأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل ، وهو على دين كفار قريش هادياً يعني بالطريق" (٦) .

حكم السلب :

السلب غير الغنيمة ، وفيه يذهب ابن حزم إلى أن : "كل من قتل قتيلاً من المشركين فله سلبه ، قال ذلك الإمام أو لم يقتله ، كيف ماقتله ، صبراً أو في القتال . ولا يخمس السلب قل أو كثر (...) والسلب فرس المقتول وسرجه ولجامه ، وكل ما عليه ، وكل ماع القتيل من سلاح أو مال ، لحديث الرسول ﷺ [من قتل قتيلاً له عليه بيعة ، فله سلبه] (٧) .

(١) المصدر السابق : ص ٣٣٣ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٤٠-٣٤١ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي - ج٤ - ص ٤٧٩ .

(٤) انظر البخاري شرح فتح الباري : ج١ - ٤٥٣ ، صحيح مسلم : ج٥ - ص ١٤٥ .

(٥) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٣٣ .

(٦) المصدر السابق : ص ٣٣٥ .

(٧) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٣٥ والحديث رواه أحمد وإبراهيم داود في نيل الأوطار : ج٧ ص ٢٦٢ .

ونستطيع القول أن رأى ابن حزم هنا يؤدي إلى إفساد النيات ، وأن يقاتل الشخص طمعاً فى السلب ، لانصرة لدين الله تعالى ، وربما يؤدي ذلك إلى النزاع فى الجيش فتقع الهزيمة . وعلى العموم فلم يقل الرسول ذلك إلا مرة واحدة فى غزوة حنين ، والخلفاء بعد الرسول ﷺ لم يعملوا به ، فهو تصرف إذن بحسب المصلحة وليس بطريق الفتيا^(١) .

وبعد أخذ كل مقاتل حقه من الغنيمة ، فإن ابن حزم يرى أنه لايجب بيع ماغنمه المقاتل من دار الحرب لأهل الذمة - لارقيق ولاغيره - وهو قول عمر بن الخطاب ، وكذلك استناداً للأثر ، فعن أم موسى قالت : "أتى على بن أبى طالب بأنية مخوصة بالذهب من آنية العجم ، فأراد أن يكسرها ويقسمها بين المسلمين ، فقال ناس من الدهاقين : إن كسرت هذه كسرت ثمنها ونحن نغلى لك بها ، فقال على : لم أكن لأرد لكم ملكاً نزعه الله منكم ، فكسرها وقسمها بين الناس"^(٢) .

ويرى ابن حزم أن هنا من الصغار ، وكل صغار فواجب حملهم عليهم . هذا بالنسبة للأشياء والأموال ، أما بالنسبة للرقيق ففيه وجه آخر ، وهو دعوتهم إلى الإسلام "فمن الأسباب المعينة على الإسلام كون الكافر والكافرة فى ملك المسلم ، ومن الأسباب المبعدة عن الإسلام كونهما عند كافر يقوى بصائرهما فى الكفر"^(٣) .

حكم الأموال الإسلامية المغنومة :

إذا تم الفتح واستولى المسلمون على الأموال من منقول وعقار ، فإنه قد تشور مشكلة الأموال الإسلامية التى توجد فى الغنيمة، فما هو الحكم فيها ، هل يستردها صاحبها إن عرفها ، أم أنها تدخل فى ملكية الغنائم ؟ وصاحب هذه الأموال إما أن يكون مسلماً قاطناً فى دار الإسلام ، أو حربياً أسلم قبل أن يتم الفتح والاستيلاء . وقد حل ابن حزم هاتين المشكلتين على النحو التالى :

أ- أموال المسلم أو المعاهد المستردة من العدو :

يذهب ابن حزم إلى أنه إذا ظفر العدو بأموال المسلم أو الذمى ، ثم تغلب المسلمون على أعدائهم ، وعرف صاحب المال ممتلكاته ، فإن هذه الأموال لا تدخل فى ملكية الغنائم ، وإنما

(١) انظر القرافى : الفرق - ج ٣ - ص ٩٧ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج ٩ - ص ٢٩ .

(٣) المصدر السابق ونفس الصفحة .

يجب ردها لأصحابها بغير شيء ، إذا عرفها صاحبها قبل قسمة الفئيمة ، يقول : " فكل ماغنمه المسلمون من مال ذمى أو مسلم أو أبى إليهم ، فهو باق على ملك صاحبه ، فمتى قدر عليه رد إلى صاحبه قبل القسمة ويعدها ، دخلوا به أرض الحرب أو لم يدخلوا ، ولا يكلف مالكة عوضاً ولا ثمنًا".^(١) ويرى ابن حزم أن حكمه حكم الشيء الذى يغصبه المسلم من المسلم ولا فرق^(٢) .

وقد استند ابن حزم فى رأيه على عدة أدلة شرعية من القرآن والسنة وهى (٣) :

- ١- قول الله تعالى : " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل"^(٤) .
 - ٢- قول رسول الله ﷺ : إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام"^(٥) .
 - ٣- قول رسول الله ﷺ : " ليس لعرق ظالم حق"^(٦) .
- " فلا يملك بعضنا على بعض مالا بالباطل ولا بالفصب أصلاً " .^(٧) .

ومن سنة الرسول الفعلية ، عن ابن عمر قال : " إن غلاماً أبى إلى العدو فظهر عليه المسلمون فردّه رسول الله ﷺ إلى ابن عمر ولم يقسم ، " فمنع الرسول من قسمته ، برهان على أنه لا يجوز قسمته وأنه لاحق فيه للغافين ، ولو كان لهم فيه حق لقسمه عليه السلام فيهم^(٨) .

(١) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٠٠ . وإلى نفس الرأى يذهب الشافعية والإمامية - انظر : الشيرازى : المهذب - ج٢ ص ٢٥٩ ، جعفر بن الحسن الحلى : المختصر النافع فى فقه الإمامية - مطبعة وزارة المعارف - القاهرة - ١٩٥٨ ص ١١٣ .

(٢) ابن حزم : المحلى - ج٧ - ص ٣٠٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٠٤ .

(٤) سورة البقرة - آية ١٨٨ .

(٥) رواد البخارى فى كتاب الفتن - راجع فتح البارى : ج ٣ - ص ٢٦ .

(٦) السنن الكبرى للبيهقى - ج ٦ - ص ١٤٢ ، ٩٩ .

(٧) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٢ .

(٨) المصدر السابق : ص ٣٠٥ .

ب- أموال الحربى الذى أسلم قبل تمام الفتح :

إذا أسلم الحربى قبل أن يتم الفتح الإسلامى لبلده ، فما أثر إسلامه فى ماله الكائن فى دار الحرب ؟

يرى ابن حزم أن الإسلام يعصم المال ، سواء أكان عقاراً أو منقولاً ، فإذا أسلم الكافر الحربى ، فسواء أسلم فى دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام أو لم يخرج ، أو خرج إلى دار الإسلام ثم أسلم ، كل ذلك سواء ، وجميع ماله الذى معه فى أرض الإسلام أو فى دار الحرب ، أو الذى تركه وراءه فى دار الحرب ، من عقار أو دار أو أرض أو حيوان أو متاع فى منزله ، أو كانت له وديعة أو دين عند أحد ، هو ملكه ولاحق لأحد فيه ، ولا يملكه المسلمون إن غنموه أو افتتحوها تلك الأرض ، ومن غصبه منها شيئاً من حربى أو مسلم أو ذمى ، رد إلى صاحبه ويرثه ورثته إن مات^(١١).

مرد هذا عند ابن حزم ، أنه إذا أسلم الحربى ، فهو بلا شك وينص القرآن والسنة مسلم ، وإذا هو مسلم فهو كمائر المسلمين ، وقد قال رسول الله ﷺ : [إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام]^(١٢) فصح أن دمه وبشرته وعرضه وماله حرام على كل أحد سواء^(١٣).

مكان قسمة الغنمة :

يرى ابن حزم أنه يجب قسمة الغنائم فى دار الحرب ، بل أنه يستحب ، يقول : "وأما تعجيل القسمة ، فإن مظل ذى الحق لحقه ظلم ، وتعجيل إعطاء كل ذى حق حقه فرض"^(١٤).

(١١) المصدر السابق : ص ٣٠٩ ، وإلى نفس الرأى يذهب فقهاء الشافعية والحنابلة . انظر على سبيل المثال : الشيرازى : المهذب - ج ٢ - ص ٢٥٩ ، ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤٣٠ .

(١٢) رواه البخارى فى كتاب الفتن ، راجع : فتح البارى - ج ٣ - ص ٢٦٠ . وهو جزء من حديث طويل .

(١٣) ابن حزم : المحلى - ج ٧ - ص ٣٠٩ .

(١٤) المصدر السابق : ص ٣٤٢ . وإلى نفس الرأى يذهب الحنابلة ، انظر ابن قدامة : المغنى - ج ٨ - ص ٤٢١ . أما الأحناف فيرون قسمة الغنائم فى دار الاسلام بعد عودة المجاهدين ، انظر : ابن الهمام الحنفى : فتح القدير - ج ٥ - ص ٤٧٨ . وانظر أيضاً : وهبه الزحيلي : آثار الحرب - ص ٦٣١ وما بعدها .

هذه هي الأحكام الخاصة بقضية الجهاد ، من وجهة نظر ابن حزم ، التي استند فيها - كما دته - إلى نصوص القرآن والسنة وكذلك الأثر . وإن كان في بعض الأحيان يتعسف في فهم النص كما سبق أن أوضحنا في مواضع متعددة . ورغم هذا فإنه يتضح من خلال عرضنا لقضية الجهاد ، ما لهذه القضية من أهمية كبيرة في فكر ابن حزم السياسي ولما لا والمجاهد عنده : " شريك لكل من يحميه بسيفه في كل عمل خير يعمله ، وإن بعدت داره في أقطار البلاد ، وله مثل أجر من عمل شيئاً من الخير في كل بلد أعان على فتحه بقتال أو حصر ، وله مثل أجر كل من دخل في الإسلام بسببه أو بوجه له فيه أثر إلى يوم القيامة . فيالها حظوة ما أجلها (. . .) واعلموا أن لولا المجاهدون لهلك الدين ولكنا ذمة لأهل الكفر . . . فقد سئل النبي عن عمل المجاهد وما يذانيه ، فأخبر عليه السلام أنه لا يعد له أمر إلا أمر لا يستطيع ، فسأله عنه فقال كلاماً معناه : أي قدر أحدكم أن يدخل مصله إذا خرج المجاهد فلا يفتر من صلاة وصيام ؟ فقالوا : يا رسول الله لا تطيق ذلك . فأخبرهم أن هذا مثل المجاهد . وأخبرهم أيضاً عليه السلام أن روث دابته وبولها ومشيتها وشربها الماء ، وإن لم يرد سقيها ، كل ذلك له حسنات . وسئل عن أفضل الأعمال ، فأخبر بالصلاة لوقتها وبر الوالدين والجهاد . وسئل عليه السلام عن الرجل يقاتل حمية والرجل يقاتل ليرى مكانه فقال : " من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو شهيد " (١) .

(١) ابن حزم : رسالة التلخيص لوجه التلخيص - ص ١٥٩ - ١٥٢ - والحديث رواه أحمد بن حنبل في

الخاتمة

بعد عرضنا للفكر السياسى عند ابن حزم ، نستطيع القول بأن المدارس لمواقف ابن حزم من الخلافة والإمامة ، يلمح تأثيراً كبيراً من جانبيه بالأوضاع السياسية للأندلس إبان الفتنة ، ثم سقوط الخلافة ، كما كان لتجاربه السياسية أثر واضح فى تفكيره وفى الوجهة التى اتخذها . هذا بالإضافة إلى أن هذه التجارب كانت مصدراً من مصادره التى استفاد منها فى تفكيره السياسى ، فقد عاش تجربة تاريخية حاسمة فى فترة من أحلك فترات التاريخ الأندلسى وهى فترة سقوط الخلافة الأموية ، التى كان هو أحد أنصارها ، كما ارتبطت مصالح أسرته باستمرارها ، وهذا ما جعله يربط خلاص الأندلس بعودة تلك الخلافة ، وينتهى إلى بلورة نظرية فى الإمامة والسياسة أساسها التمجيد النظرى والفقهى للمروانيين ، ومحاولة إضفاء الشرعية الدينية على كل خطواتهم ، سواء فى الماضى أو فى الحاضر . ويمكن أن نعرف هذه الحقيقة فى كل جزء من فكره السياسى على التفصيل الآتى :

١- إن الفتنة التى عرفتها الأندلس بعد الاستبداد العامرى ، قوت انجها استغلال الفقه والشرعية لتبرير المواقف غير الشرعية ، وقد سار فى هذا الانجها ، مجموعة من الفقهاء الذين ردوا للتقليد مكانته ، كما أن انقسام الأندلس إلى ممالك صغيرة مستقلة ، حوّل الفقه إلى موظف رسمى يصنع الفتاوى . وأمام هذا الوضع القائم على استغلال الفقه وتسخير أغراض السياسة ومصالح السلطان ، أصبح وجود ابن حزم واختياره للمنهج الظاهرى ، الذى يرفض التقليد ويلتزم بظاهر النصوص ، ضرورة كبديل لسلسلة التجاوزات التى عرفها المجتمع الأندلسى .

ولكن مع التزام ابن حزم بالمنهج الظاهرى فى الأغلب الأعم ، إلا أننا لاثحاب أن النصوص قد أسفقت بكل الأحكام فى الفروع التى تصدى لها ، ولابد أنه قد سلك فى اجتهداه نوعاً من الاستنباط أياً كان مقداره ، فقد خالف ظاهرته فى كثير من الأحيان فتكلف التأويل فى تفسير الوقائع التاريخية .

٢- قرر ابن حزم أن الإمامة فرض لازم لحفظ الدين وتنفيذ الأحكام . وابن حزم بهذا الصدد يعبر عن الحاجة الملحة للأندلس قبيل سقوط الخلافة ، إلى سلطة مركزية أو خليفة قوى ، يقيم أحكام الدين وتكليفاته ، ويقضى على الفوضى السياسية المتمثلة فى مجتمع الطوائف .

٣- رفض ابن حزم تعدد الأئمة فى الزمان الواحد ، وأصر على ضرورة أن يكون الإمام واحداً ، وقد أرجعنا ذلك إلى أن هناك وضع قائم بالأندلس ، يفتقر إلى سلطة موحدة ، فهناك

كثيرون يدعون أحقيتهم بالخلافة . وعلى الرغم من علم ابن حزم باستحالة توفر شرط كهذا ، لما أصبح عليه واقع الدولة الإسلامية من اتساع وتعقيد وانقسام ، إلا أنه يصبر عليه ويتمسك بصلاحيته في الأندلس ، التي لا يمكن للإسلام أن يستمر فيها ويحافظ على بقائه دون تحقيقه . ويمكننا القول أن موقف ابن حزم في هذا هو موقف فقيه رفض التشتت والانقسام اللذين أصبحت عليهما حال الأندلس بعد انحلال الدولة الأموية إلى دويلات ، وهذا الانحلال هو بداية نهاية الإسلام في تلك البلاد .

٤- اشترط ابن حزم العدالة في الإمام ، ولكن هل توفر هذا الشرط في خلفاء الدولة الأموية ؟ ذكر ابن حزم في كتابه "تقط العروس" عيوب كافة الخلفاء الأمويين ، لكن كل ذلك لم يدفع ابن حزم إلى سحب الشرعية عن خلافتهم ، بل بالعكس لقد اعتبر خلافتهم خلافة مشروعة ، لسبب أساسي هو أنهم أقاموا دولة موحدة وقضوا على الفوضى السياسية ، وظلمهم ومعاصيهم أهون مما لو لم يكونوا ، فقيامهم على وحدة السلطة واستمرارية الدولة يغطي على كل مساوئهم وعيوبهم .

٥- اشترط ابن حزم ألا تكون الخلافة بالوراثة ، وهذا يعني أنها تجوز في كل من استوفى شروطها وأثبت أنه أهل لها ، ولكن قد علمنا أن هذا الشرط لم يتحقق في ظل الدولة الأموية ، سواء في المشرق أو في الأندلس . لكن ابن حزم لا يعدم الحجج لتبرير الوضع القائم ، فيذهب إلى أنه في حالة موت الإمام ولم يعهد إلى أحد بعده ، فكل قرشي بالغ عاقل ، بوع من طرف واحد فأكثر ، فهو الإمام الواجب طاعته ، ما قاد الناس بكتاب الله وسنة رسوله ، وقد أمكننا تفسير ذلك بأن ابن حزم يريد بهذا اضافة الشرعية الدينية والفقهية على الطريقة التي انفرد بها معاوية بالخلافة ، وورثها في أبنائه .

٦- يتحدد الموقف السياسي عند ابن حزم تحديداً دينياً ، فالإمامة أمر منصوص عليه من طرف الشرع ، ومركز النبي ﷺ باعتباره ينتمى لقرش ، هو ما يجعل الأئمة منها ، كما أن ورود النص بذلك يركى شرط القرشية ، من هذا يتضح غياب الاتجاه المثالي المتمثل في التنظير للعدالة الفاضلة ، لأن المدينة الفاضلة عند ابن حزم هي تلك التي ظهرت في عهد النبي ﷺ وصحابته كمدينة قائمة على الدين ، لا على الحكمة ، ولا يمكن أن تقوم لها قائمة من جديد إلا عليه .

٧- لم يشترط ابن حزم ضرورة أن يكون الإمام أفضل الأمة ، بل قال بإمامة المفضول ، وهنا لاحظنا أن ابن حزم يكيف أفكاره مع الأحداث ، ويحاول إيجاد سند شرعى لما هو قائم ،

بهذا المعنى نفهم دفاعه عن معاوية ، وعن أموى الأندلس فيما بعد ، لا لأن هؤلاء قرشيون وأفضل المؤمنين ، فهناك من هم أفضل منهم باعتراف ابن حزم نفسه ، بل لأن المسارعة إلى بيعته أو بيعتهم تدرأ خطر الفتنة واستمرارها .

٨- ذهب ابن حزم إلى أن التفاضل بين الصحابة فيما بينهم ، هو تفاضل فى المكارم ، وتراتب فى الخير ، واختلاف منازلهم فيه ، وهذا الاختلاف يوافق ويطابق تسلسل ولايتهم ، لأنه يعكس فضل كل منهم على من يليه ، وهذا يعنى أن الكيفية التى سارت عليها أمور الولاية بعد موت الرسول "ﷺ" أصبحت مصدراً من مصادر التشريع ثم التزكية . فالبحث فى مشكلة المفاضلة بين الصحابة ، ليس مجرد بحث فى مشكلة تاريخية انقسم المسلمون بسببها ، بل هو ستار لدعم مواقف حاضرة بتبناها ابن حزم ، وهدفه من ذلك هو التأكيد على شرعية إمامة معاوية ، وشرعية الطريقة التى تسلسلت بها الإمامة فى أبنائه من بعده .

٩- عندما عرض ابن حزم لطرق عقد الإمامة التى رآها ، لم يحرص على سرد الوقائع التاريخية كما تمت فعلاً ، بل حاول صهرها ضمن مشروعه السياسى ، وهذا ما انتهى به إلى تأويلها تأويلاً يتناسب ورغباته السياسية ، ويستجيب للظروف التاريخية للأندلس . وكان أكبر اعتراض وجه إلى ابن حزم فى طرق عقد الإمامة ، أنه أغفل قيمة البيعة فى تنصيب الإمام ، وأنه لا يقيم وزناً للأكثرية ، التى يحسب أنها أكثرية الفضلاء ، مما يشير إلى نزعة أرستقراطية واضحة فى تفكيره السياسى ، على أن هذه المبادئ لا تخفى فى جعلتها من أن تكون تأييداً لولائه الأمرى ، وهذا ولاء معقول يمكن نعتة أنه موضوعى ، بالنسبة لأندلسى مثله فى ذلك العصر .

١٠- حدد ابن حزم مجموعة من الواجبات ، على الإمام أن يقوم بها ، ولكن خص الواجبات الدينية باهتمام كبير ، ونلاحظ فى هذا تأثره بما حدث بمجتمع الطوائف ، من إهمال للدين ، إلى درجة تهمز اليهود على العيب فى دين الإسلام ، فقد تناول ابن النفريلة على الإسلام ، ولم يكتف بأن يقيم لليهود دولة كما يقول ابن عذارى (البيان - ج ٣ - ص ٢٦٦) ، بل ألف كتاباً فى تبيان التناقض فى القرآن ، وقد اعتبره ابن حزم ظاهرة لم يكن من الممكن أن تظهر لولا انقسام الأندلس إلى طوائف وإمارات ، فأشار فى فاتحة رسالة التلخيص إلى تشاغل أهل الممالك عن إقامة دينهم ، مما جعلهم يعتمدون على أعدائهم فى إقامة دنياهم ، ويعلنون من شأنهم حتى يستطيعوا على المسلمين .

١١- استقى ابن حزم بصورة واضحة ، رأيه فى تغيير الإمام ، سواء بالعزل أو القتل ، من تجربته فى عصر الفتنة والطوائف وذلك من خلال نظرتة للملك الطوائف ، على أنهم خونة تجب الثورة عليهم ، لأنهم محاربون لله ورسوله ، ساعون فى الأرض بالفساد ، لايتورعون عن شن الغارات على أموال المسلمين . وقطع الطريق على الجهة التى يقضون على أهلها ، وضرب المكوس والجزية على رقاب المسلمين ، وتسلط اليهود على قوارع الطرق لأخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام .

١٢- إلى جانب الطوائف الإسلامية ، من معتزلة ومرجئة وخوارج وشيعة ، والتى كانت ممثلة فى الأندلس قشتالاً وافيًا ، كان هناك طوائف اليهود والنصارى والملاحدة ، تضطرب بها مختلف التوازع وشتى الآراء والأهواء ، وتصطنع فى ظهورها والتعبير عن نفسها ، المظاهر المختلفة والأساليب الكثيرة ، كل ذلك كان يتمثل به ابن حزم فى ذهنه قشتالاً واضحاً . ولأجل تحديد العلاقة بين المسلمين وغيرهم ، فقد استفاد ابن حزم فى الحديث عن حدود هذه العلاقة ، سواء داخلياً بين المسلمين وأهل اللغة ، أو خارجياً بين المسلمين والحريين .

١٣- لاحظنا أن الجانب الكبير من فكر ابن حزم السياسى ، يركز فيه على الإمام بشروطه وواجباته وطرق توليته .. إلى غير ذلك من المباحث الخاصة بشخص الإمام ، هذا والتركيز على الشخص لا النظام ، هو ما جعل الكثير من أبحاث المسلمين فى السياسة تدور حول الإمام ، بل وتسمى بالإمامة ، بينما تسمى فى الغرب النظم السياسية أو النظريات السياسية .

وبعد هذا العرض ، نستطيع القول أن ابن حزم فى تنظيره السياسى ، لم يشرع لدولة طوباوية أو لحلم فلسفى سياسى فاضل ، خصوصاً وأنه لم يكن من ذلك النوع من المفكرين الفلاسفة ، الذين يعيشون للتأمل ولايربطون أنفسهم مباشرة بالأحداث السياسية ، بل كان مناصراً لحزب سياسى معين ، وشارك فى السياسة فعلياً إلى جانب من اعتقد أنهم يجسدون الشرعية كما يتصورها .

وأخيراً ، أرجو أن يكون هذا الكتاب قد نجح فى تحقيق بعض أهدافه ، وأبرز أهمية التراث السياسى لابن حزم ، هذا مع الاقتناع التام بأن الموضوع مازال قابلاً لزيد من البحوث ، وأن بعض أحكامه قابلة للمراجعة ، فليس بوسع باحث أن يدعى أنه قال الكلمة الأخيرة .

مصادر ومراجع الكتاب

أولاً : كتب ابن حزم :

- ١- ابن حزم (أبى محمد على بن أحمد) : المحلى - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار التراث - القاهرة - د.ت .
- ٢- ابن حزم : الفصل فى الملل والأهواء والنحل - مطبعة التمدن - القاهرة - ١٣٢١هـ .
- ٣- ابن حزم : الإحكام فى أصول الأحكام - تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار الأفاق الجديدة - بيروت - ١٩٨٣ .
- ٤- ابن حزم : جمهرة أنساب العرب - تحقيق وتعليق : عبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٢ .
- ٥- ابن حزم : الرد على ابن النفريلة ورسائل أخرى - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة دار العروبة - القاهرة - ١٩٦٠ .
- ٦- ابن حزم : رسالة التلخيص لرجوه التخليص - ضمن رسالة الرد على ابن النفريلة ورسائل أخرى - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة دار العروبة - القاهرة - ١٩٦٠ .
- ٧- ابن حزم : مختصر إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل - تحقيق : سعيد الأفغانى - مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٩٦٠ .
- ٨- ابن حزم : جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى - تحقيق : إحسان عباس ، ناصر الدين الأسد - دار المعارف - القاهرة - د.ت .
- ٩- ابن حزم : شذرات من كتاب السياسة - جمع : محمد إبراهيم الكنائى - مجلة تطوان المغربية - العدد ٥ - عام ١٩٦٠ .
- ١٠- ابن حزم : مراتب الإجماع فى العبادات والمعاملات والاعتقادات - مكتبة القدس - القاهرة - ١٩٢٨ .
- ١١- ابن حزم : رسائل ابن حزم الأندلسى - تحقيق : إحسان عباس - مكتبة الخانجي - القاهرة - د.ت .
- ١٢- ابن حزم : الأخلاق والسير فى مداواة النفوس - تحقيق وتقديم وتعليق : الطاهر أحمد مكى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨١ .

١٣- ابن حزم : نقط العروس فى تواريخ الخلفاء - تحقيق : شوقى ضيف - مطبعة جامعة فؤاد الأول - القاهرة - ١٩٥١ .

١٤- ابن حزم : الذرة فيما يجب اعتقاده - تحقيق : أحمد بن ناصر بن محمد الحري ، سعيد بن عبد الرحمن بن موسى القزى - مكتبة التراث - مكة المكرمة - ١٩٨٨ .

١٥- ابن حزم : طرق الحماة فى الآفة والآف - تحقيق : صلاح الدين القاسمى - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ، الدار التونسية للنشر - ١٩٨٦ .

ثانياً : المصادر والمراجع العربية :

١٦- إبراهيم (زكريا) : ابن حزم الأندلسى - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - سلسلة أعلام العرب - رقم ٥٦ - القاهرة - ١٩٦٦ .

١٧- ابن الأثير (أبو عبد الله القضاعى) : الحلة السيرة - تحقيق : حسين مؤنس - الشركة العربية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٣ .

١٨- ابن أبى الخليل (عبد الحميد بن هبة الله) : شرح نهج البلاغة - تحقيق : محمد أبو الفضل - مؤسسة الحلبي - ١٩٥٩-١٩٦٤ .

١٩- ابن تيمية (تقى الدين) : منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة القدرية - تحقيق : محمد رشاد سالم - مكتبة دار المعرفة - القاهرة - ١٩٦٢ .

٢٠- ابن تيمية : الحسبة فى الإسلام "أو وظيفة الحكومة الإسلامية" - مطبعة المؤيد - القاهرة - ١٩٠٠ .

٢١- ابن الخطيب (السان الدين) : الإحاطة فى أخبار غرناطة - تحقيق : محمد عبد الله عنان - دار المعارف - القاهرة - د.ت .

٢٢- ابن الخطيب : أعمال الأعلام فىمن بوع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام - تحقيق : لطفى بروفنسال - دار المكشوف - بيروت - ١٩٥٦ .

٢٣- ابن خلدون (عبد الرحمن) : المقدمة - دار القلم - بيروت - ١٩٨٦ .

٢٤- ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر - مؤسسة الأعلمى للمطبوعات - بيروت - ١٩٧١ .

٢٥- ابن سعيد (على بن موسى المقرئ) : المغرب فى حلى المغرب - تحقيق : شوقى ضيف - سلسلة ذخائر العرب - رقم ١٠ - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥٣ .

٢٦- ابن كثير (أبو القاسم إسماعيل) : البداية والنهاية - مكتبة المعارف ببيروت ، مكتبة النصر بالرياض - ١٩٦٦ .

- ٢٧- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله) : تأويل مختلف الحديث - تحقيق : محمد زهرى النجار - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٦٦ .
- ٢٨- ابن قدامة (أبو محمد عبد الله) : المغنى - تحقيق : محمد رشيد رضا - دار المنار - ١٣٦٧هـ .
- ٢٩- ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة - تحقيق : صبحى الصالح - مطبعة جامعة دمشق - دمشق - ١٩٦١ .
- ٣٠- ابن مفتاح (عبد الله بن أبى القاسم) : شرح الأزهار المنتزع من الغيث الدرار لكثائم الأزهار - القاهرة - ١٣١٢هـ .
- ٣١- ابن فسيم (زين الدين بن إبراهيم) : الأشباه والنظائر على مذهب أبى حنيفة النعمان - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي - القاهرة - ١٩٦٨ .
- ٣٢- ابن هشام (عبد الملك) : السيرة النبوية - تحقيق : مصطفى السقا وآخرون - مطبعة الحلبي - القاهرة - ١٩٣٦ .
- ٣٣- ابن الهمام (الكمال) ، ابن أبى شريف (الكمال) : المسامرة فى شرح المسامرة المطبعة الأميرية - القاهرة - ١٣١٧هـ .
- ٣٤- ابن الهمام الحنفى : (محمد بن عبد الواحد) : الفتح القدير - مطبعة البابى الحلبي - القاهرة - ١٩٧٠ .
- ٣٥- أبو زهرة (محمد) : ابن حزم ، حياته وعصره - آراؤه وفقهه - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٧٨ .
- ٣٦- أبو عبيد (القاسم بن سلام) : الأموال - تحقيق : محمد خليل هراس - مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر - القاهرة - ١٩٧٦ .
- ٣٧- أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم) : الخراج - تحقيق : إحسان عباس - دار الشروق بيروت والقاهرة - ١٩٨٥ .
- ٣٨- الأشعرى (أبو الحسن) : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - تحقيق : هـ . ريتز - مطبعة الدولة - استانبول - ١٩٢٩ .
- ٣٩- الأمدى (سيف الدين) : غاية المرام فى علم الكلام - تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٧١ .
- ٤٠- الإيجى (عبد الدين) : المواقف بشرح الشرف الجرجانى - تحقيق : بدر الدين الحلبي - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٩٠٧ .

- ٤١- الباجي (أبو الوليد سليمان بن خلف) : المنتخب ، شرح موطأ مالك - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٣٣٧هـ .
- ٤٢- الباتلاتي (أبو بكر محمد بن الطيب) : التمهيد - تحقيق : الأب ريتشارد يوسف مكارثي اليسوعي - المكتبة الشرقية - بيروت - ١٩٥٧ .
- ٤٣- بالنتيا (أنجل جثالث) : تاريخ الفكر الأندلسي - ترجمة : حسين مؤنس - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٥ .
- ٤٤- بروفنسال (لبي) : الحضارة العربية في أسبانيا - ترجمة : الطاهر أحمد مكي - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٥ .
- ٤٥- اليزهري (محمد بن محمد) : أصول الدين - تحقيق : هانز بيتر لنس - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - ١٩٦٣ .
- ٤٦- البغدادي (عبد القاهر) : الفرق بين الفرق - دار المعرفة - بيروت - د.ت .
- ٤٧- البغدادي : أصول الدين - تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي - دار الأفاق الجديدة - بيروت - ١٩٨١ .
- ٤٨- توتون (أ.س) : أهل اللمة في الإسلام - ترجمة : حسن حبشي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٤ .
- ٤٩- الغفازاني (سعد الدين) : شرح العقائد النسفية - تحقيق : أحمد حجازي السقا - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٨٨ .
- ٥٠- الجاحظ (عمرو بن بحر) : رسائل الجاحظ - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٩٦٤ .
- ٥١- الجاحظ : العثمانية - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الكتاب العربي - القاهرة - ١٩٥٥ .
- ٥٢- الجصاص (أبي بكر) : أحكام القرآن - تحقيق : محمد الصادق قمحاوي - دار المصنف - القاهرة - د.ت .
- ٥٣- الجهميني (أبو المعالي) : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - تحقيق : محمد يوسف موسى ، على عبد المنعم عبد الحميد - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٩٥٠ .
- ٥٤- الخطاط (أبو عبد الله) : مواهب الجليل لشرح مختصر أبي الضياء سبدي خليل - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٣٣٨هـ .
- ٥٥- حلمي (مصطفى) : نظام الخلافة في الفكر الإسلامي - دار الانتصار - القاهرة - ١٩٧٧ .

- ٥٦- الحلى (جمال الدين أبو منصور بن مظهر) : منهاج الكرامة فى معرفة الإمامة - تحقيق : محمد رشاد سالم - مكتبة دار العروة - القاهرة - ١٩٦٢ .
- ٥٧- الحلى (جعفر بن الحسن) : المختصر النافع فى فقه الإمامية - مطبعة وزارة المعارف - القاهرة - ١٩٥٨ .
- ٥٨- حمادة (محمود على) : ابن حزم ومنهجه فى دراسة الأديان - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٣ .
- ٥٩- الحميدى (أبو عبد الله) : جذوة المقتبس فى ذكر ولاية الأئمة - تحقيق : محمد بن تاروت الطنجى - مكتبة نشر الثقافة الإسلامية - القاهرة - ١٩٥٢ .
- ٦٠- النسوى (محمد عرفة) : حاشية النسوى على الشرح الكبير - مؤسسة الباهى الحلى - القاهرة - د. ت .
- ٦١- ديهيت (داتيل) : الجزية والإسلام - ترجمة : فوزى جاد الله - دار الحياة بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين - بيروت - نيويورك - ١٩٦٠ .
- ٦٢- الرازى (قنبر الدين) : الأربعين فى أصول الدين - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٨٦ .
- ٦٣- الرملى (شمس الدين) : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - المطبعة البهية - القاهرة - ١٣٠٤ هـ .
- ٦٤- الرومى (ياقوت) : معجم الأديباء - تحقيق : أحمد فريد الرفاعى - دار المأمون - القاهرة - د. ت .
- ٦٥- الرى (ضياء الدين) : النظريات السياسية الإسلامية - دار التراث - القاهرة - ١٩٧٦ .
- ٦٦- الزحلى (وهبه) : آثار الحرب فى الفقه الإسلامى - دار الفكر - دمشق - ١٩٩٢ .
- ٦٧- زبدان (عبد الكريم) : أحكام النجيين والمستأمنين - منشورات جامعة بغداد - ١٩٧٦ .
- ٦٨- السنهورى (عبد الرزاق) : فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية - ترجمة : نادية عبد الرزاق السنهورى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٩ .
- ٦٩- الشافعى (محمد بن إدريس) : الأم - المطبعة الأميرية - بولاق - القاهرة - ١٩٠٣ .
- ٧٠- شراوة (عبد اللطيف) : ابن حزم رائد الفكر العلمى - المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - د. ت .
- ٧١- الشربىنى الخطيب (محمد بن أحمد) : مغنى المحتاج إلى شرح المنهاج ، مطبوع على متن المنهاج للنوى - مطبعة الحلى - القاهرة - ١٩٣٣ .
- ٧٢- الشريف المرتضى (على بن الحسين الموسوى) : الشافى فى الإمامة - تحقيق : السيد عبد الزهراء الحسنى الخطيب - مؤسسة الصادق للطباعة والنشر - طهران - إيران - ١٩٨٧ .
- ٧٣- الشعرانى (عبد الوهاب) : الميزان - المطبعة الأزهرية - القاهرة - ١٩٣٢ .

- ٧٤- الشترينى (ابن يسام) : الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٣٩ .
- ٧٥- الشهرستانى (عبد الكريم) : نهاية الإقدام فى علم الكلام - نشر : ألفرد جيوم - اكسفورد - ١٩٣٤ .
- ٧٦- الشهرستانى : الملل والنحل - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل - دار الفكر - بيروت - د.ت .
- ٧٧- الشيرازى (أبو اسحاق إبراهيم) : المذهب فى فقه مذهب الإمام الشافعى - دار الكتب العربية الكبرى - القاهرة - ١٩١٤ .
- ٧٨- الطبرى (أبو جعفر) : تاريخ الرسل والملوك - تحقيق : محمد أبو الفضل - دار المعارف - القاهرة - د.ت .
- ٧٩- الطوسى (أبو جعفر) : الخلاف - مطبعة المحكمة - قم - إيران - د.ت .
- ٨٠- الطوسى : تفسير التبيان - تحقيق : أحمد شوقى الأمين ، أحمد حبيب قصير - مكتبة الأمين - النجف الأشرف - د.ت .
- ٨١- الطوسى : تلخيص الشافى - تحقيق : حسين بحر العلوم - طبعة النجف - ١٣٨٣هـ .
- ٨٢- عبد الحليم (وجع محمد) : العلاقات بين الأندلس الإسلامية وأسبانيا النصرانية فى عصر بنى أمية وملوك الطوائف - دار الكتاب المصرى اللبثانى - القاهرة وبيروت - د.ت .
- ٨٣- المسقلانى (ابن حجر) : لسان الميزان - مطبعة دائرة المعارف النظامية - حيدر أباد - الدكن - د.ت .
- ٨٤- عثمان (محمد عبد الله) : ابن حزم الفيلسوف الذى أرخ لمجتمع الطوائف - كتاب العربى "أندلسيات" - الكتاب المشرون - الكويت - ١٩٨٨ .
- ٨٥- عويس (عبد الحليم) : ابن حزم الأندلسى وجهوده فى البحث التاريخى والحضارى - دار الاعتصام - القاهرة - د.ت .
- ٨٦- الفزائلى (أبو حامد) : فضائح الباطنية - تحقيق : عبد الرحمن بدوى - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٤ .
- ٨٧- الفزائلى : الاقتصاد فى الاعتقاد - تحقيق : إبراهيم أكاه جويوقجى ، حسين آتاي - أنقرة - ١٩٦٢ .
- ٨٨- الفترجى (تقى الدين المعروف بابن التجار) : منتهى الإرادات فى جمع المتن مع التقيح وزيادات - تحقيق : عبد الغنى عبد الحالى - مكتبة دار العروبة - القاهرة - ١٩٦١ .

- ٨٩- الفراء (أبو يعلى) : الأحكام السلطانية - تحقيق : محمد حامد الفقى - مؤسسة الحلبي - ١٩٨٧ .
- ٩٠- الفراء : كتاب الإمامة - ضمن كتاب نصوص الفكر السياسى الإسلامى ، الإمامة عند أهل السنة ليوسف أبيش - دار الطليعة - بيروت - ١٩٦٦ .
- ٩١- فلهاوزن (يوليوس) : الدولة العربية وسقوطها - ترجمة : يوسف العث - دمشق - ١٩٥٦ .
- ٩٢- القاضي عبد الجبار : تثبيت دلائل النبوة - تحقيق : عبد الكريم عثمان - بيروت - ١٩٦٦ .
- ٩٣- القاضي عبد الجبار : المفسر فى أبواب التوحيد والعدل - ج٢ - تحقيق : عبد الحليم محمود ، سليمان دنيا - الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر - د.ت .
- ٩٤- القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة - تحقيق : عبد الكريم عثمان - مكتبة ربة - القاهرة - ١٩٦٥ .
- ٩٥- القرافى (أبو المصطفى أحمد بن الرئيس) : الفرق - المطبعة التونسية - تونس - ١٩٨٤ .
- ٩٦- القلقشندي (أحمد بن عبد الله) : مآثر الإنافة فى معالم الخلافة - تحقيق : عبد الستار أحمد فراج - سلسلة التراث العربى - وزارة الإرشاد والأثاء - الكويت - ١٩٧٤ .
- ٩٧- الكستلى : حاشية الكستلى على العقائد النسفية لنجم الدين النسفى - نشر : قريشى يوسف ضيا - دار سعادات - ١٣٣٩هـ .
- ٩٨- الكلينى (أبو جعفر) : الأصول من الكافى - تحقيق : على أكبر الففارى - دار الكتب الإسلامية - طهران - ١٣٨٨هـ .
- ٩٩- الإمام مالك : الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثى - إعداد : أحمد واتب عرموش - دار النفائس - بيروت - ١٩٧٧ .
- ١٠٠- الماوردى (أبو الحسن) : الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ت .
- ١٠١- محسن (فجاج) : محاور الفكر الإسلامى لآين حزم - مجلة الدراسات الإسلامية - مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد - باكستان - ١٩٩١ - العددان الأول والثانى - المجلد السادس والعشرون .
- ١٠٢- المراكشى (ابن عثارى) : البيان المغرب فى أخبار ملوك الأندلس والمغرب - نشر : ليثى بروفنسال - باريس - ١٩٣٠ .
- ١٠٣- المراكشى (عبد الواحد) : المعجب فى تلخيص أخبار المغرب - تحقيق : محمد سعيد العريان ، محمد العربى العلمى - مطبعة الاستقامة - القاهرة - ١٩٤٩ .
- ١٠٤- مصطفى (إبراهيم) وآخرون : المعجم الوسيط - القاهرة - ١٩٦٠ .

- ١٠٥- المطيعي (محمد بختي) : حقيقة الإسلام وأصول الحكم - المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٤٤ هـ .
- ١٠٦- المقرئ (أبو حنيفة) : دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام - تحقيق : آصف بن على أصغر فيضى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٥١ .
- ١٠٧- المقرئ (أحمد) : نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب - تحقيق : أحمد فريد الرفاعي - مؤسسة الحلبي - القاهرة - د.ت .
- ١٠٨- مكى (الطاهر) : دراسات أندلسية في الأدب والتاريخ والفلسفة - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٠ .
- ١٠٩- المطلى (محمد بن أحمد) : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع - تحقيق : محمد زاهد الكوثري - مكتبة نشر الثقافة - القاهرة - ١٩٤٩ .
- ١١٠- الموسرى العاملى (عبد الحسين شرف الدين) : المراجعات - مطبعة النجاح - القاهرة - ١٩٧٧ .
- ١١١- مؤنس (حسين) : شيوخ العصر في الأندلس - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة - ١٩٦٥ .
- ١١٢- النادى (فؤاد محمد) : موسوعة الفقه السياسى ونظام الحكم فى الإسلام - دار الكتاب الجامعى - القاهرة - ١٩٨٠ .
- ١١٣- يلىوت (مسالم) : ابن حزم والفكر الفلسفى بالمغرب والأندلس - المركز الثقافى العربى - الدار البيضاء - المغرب - ١٩٨٦ .

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

- 114- Encyclopedia of Islam - Leiden, New york - 1987 - vol -111 .
- 115- Goldziher : The zahiris, their doctrine and their history a contribution to the history of islamic theology - translate by : W. Behn - Leiden - 1971 .
- 116- Turki (A.M) : L'engagement Politique et la theorie du Califat d' Hazm - In Etudes Philosophiques et Litteraires n 5-6 Rabat - 1981 .
- 117- Turki (A.M) : Polemiques entre Ibn Hazm et Baji sur les Principes de la boimusulmane - Essai sur la litteralisme Zahirite et la finalite Malikte - Alger - 1976 .

فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة
مقدمة	٣
فصل تمهيدى	٥
تمهيد :	
أولاً : الأحوال السياسية للأندلس فى عصر ابن حزم	٦
ثانياً : فشل ابن حزم فى إحياء الخلافة الأموية	١٤
ثالثاً : استبداد غير المسلمين بأمر الخلافة الإسلامية فى الأندلس	١٦
رابعاً : استغلال الفقه لصالح الحكام	٢٠

الباب الأول

قضية الإمامة عند ابن حزم

تمهيد :

الفصل الأول : الإمام ، ضرورة وجوده والأساس فى اختياره

أولاً : وجوب الإمامة عند ابن حزم	٢٩
اختلاف الفرق الإسلامية حول قضية وجوب الإمامة	٣١
موقف ابن حزم من قضية وجوب الإمامة	٣١
أدلة ابن حزم على وجوب الإمامة	٣١
ثانياً : وحدة الإمامة عند ابن حزم .	
اتفاق أكثر فقهاء المسلمين على وحدة الإمامة	٣٥
خروج البعض عن إجماع الفقهاء على وحدة الإمامة	٣٦
أدلة أنصار التعدد	٣٦
نقد ابن حزم للحجج القائلين بتعدد الأئمة	٣٧
مذهب ابن حزم فى وحدة الإمامة وأدلتة على ذلك	٣٧

ثالثًا : شروط الإمام عند ابن حزم :

- ١- القرشية ٤٠
- ٢- البلوغ ٤٥
- ٣- الذكورة ٤٦
- ٤- الإسلام ٤٦
- ٥- العدل ٤٧

شروط أخرى

الفصل الثاني : إمامة المفضل وطرق عقد الإمامة :

أولاً : إمامة المفضل عند ابن حزم :

- ١- المفاضلة بين الصحابة ٥١
معايير المفاضلة بين الصحابة .
- ٢- المفاضلة بين المستحقين لمنصب الإمامة ٥٢
- اختلاف فقهاء المسلمين ومتكلميهم حول قضية إمامة المفضل ٥٥
- نقد ابن حزم لآراء القائلين بإمامة أفضل الأمة ٥٦
- مذهب ابن حزم في إمامة المفضل وأدلته على ذلك ٥٧

ثانيًا : طرق عقد الإمامة عند ابن حزم :

- ١- نقد ابن حزم لبعض آراء المعتزلة في طرق عقد الإمامة ٥٩
- (أ) نقده لرأى الأسم الذى اشترط إجماع الأمة فى عقد الإمامة ٥٩
- (ب) نقده لرأى المعتزلة فى تحميل المقيمين فى عاصمة الإمام السابق مسئولية اختيار الإمام الجديد ٦٠
- ٢- نقد ابن حزم لنظرية النص عند الشيعة : ٦١
- طرق تولية الإمام عند ابن حزم ٦٧
- الطريقة الأولى : ولاية العهد ٦٧
- الطريقة الثانية : الدعوة إلى النفس ٦٩

٧٢ الطريقة الثالثة : العهد إلى رجل ثقة لاختيار الإمام الجديد

٧٢ حصر ابن حزم لطرق تولية الإمام في ثلاثة

الفصل الثالث : واجبات الإمام وحقوقه وعزله :

٧٤ أولاً : واجبات الإمام عند ابن حزم :

٧٤ ١- تكوين أجهزة الدولة

٧٩ ٢- الواجبات الدينية

٨١ ٣- الواجبات الاقتصادية

فرض الإمام على الأغنياء مساعدة الفقراء إذا لم تف الزكاة بتحقيق الكفاية لهم

٨٣ أدلة ابن حزم على أحقية الفقراء في أموال الأغنياء

٨٥ ٤- الواجبات الجهادية :

٨٦ (أ) قتال أهل الردة

٨٦ الحالات التي يكون المسلم فيها مرتداً

٨٦ الحكم الواجب تطبقه على المرتد

٨٧ (ب) قتال أهل البغي

٨٧ أقسام البغاة عند ابن حزم

٨٨ تحديد ابن حزم لمجموعة ضوابط لقتال الفئة الباغية

(ج) قتال المعاريين :

٨٩ تعريف ابن حزم للمحارب

٩٠ عقوبة المحارب عند ابن حزم

٩١ آداب السياسة عند ابن حزم

ثانياً : حقوق الإمام عند ابن حزم :

٩٣ (أ) حق الطاعة

٩٣ شروط طاعة الإمام

- أدلة وجوب طاعة الإمام ٩٣
- (ب) حق النصرة ٩٤
- ثالثاً : عزل الإمام عند ابن حزم
- اختلاف الفقهاء المسلمون حول قضية عزل الإمام الجائر ٩٥
- نقد ابن حزم لموقف أهل السنة السلبى تجاه الحاكم الجائر ٩٨
- مذهب ابن حزم فى عزل الحاكم الجائر وأدلته على ذلك ١٠١
- وسائل عزل الحاكم عند ابن حزم ١٠٣
- رأى ابن حزم فى التعارض بين نصوص الصبر والخروج ١٠٥

الباب الثانى

علاقة المسلمين بغير المسلمين عند ابن حزم

- الفصل الأول : أحكام أهل الذمة عند ابن حزم ١٠٩
- تمهيد :
- أولاً : فئات أهل الذمة عند ابن حزم ١٠٩
- معنى الذمة لغة واصطلاحاً ١٠٩
- اختلاف الفقهاء فى تحديد فئات أهل الذمة ١١٠
- الفئات التى تعطى لها الذمة عند ابن حزم ١١٠
- ثانياً : حقوق أهل الذمة عند ابن حزم :
- ١- حرية الاعتقاد : ١١١
- القيود التى وضعها ابن حزم على حرية الاعتقاد .
- ٢- حق الحماية : ١١٣
- حماية الذمى من الاعتداء الخارجى .
- حماية الذمى من الظلم الداخلى .

٣- حرية العمل والكسب : ١١٤

المحظورات التي وضعها ابن حزم للذمي في ممارسة عمله .

٤- كفالة فقراء أهل الذمة ١١٥

ثالثًا : واجبات أهل الذمة عند ابن حزم :

١- أداء الجزية ١١٦

الجزية مقابل الحماية ودليل ذلك .

ثبوت الجزية عند ابن حزم من الكتاب والسنة .

الفئات التي تجب عليها الجزية عند ابن حزم .

٢- التزام أحكام القانون الإسلامي ١٢٠

٣- مراعاة شعور المسلمين ١٢٢

رابعًا : نقض عقد الذمة عند ابن حزم .

الفصل الثاني : حدود العلاقة السياسية بين المسلمين والحريرين :

تمهيد :

أولًا : فرض الجهاد وآدابه

١- فرض الجهاد ١٢٥

الجهاد عند ابن حزم فرض كفاية

الحالات التي يكون فيها الجهاد فرض عين .

٢- آداب الجهاد ١٢٧

(أ) يجب أخذ إذن الوالدين .

(ب) عدم الفرار من الزحف .

(ج) تحريم قتل نساء المشركين وأطفالهم .

(د) تحريم ذبح حيوانات المشركين إلا للضرورة .

(هـ) تحريم السفر بالمصحف إلى دار الحرب .

ثانياً : حدود معاملات المسلمين مع الحريين ١٣٠

١- جواز التجارة مع دار الحرب .

شروط البيع أو التصدير لدار الحرب .

٢- جواز التخريب فى دار الحرب .

٣- إبطال العهود مع المشركين .

٤- تحريم امتلاك الكفار لأموال المسلمين .

٥- إسلام صفار الكفار وعبيدهم .

٦- تخليص الأسير المسلم .

ثالثاً : أحكام غنائم الحرب ١٣٨

كيفية توزيع الغنائم

تنقيط الإمام من رأس الغنينة

حكم السلب

حكم الأموال الإسلامية المغنومة .

(أ) أموال المسلم أو المعاهد المستردة من العدو

(ب) أموال الحربى الذى أسلم قبل تمام الفتح .

مكان قسمة الغنينة

الخاتمة ١٤٧

مصادر ومراجع الكتاب ١٥١

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع ٩٩/١٣٤٧٢

الترقيم الدولى 8 - 016 - 322 - 977

دار روتابريت للطباعة ت: ٢٥٥٢٣٦٢ - ٢٥٥٠٦٩٤
٥٣ شارع نوبار - باب الشرق



دكتورة نجاة محسن

الاتجاه السياسي عند ابن خلدون الأندلسي



Bibliotheca Alexandrina



0672950



للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES